الأحزاب التركية والقضية الفلسطينية

تحرير

د. گوكخان بوزباش

المؤلفون

د. بـــدر صـــلا　　مـسـعـود جـاكـان

د. يـوسـف صـاين　　يـاسـين تـاشبينـار

د. آدم بـالابيـيـك　　سـلجـوق أصـلان

د. مصطفى جنيد أوزشاهين

حكمت صلاح الدين جيزيجي

د. گـــوكـــخـــان　بـــوزبـــاش

مركز رؤية للتنمية السياسية

2022

الأحزاب التركية والقضية الفلسطينية

Filistin Meselsi ve Türkiye'de Siyasi Partilerin Yaklaşımları

Turkish Parties and The Palestinian Cause

هذا الكتاب مترجم من اللغة التركية إلى اللغة العربية

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2022 م

إسطنبول - تركيا

ISBN:978-605-70525-3-7

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي من المركز.

الموقع الإلكتروني: www.vision-pd.org
البريد الإلكتروني: info@vision-pd.org
تلفون/ فاكس: +90-2126310107

VISION
FOR POLITICAL DEVELOPMENT

إسطنبول - تركيا

شكر وتقدير

لكل من:

الدكتـــور محمـــود الرنـتـيسي

الدكتـــور زاهـــــر الـــبـــيـــك

الدكتـــور صـــادق الشيـــخ عيـــد

على الجهد المميز الذي بذلوه في تحرير وتنقيح النسخة العربية من الكتاب، مما جعل الكتاب أكثر وضوحا للقارئ، وساعد في تجاوز الإشكاليات الناتجة عن الترجمة من اللغة التركية إلى العربية.

الفهرس

- **مقدمة**

الأحزاب التركية والقضية الفلسطينية 7

- **الفصل الأول**

الأيديولوجيا، والسياسة الخارجية،
والسياسة الخارجية التركية 11

- **الفصل الثاني**

موقف الحركات الاشتراكية التركية من القضية الفلسطينية 35

- **الفصل الثالث**

حزب الشعب الجمهوري 61

- **الفصل الرابع**

موقف حزب اليسار الديمقراطي وسياساته من
«القضية الفلسطينية» منذ تأسيسه وحتى اليوم 87

- **الفصل الخامس**

سياسة حزب العدالة والتنمية
تجاه القضية الفلسطينية 121

- **الفصل السادس**

موقف حزب السعادة وحركة (الرؤية
الوطنية) من القضية الفلسطينية 151

- **الفصل السابع**

موقف حزب الحركة القومية
من القضية الفلسطينية 193

- **الفصل الثامن**

موقف حزب الشعوب الديمقراطي والحركة
السياسية الكردية من القضية الفلسطينية 217

مقدمة

الأحزاب التركية والقضية الفلسطينية

يتناول الكتاب الذي بين أيدينا مواقف الأحزاب التركية الأساسية، باختلاف توجهاتها الأيديولوجية تجاه القضية الفلسطينية. وبشكل عام، تدعم جميع الأحزاب التركية الحق الفلسطيني، وتعبّر دائمًا عن رفضها للممارسات الإسرائيلية التي تنتهك الحق الفلسطيني. ومن جهة أخرى، تنظر مكونات المجتمع التركي كافة للقدس نظرة خاصة، وتعتبرها جزءًا من مكون الهوية الإسلامية؛ مما يجعل حتى الأحزاب العلمانية غير قادرة على تجاهل هذه النظرة الخاصة، ويجعلها حريصةً على مواكبة نبض المجتمع التركي تجاه القضية الفلسطينية.

يبدأ الكتاب بالإشارة إلى الأيديولوجيا ودورها في تحريك السياسة الخارجية والتأثير عليها، وجذور الأيديولوجية التي تحرك الأحزاب التركية الحالية، التي بدأت أصولها في نهاية عهد الدولة العثمانية، وتوزّعت في أيديولوجيات رئيسة، هي: العثمانية، الغربية، الإسلامية، والتتريكية. ويضاف إلى ذلك تبني الدولة التركية للعلمانية لفترة طويلة، ممّا أثّر على تحركات سياستها الخارجية.

بشكل عام، تشير الآراء الواردة في الكتاب إلى أن الاشتراكيين، منذ مطلع الستينيات، والإسلاميين قد لعبوا دورا مهما في تغذية حضور القضية الفلسطينية في الأجندة التركية، وفي الماضي كان اليسار التركي أكثر انخراطًا مع تجربة المقاومة الفلسطينية، حيث أمضى كوادر من الحزب الشيوعي التركي -على سبيل المثال- فتراتٍ من حياتهم في المخيمات الفلسطينية في لبنان. ولعل صعود المقاومة الإسلامية في فلسطين، وتراجع النضال الفلسطيني الذي كانت التنظيمات اليسارية نشطة فيه، أدى إلى تراجع في المواقف اليسارية التركية،

مع ذلك بقيت بعض الأحزاب اليسارية على موقف رمزي في انتقاد أي سياسة تقاربية للحكومة التركية تجاه إسرائيل.

يتناول الكتاب تحليلًا لمواقف الأحزاب التركية الأساسية تجاه القضية الفلسطينية، منذ تأسيسها وحتى تاريخنا المعاصر. وبما أن أغلب الدراسات في هذا الكتاب وصلت في تحليلها إلى عام 2016، ينبغي الإشارة إلى أن المحددات الأساسية للتحليل لم تتغير كثيرًا؛ نظرا لعدم وجود تغييرات جوهرية في أيديولوجيات الأحزاب. وربما نشير هنا إلى بعض المواقف الحديثة التي برزت فيها مواقف الأحزاب التركية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة خلال آخر اعتداء إسرائيلي على حي الشيخ جراح، وعلى المسجد الأقصى، الذي توسع لمعركة بعد رد المقاومة الفلسطينية في غزة على الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وعلى بيوت الفلسطينيين في حي الشيخ جراح.

ومن الأمور التي يمكن الإشارة إليها هنا أيضًا، في ظل تباين الاختلافات بين الأحزاب المتواجدة في البرلمان التركي، أن من الأشياء النادرة في البرلمان التركي توقيع الأحزاب كافة بلا استثناء على بيان مشترك، وهو ما حدث في الأمور المتعلقة بدعم قضية فلسطين. وفي هذا السياق أصدرت الأحزاب التركية الخمسة الكبرى الممثلة في البرلمان التركي في مايو 2021 بيانًا مشتركًا أدانت فيه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدساته في مدينة القدس، ووقعت الأحزاب الخمسة على البيان في خطوة نادرة جدًا في الحياة السياسية التركية، التي يستحيل فيها الاجتماع من قبل جميع هذه الأحزاب على قضية داخلية أو خارجية، باستثناء القضية الفلسطينية.

ويمكننا هنا أن نشير إلى بعض المواقف، عدا موقف الدولة الذي يمثله حزب العدالة والتنمية، خاصة أثناء معركة سيف القدس. وعلى سبيل المثال، قال رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض كمال كليجدار أوغلو: «إن إسرائيل ارتكبت مجزرة، وإن نحو 300 فلسطيني بينهم أطفال فقدوا حياتهم فيها»، وعدّ في كلمة أمام الكتلة البرلمانية للحزب أن «ما يحزن هو الانقسام في العالم الإسلامي، وصمت العالم والأمم المتحدة عن المجازر في فلسطين»، مؤكدًا أن تركيا ستواصل تضامنها مع الشعب الفلسطيني. كما رفع حزب

الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية علمًا ضخمًا لفلسطين على المقر العام للحزب في مدينة إسطنبول، وأرفقه بعبارة «الساكت عن الحق شيطان أخرس»، في إطار حملة تضامن واسعة لجميع الأحزاب التركية مع الشعب الفلسطيني.

في ذات الإطار، حذّر زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهتشلي، من أن «الإرهاب الإسرائيلي بلغ حدودًا لا تطاق، وأن استمراره بهذه الوتيرة ينذر بنشوب حرب عالمية أو إقليمية»، وقال أمام الكتلة البرلمانية للحزب: «الإرهاب الإسرائيلي بلغ حدودًا لا يمكن تحملها، وإن استمر بهذه الوتيرة فإننا سنجد أنفسنا أمام خيار أخير ألا وهو حرب عالمية أو إقليمية»، مضيفًا: «إذا لم يكن هناك مخطط لتشكيل قوات حفظ سلام من قبل الأمم المتحدة أو بمشاركة دول إسلامية من أجل القدس، فينبغي علينا الإصغاء للتاريخ، وعلى الشعب التركي الدخول في رباط جديد من أجل القدس». وتابع: «أقولها بحزن شديد، الشياطين تسرح وتمرح في مدينة الملائكة»، مشددًا على أن القدس ليست قضية الفلسطينيين وحسب، بل قضية كل مسلم وكل إنسان يولي أهمية للعدل والحق. وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ حزب الحركة القومية الذي يعد حزبًا رئيسيًا قويًا في تركيا، بالرغم من التراجع الذي تعرّض له مؤخرا، قد حصل تطور في نظرته للقضية الفلسطينية، بعدما كانت نظرته محصورة على المجتمعات التركية القريبة لتركيا. كما أن وجود الحزب في موقف الحليف لحزب العدالة والتنمية تجعله شريكًا رئيسًا في إدارة الشأن السياسي، ولهذا فإن نظرته العدائية للإمبريالية وللظلم الغربي المساند لإسرائيل، تعتبر نقطة إيجابية في الموقف العام تجاه القضية الفلسطينية.

إذا انتقلنا من النظرة العامة للحق الفلسطيني وللتعسف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، التي نجد فيها موقف الأحزاب التركية كافة موقفًا رافضا للظلم، وداعيًا لإعادة الحقوق، فإن النظرة للحل لدى أغلب الأحزاب التركية هي حل الدولتين كسقف للحل في فلسطين، بالرغم من أن المشاعر العامة للشعب التركي تعتقد بأحقية الشعب الفلسطيني في التراب الفلسطيني كافة. ويتبنّى حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة منذ 2002 وحتى يومنا هذا حل

الدولتين أيضًا، وقد واصل العلاقة مع دولة الاحتلال بالرغم من مرورها ببعض الانتكاسات، حيث طردت تركيا على سبيل المثال السفير الإسرائيلي بعد المجزرة التي قامت بها إسرائيل ضد المدنيين العزّل المتظاهرين في مسيرات العودة عام 2018.

إن الدولة التركية في حالة صعود وهي تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، وغالبًا سيكون أي حزب تركي، أو تحالف من عدة أحزاب يصل إلى السلطة في تركيا، محكومًا بسقف المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية، ولكن على مستوى الخطاب الحزبي الموجه للرأي العام التركي فإنه يعتبر أعلى سقفًا، وحتى لو كان الموقف الأيديولوجي لغالبية أنصار الحزب في اتجاه دعم أوسع للقضية الفلسطينية، فإنّ الحسابات الواقعية للمواقف التي ينبني عليها تحركات عملية تكون محكومة بقيود كثيرة.

ما زال التحرك السياسي الأكبر محكومًا بنوع من التعاطف الإنساني والتضامن ضد الظلم، والانطلاق من مكانة القدس، وتحول ظروف تركيا الحالية والقيود المفروضة عليها سياسيًا واقتصاديًا، ودرجة قوتها في التأثير في النظام الدولي، دون تبنّي سياسات أكبر في دعم القضية الفلسطينية.

الفصل الأول

الأيديولوجيا، والسياسة الخارجية، والسياسة الخارجية التركية

د. گوكخان بوزباش[1]

1 / د. گوكخان بوزباش, محاضر في جامعة نجم الدين أربكان

مقدمة

لطالما كانت الدوافع التي ينطلق منها صناع القرار في مجال السياسة الخارجية محط انشغال الخبراء والباحثين، وقد قدم الباحثون على مدار عقود دراسات تظهر بشكل جديٍّ حركة صناع القرار في إطار أيديولوجياتهم الخاصة في تحديد السياسة الخارجية (انظر: ويتكوبف، 1990؛ ليفي، 1970). ومع ذلك لم يتم تحليل الدور الذي لعبته الأيديولوجيا داخل النظام الدولي والسياسة الخارجية بشكل ممنهج.

عند التفكير في المكانة التي تحظى بها الأيديولوجيا في النظام العالمي؛ فإن هناك مشكلة تكمن في حصرها في أهمية أداتية فقط، حيث يرى باحثون من هذا التيار أن الأيديولوجيا تلعب دورًا في إضفاء الشرعية فقط. ومع ذلك أظهرت حقبة الحرب الباردة أن الأيديولوجيا تحظى بأهمية كبيرة تتجاوز كونها مجرد أداة لإضفاء الشرعية في السياسة الخارجية. وقد أسفر هذا الأمر عن بروز اتجاه لدى الباحثين الجدد نحو تحليل دور الأيديولوجيا في الخيارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

الأيديولوجيا والسياسة الخارجية

تقدم السياسة الخارجية للمجتمعات فرصة إنشاء علاقات مع المجتمعات الأخرى خارج حدودها الوطنية. فبينما تحدد الحكومات خيارات مجتمعاتها في السياسة الخارجية، فإن المجتمعات أيضًا تنتظر من الحكومات أن تعزّز روابطها مع المجتمع الدولي وأن تحمي في الوقت نفسه مصالحها المتنوعة. وفي هذا السياق فإنّ السياسة الخارجية في الحقيقة عملية تفاعلية تتم بشكل متبادل بهدف تعظيم الفوائد إلى الحد الأعلى، وتخفيض الخسائر إلى الحد

الأدنى مع الدول والمجتمعات الأخرى. إذ توثر العديد من العوامل الداخلية والخارجية المختلفة خلال هذه العملية التفاعلية في تحديد السياسة الخارجية. وبسبب الطبيعة التوجيهية للأيديولوجيا، فإن تأثيرها لا يقتصر على السياسة الداخلية فقط، بل وتتصدر في الوقت نفسه أهم المعايير المحددة للسياسة الخارجية أيضًا.

ظهر مصطلح الأيديولوجيا بوصفه مفهومًا استخدمه للمرة الأولى في القرن الثامن عشر المفكر الفرنسي ديستوت دو تريسي. إذ عرَّف تريسي الأيديولوجيا بأنها تحليل تجريبي للعقل البشري. كما حظي هذا المفهوم بالتأكيد بقبول شعبي مع اندلاع الثورة الفرنسية لينتشر من أوروبا إلى جميع أنحاء العالم. بالرغم من كون مفهوم الأيديولوجيا موضوعًا للعديد من الأبحاث والتحليلات خلال السنوات الماضية؛ إلا أن الاختلافات الزمانية والمكانية كانت سببًا في ظهور اختلافات في التحليلات التي تمت حول المفهوم ودوره. أما وجود مفهوم الأيديولوجيا في العلاقات الدولية فيعود إلى القرن التاسع عشر (انظر: كاسيلز، 1996).

وكما هو معلوم، فإن أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بشكل خاص، قد سمّاها بعض الباحثين أمثال كارل ديبتريتش براخر، «بعصر الأيديولوجيات». إذ بعد فترة من الظهور المتزامن للعديد من التيارات والمذاهب المختلفة جذريًا بعضها عن بعض، بدأت حقبة تحكمها صراعات التيارات الأيديولوجية التي ثبّتت وجودها في المجتمعات. أخذت صراعات التيارات الأيديولوجية بعد الحرب العالمية الأولى منحىً أكثر حدة، إذ لم يكد يمضي يومٌ إلا ونشهد فيه تزايد قوة الأيديولوجيات وتغلغلها في الحياة الاجتماعية والسياسية.

ومع ذلك لم تصل الأيديولوجيا إلى ذروة هيمنتها في العلاقات الدولية حتى منتصف القرن العشرين مع بداية حقبة الحرب الباردة. إذ ترك الصدام الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في حقبة الحرب الباردة آثاره في شتى أنحاء العالم. بعد هذا الصدام واستسلام الأيديولوجيات كافة أمام أيديولوجيا واحدة، ادعى البعض أن الجدالات الأيديولوجية انتهت

(فوكوياما، 1992)، بينما ادعى البعض الآخر أن صدام الحضارات سيحل محل صدام الأيديولوجيات في المستقبل القريب (هنتينغتون، 1996).

أما علاقة مفهوم الأيديولوجيا بالبعد السياسي والاجتماعي فأعقد بكثير. ففي حين يتناوله الباحثون العاملون على تحليل محتوى مفهوم الأيديولوجيا ونطاقه ضمن نطاق السياسة وعلومها، يربطه السياسيون بمفاهيم كالوعي السياسي، والعملية السياسية، والأنشطة السياسية، والخطابات السياسية. أما الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية، وأعضاء البرلمان فيقيمونها بناء على التصور الأيديولوجي الذي يلائمهم. حيث تسبب هذا الأمر في تقييم الأيديولوجيات ضمن تحليل سياسيٍّ مكثف، وتسبب في غالب الأحيان في توصيف هذه الأيديولوجيات لذاتها بأنها أيدولوجيات سياسية.

نرى أن الأيديولوجيات المنظمة لتفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية تؤمن لمناصريها أربع وظائف أساسية (بول وداجر، 2004: 4-6). أولًا: إن وظيفة الأيديولوجيا الأساسية هي تحليل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها الناس، وإكسابها المعنى. فكما تشرح أسباب انتشار البطالة فهي أيضا تعلِّل أسباب صراعات البشر. وكذلك تشرح أسباب بقاء بعض الدول الفقيرة بينما بعض الدول غنية. حيث تشرح الأيديولوجيات من منظورها الخاص الظروف التي تحيط بجميع الأفراد والمجتمعات على مختلف الأصعدة وتحللها. ثانيًا: تحدِّد الأيديولوجيات المعايير اللازمة لتحقيق التقدم الاجتماعي. وبالطبع لا نعتقد أن وظيفة الأيديولوجيا المذكورة كافية وحدَها. فبالإضافة إلى عملية تحديد المعايير تصنف الأيديولوجيا المجتمعات خلال طريق التقدم، وتضعها في طبقات على شاكلة صالح-فاسد، ومتناغم-غير متناغم. حيث تقدم القدرة الإرشادية للأيديولوجيات أيضًا بهذا معيارًا للتقييم بين الحكام والمحكومين.

أما الوظيفة الثالثة التي تؤديها الأيديولوجيات، فهي الدور الذي تتولاه في تسهيل تأقلم الأفراد والجماعات في الوسط الاجتماعي والسياسي المحيط. فمن هذا المنظار نرى أن الأيديولوجيات تمثِّل لمناصريها بوصلة تحدد هوياتهم، وتتيح لهم أيضًا إمكانية فهم الحياة ضمن وسطهم الاجتماعي الذي يعيشون

فيه وضمن هوياتهم العرقية، والوطنية، والثقافية. أما الأمر الأخير الذي سنتحدث عنه، ويحظى بأهمية خاصة من وجهة نظر هذه الدراسة، فهوَ أن الأيديولوجيات تقدم للفئاتِ الاجتماعية والسياسية التي تنتشر فيها برنامجًا سياسيًا. حيث تقدم الأيديولوجيات في هذا السياق لمعتنقيها برامج سياسية تنفذ وتحقق الفعاليات السياسية والاجتماعية، وتملأ شغفهم الذي دفعهم لاعتناقها. وعندما يسود أي شكل من أشكال الفوضى أو الغموض مجتمعًا ما، تقدّمُ الأيديولوجيات مقترحات لحلول من أجل تجاوز المشكلات الموجودة، وتحسين الظروف الاجتماعية والسياسية. (بول وداجر، 2004: 4-6)

لا تنحصر وظيفة الأيديولوجيا في كونها منهج إيمان وتفكير يساعدنا على فهم العالم الذي نعيش فيه، بل تحظى بدورٍ مهمٍ أيضًا في الدول القومية التي تعتبر العنصر الأساسي في العلاقات الدولية. من المعروف أن مفاهيم الشعب، والقومية، والدولة القومية لم تتطور وفق مراحل زمنية، بل وضعت بشكلها الحالي منذ البداية. إذ كما يحيل مفهوم الشعب إلى مخالطة اجتماعية فإنه أيضًا يوحد البشر في هوية ثقافية وسياسية مصطنعة. ومما لا شك فيه أن مفهوم الهوية المصطنع هذا يمتلك السيادة على المجتمع. لهذا السبب، إن مفهوم الدولة القومية اليوم لم يكن ليرى النور إلا بفضل فكرة الشعب المتجانس التي أوجدها بنفسه. إذ نستنتج أن مفهوم الهوية الوحيد الذي سيوحد الدولة القومية طوال مرحلة بنائها، وسيوفر أيضًا التجانس بين أفراد المجتمع هو الأيديولوجيا القومية. (ماك نيبلي، 1995: 6.7)

يصح أن نطلق صفة الدولة القومية على كل دولة ذات سيادة في يومنا هذا. أما الفكر القومي الذي لا ينحصر في هذه الدول، فحتى لو أظهر هذا الفكر فروقات بين دولةٍ وأخرى؛ فإن الإجماع منعقدٌ على عالمية الفكر القومي الذي تحظى به الدول. بل إن قيام الدول بزرع الفكر القومي ونشره داخل حدودها يعتبر حقًا طبيعيًا لها. يمكن القول: إن الحدود، والوطن، واللغة، والعرق، والرموز، والثقافة المشتركة تشكل المفاهيم الأساسية للأيديولوجيا التي بلورتها الدولة القومية في ضوء مفهوم القومية. بالإضافة إلى ذلك، فمن الطبيعي أن يتم إنتاج الرموز والشعارات والمراسم والأساطير؛ لكي يُصهر الأفراد والجماعات معًا في جسد الدولة القومية. (سميث، 2004).

أما الميزة الأخرى التي تمتلكها الدول القومية التي خلقت هوية شعوبها القومية، فهي المفهوم الأيديولوجي في توجهاتها وميولها في السياسية الخارجية. وقد صار من المعروف أن الأيديولوجيا التي أنشأتها الدولة القومية من مفهوم الشعب والمصالح الوطنية عوامل ذات تأثير مهم في بناء السياسة الخارجية (ليفي، 1970: 2؛ فرانكيل، 1963: 111-147). ومن هذا المنطلق، فإنه من الطبيعي أن ينشئ كل شعب أيديولوجيته في السياسة الخارجية انطلاقًا من مفهوم الشعب الخاص به، ومن ثم يرسم السياسات التي تلائم أفكاره وتطلعاته. كنتيجة لمفهوم القومية هذا، فإن جميع الدول في إطار العلاقات الدولية تسعى لتعظيم مصالحها القومية إلى أعلى مستوى. وهذا في الحقيقة يظهر أنه حتى العلاقات الدولية يتم تقييمها في إطار ثنائية الربح والخسارة.

إن توازن الربح والخسارة المطبّق في النظام العالمي يتم في الحقيقة تقديمه كعملية متابعة للمصالح القومية. وهو في جوهره حرص كل دولةٍ على مصلحة شعبها ومنفعته. إذ إن مفهوم المصالح الوطنية في الحقيقة يشير بشكل ما إلى الأفكار الجيدة والجميلة التي زُرعت في ذاكرة المجتمع أثناء عملية بناء الأمة. كما أن من يحددون ماهية المصالح الوطنية في ظل ظروف الحياة اليوم، ويضعونها موضع التطبيق والتنفيذ هم السياسيّون. لكن كما لا يوجد توافق في تعيين ماهية المنفعة/ المصلحة الوطنية وما يجب أن تكون عليه، فإن تعريف كل حزب سياسي وتحليله يساهم في الحياة السياسية في المجتمع، لهذا المفهوم يتضمن العديد من الفروقات.

من المعتاد أن تتحول المصالح الوطنية المعتمدة في السياسة الداخلية للدول القومية إلى أهداف وغايات تسعى لتحقيقها في سياساتها الخارجية. إن الفئة الإدارية المسؤولة عن تحديد المصالح الوطنية في السياسة الخارجية للمجتمع تسعى إلى إرضاء جميع الفئات الأيديولوجية الموجودة في المجتمع، واكتساب تأييدها في ترشيدها للمصالح الوطنية وتشريعها كمصالح رسمية للدولة (جونلوبول، 1993: 258). وحاليا فإن سعي الدول لتحقيق مصالحها القومية في الوسط الدولي أمر يحظى بقبول عام بين الفاعلين الدوليين. ومع ذلك فإن قضية من الذي يحدد ماهية المصالح الوطنية موضوع نقاش حاد ضمن

الساحة السياسية الداخلية. حيث لا يُنتظر في هذا المقام أن يصل تحديد مفهوم المصالح الوطنية لمستوى قبول واسع في القاعدة الاجتماعية.

أما عملية أدلجة النخب فلن تختلف عن مفهوم الشعب الذي أنشأته الدولة القومية في الداخل والمُثُل التي يعتنقها هذا الشعب. يمكن للدولة القومية أن تحدد مدى انشغالها بالسياسة الخارجية بفضل السياسة التي رسمتها باسم القومية داخل حدودها، وأيضًا العوامل الداخلية التي استطاعت أن تغرسها في المجتمع. ووفقًا لهذا التوصيف، فإن السياسة الخارجية هي مساحة تنتج عن الوعي والتحليل السياسي الداخلي. وضمن هذا السياق فإن المجالات المتقدمة في السياسة الداخلية هي ما تحدد ضرورات السياسة الخارجية. حيث تُشكل مصالح الدولة العليا هذه الضرورات أو بتعبيرٍ آخر المصالح القومية.

بالإضافة إلى الشعب، والدولة القومية، وعملية بناء الدولة القومية التي تحدد السياسة الخارجية، لا بد من الإشارة إلى مؤشر مهم آخر هو سجالات الحضارة المُنتمى أو المراد الانتماء إليها. يمكن تفسير هذه السجالات بأنها الانفتاحات الجيوسياسية التي أنشأتها النخب السياسية التي تحكم الدول القومية، من خلال استلهام العلاقات التي كانت في الماضي مع المناطق الجغرافية التي تحظى البلاد بقرب ثقافي معها. أما وجهة النظر الحضارية التي ترتكز على سياق يتجاوز القومية والدولة القومية، فهي تستند على تصورات جيوسياسية أوسع، تدعي امتلاكها من خلال الهويات المشتركة التي تحظى بها المجتمعات التي تعيش في دول مختلفة.

إن قدرة الدول القومية على إسقاط الجغرافيا الوهمية وفقًا لموقفها الأيديولوجي، يجعل من استضافتها لفعاليات ثقافيةٍ لا سياسيةٍ مع دول قومية أخرى أمرًا يصب تمامًا في مصالحها السياسية. وهكذا فإن الهدف الأسمى هو أن تتحرك المجتمعات ذات الحس والانتماءِ العالي والماضي المشترك سويةً في سبيل تحقيق مستقبل مشترك زاهر يحقق غايات الجميع. إن استمداد المناهج الحضارية قوتها من الثقافة في بادئ الأمر، وهيمنة الدول القومية من وراء الستار على وظيفة إحياء الأيديولوجيا الحضارية بات سببَ ضعف لها. كما أن الدول القومية وليس الحضارات ما زالت الممثل الحقيقي على مستوى النظام

الدولي. حيث إن ضعف تأثير الثقافة في السياسة الخارجية أدى إلى انحدار فعالية المقاربة الحضارية إلى حد كبير.

دور الأيديولوجيا في رسم السياسة الخارجية التركية

إن الجمهورية التركية، وكدولة قومية تأسست على ما تبقى من الدولة العثمانية، التي تحظى بعمق تاريخي متجذر قد حجزت مكانًا فاعلًا في السياسة العالمية. شهد القرن الأخير من حياة الدولة العثمانية خاصة ظهور تيارات أيديولوجية مختلفة؛ في سبيل إيقاف التدهور والانهيار والعودة إلى أيام القوة والازدهار. وبينما كانت الرغبة هي إنقاذ الدولة التي تنهار، ظهرت تصورات للتماهي مع الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في تلك الفترة التي أنتجت مذاهب أيديولوجية مختلفة هي: العثمانية، التغريبية، الإسلامية، والتتريكية. ولكلٍ من هذه الأيديولوجيات توجهات اجتماعية وسياسية مختلفة في السياسة الداخلية والخارجية.

مثلت الأيديولوجيا العثمانية التي تمتلك بنية متعددة القوميات والديانات أول حلٍ مقترح في إطار السعي لبناء الدولة القومية في الإمبراطورية العثمانية. إذ سعت الدولة العثمانية في هذا الإطار إلى إنشاء دولة قومية؛ من خلال تحويل بنيتها متعددة القوميات والديانات إلى الأمة العثمانية للمرة الأولى. فوفق هذا المنظور تم تعريف كل من يعيش داخل حدود الدولة العثمانية، مهما كان دينه أو لغته أو عرقه بوصفهم أمة أي بوصفهم عثمانيين، حيث عملت الدولة على تنفيذ هذه السياسة في الداخل والخارج. (أكشورا: 1991: 19-20؛ أياتا ويوجيل، 68،69)

بعد إدراك عدم جدوى الأيديولوجيا العثمانية في إنقاذ الدولة من الانهيار، بدأ فريق من المفكرين العثمانيين بالدفاع جديًا عن الأيديولوجيا التي تتخذ الإسلام أساسًا لها. نستطيع أن نقيِّم الأيديولوجيا الإسلامية بوصفها حركة إحياء

وتجديد تشمل المسلمين كافة لا سيما في العالم الإسلامي. إن غاية هذا التوجه تحكيم الدين الإسلامي في كل مكان يتواجد فيه المسلمون، وتوحيد المسلمين حول عواطفهم المشتركة. (داوود أوغلو، 2008: 62،63). وفي هذا الإطار كان المفكر جمال الدين الأفغاني أول من وضع أسس الأيديولوجيا الإسلامية، في حين وضع السلطان عبد الحميد الثاني هذه الأيديولوجيا حيز التنفيذ في السياسة الداخلية والخارجية (أوزجان، 1992: 54،84)

أصبحت الأيديولوجيا الإسلامية الهادفة إلى إنقاذ الدولة العثمانية في أواخر عهدها التوجه الأيديولوجي الأطول نفسًا، لكنها في المحصلة لم تستطع الحيلولة بين انسلاخ العناصر المسلمة، واقتطاعها من حدود الدولة. وفي ظل هذه الفوضى وجد تيار التتريك -الباحث عن متنفّس للظهور- مناخًا اجتماعيًا سياسيًا ملائمًا للظهور في الدولة العثمانية. أوجد هذا التيار أمام صناع القرار في الدولة العثمانية سابقًا، وفي الجمهورية التركية لاحقًا، منهجًا جديدًا في صياغة السياسة الخارجية. إن وصول أيديولوجيا التتريك إلى الحكم في الدولة العثمانية مع سيطرة الاتحاد والترقي فتح الباب لطرح مسألة أتراك الخارج في سياستها الخارجية. إذ إن عدم إثمار سياسة «الوحدة الإسلامية» وما تلاها من تغير في الحكم أدى إلى تغير أيديولوجي أيضًا. (بوزداغلي أوغلو، 2003: 42).

يجدر أولاً أن نذكر أن هذه التوجهات الأيديولوجية الثلاثة تتقاسم عاملاً مشتركًا، هو تأثرها واستيحاؤها من التيارات الأيديولوجية التي نشأت في الغرب في تلك الفترة. إذ إن تيار التغريب الذي ظهر في أواخر عهد الدولة العثمانية أثر بشكل أو بآخر على صناع القرار في الدولة العثمانية على اختلاف أيديولوجياتهم (أورتايلي، 2006: 18). فقد اكتسبت السياسة العثمانية المتأثرة بالغرب طابعًا رسميًا بعد توقيع المعاهدة التي أعقبت حرب القرم. واعتبارًا من هذه الحقبة، أصبح النموذج الغربي في السياسة هو المسيِّر لسياستنا الخارجية على اختلاف أيديولوجيات صناع القرار حتى يومنا هذا. حتى أن جدالات تحول المحاور، التي نشهدها كثيرًا اليوم، تمت من خلال وضع الفكر الغربي في المركز.

من المؤكد أن السجالات والصدامات الأيديولوجية الباحثة عن الحل في أواخر عهد الدولة العثمانية قد استمرت خلال عملية إنشاء الجمهورية التركية. كما

أن صناع القرار في الجمهورية التركية لم يتبنّوا الأيديولوجيا العثمانية، أو الإسلامية، أو حتى تيار التتريك بنسخته في العهد العثماني في أيٍّ من سياساتهم. وإن الهيكلية الأساسية للتوجه المتبع في سياسة الجمهورية التركية الخارجية هي بالتأكيد امتداد لاعتماد النموذج الغربي في أواخر عهد الدولة العثمانية. إذ إن مفهومنا حول السياسة الخارجية التي اتبعناها في السنين الأولى للجمهورية كان في أساسه مبنيًا على فكرة الالتحاق بالعالم الغربي مباشرة، بدل من أن نكون بديلًا له. (داوود أوغلو، 2008: 71). وعند تسمية السياسة الخارجية في تلك الفترة استعمل المؤرخ الراحل خليل إينالجك مصطلح «التغريب المتطرف». (1981:204)

إن تبني الجمهورية التركية لمبدأ التغريب كمنطلق في سياستها الخارجية، أدَّى إلى إحداث تغييرات جذرية في أغلب المفاهيم التقليدية. وفي المقام الأول فإن أوضح انحراف ناتجٍ عن هذا المنهج السياسي، وأوله، هو انسلاخ تركيا عن العالم الإسلامي الذي يسمى اليوم بـ «جغرافيا القلب». خصوصًا أن إطلاق تسمية «خيانة العرب» على ما جرى أثناء الحرب العالمية الأولى خلال عملية تأسيس الجمهورية التركية، أوجد أساسًا شعوريًا حسم فيما بعد هذا الانفصال (تشيتشيك، 2012). لكن عند التدقيق في تاريخ العالم السياسي، سنجد أن أسس الاتحاد الأوروبي لم تكن لتوضع بعد الحرب العالمية الثانية إلا بعد تخلي كل من ألمانيا وفرنسا عن السياسات العاطفية بينهما. وفي هذا الإطار، نجد أن السياسات التركية التي تم اتباعها تجاه الشرق الأوسط قد تأثرت إلى حدٍّ كبير بالحالة العاطفية التي تمتد جذورها إلى تلك الفترة.

ثم أمست الأيديولوجيا «الكمالية» كما يسميها الباحثون اللاحقون أيديولوجيا الجمهورية التركية منذ تأسيسها، والعامل المفصلي في رسم السياستين الداخلية والخارجية على حد سواء. ورثت تركيا من الكمالية مجموعة مهمة من الصفات المميزة، ولم يقتصر تأثير هذه الصفات على البنية الاجتماعية والسياسية، بل استطاعت أن تدير السياسة الخارجية أيضًا. يمكننا أن نجمع هذه الصفات تحت أربعةِ عناوين: أولها مفهوم الدولة المركزية القوية، يضاف إليها بالطبع التغريب، والعلمانية، والقومية كصفات أساسية مميَّزة (إيفيغيل، 2012:

192). إذا ما وضعت هذه الصفات تحت المجهر، نستطيع أن نقول إن السلطة المركزية القوية ومفهوم الدولة هو امتداد لما كانت عليه الدولة العثمانية، إلا أن التغريب، والعلمانية، والقومية هي مفاهيم تمثل انفصالا جذريًا عن الثقافة العثمانية السياسية والثقافية أولًا، وعن الإرث الجغرافي الروحي الذي خلّفته وراءها ثانيًا.

عندما يقال سلطة مركزية قوية، تكون سياسة الدولة بشتى أطيافها محصورة بيد نخبة حاكمة، ترسم سياساتها التي ستتبعها على المدى الطويل وفق خطط عقلانية محكمة. حيث إن وجهة النظر هذه هي مظهر من مظاهر تيار النخبوية الذي يعد موضوعًا أساسيًا في العلوم الاجتماعية والسياسية اليوم. إذ إن السياسات التي ستتبعها الدولة والأمة على المدى الطويل ترسمها النخبة الحاكمة (هولمز، 2015:62،63). لا بد أن يؤدي هذا على المدى البعيد إلى الشعور بالاغتراب بين المواطنين والدولة، وتجريد الدولة للمجتمع من دوره في الحكم.

لا شك أن السياسات المسبقة المرسومة بعقلانية تعتمد على مفهوم محدد من خلال عملية البناء والخلق أكثر من اعتمادها على عملية التطور والنمو الطبيعي. إذ يتم إجبار المجتمع على تصور مختلف من خلال سياسات عُليا بعيدًا عن التجارب التي تكسبها المجتمعات والدول خلال مرحلة التطور الطبيعي. وهذا شبيه بما حدث لدينا، حيث اختلقنا من خلال مفهوم الدولة القوية أعداءً في الداخل والخارج، وصنفنا الآخرين في الداخل والخارج من خلال هذا المفهوم. فعند تقييم حالة تركيا تم استعداء إسلاميي الداخل والأكراد هناك، واستعداء المجتمعات المتبقية من الإرث العثماني في الخارج. (كاراكاش، 2013).

لا شك أن هذا الوضع ترك في بنية المجتمع آثارًا مؤذيةً استمرت على مدى طويل ما زالت تقضُّ مضجعنا إلى اليوم. ولا شك أن إنشاء سلطة مركزية قوية ترتكز على دولة قومية أمر مستحيل دون خلق مفهوم الآخر. إن السؤال الجوهري هنا هو مدى توافق أو اختلاف المساحات المستبعدة والمشمولة خلال عملية صناعة هذا الآخر مع الواقع الاجتماعي والتاريخي.

تعتبر سياسة التغريب أيضًا ميزة أخرى وجهت السياسة التركية المتبعة في العهد الجمهوري. ويمكن القول بأن سياسة التغريب التي هيمنت في العهد الجمهوري تُعتبر امتدادًا للحالة التي سادت أواخر العهد العثماني. بيد أن هنالك اختلافات مهمة مع مفهوم التغريب المتبع في العهد الجمهوري. ففي حين لا تعني سياسة التغريب في العهد العثماني إنكار الماضي والانسلاخ عنه، كانت سياسة التغريب المتبعة في العهد الجمهوري تعني الانسلاخ عن الماضي سواء من الناحية التاريخية أو من الناحية الجغرافية. فكما سعى منهج التغريب المتطرف المتبع منذ بداية العهد الجمهوري إلى فصل الدولة والمجتمع التركي عن حضارتهما وجذورهما، عمل أيضًا على تمدين المواطنين وفق التوجه الذي تستشرفه الدولة (داغي، 2005: 23).

أما العامل المؤثر الثالث فهو مبدأ العلمانية، الذي يرسم ويحدد الأيديولوجيا والمواقف التي تتخذها وتدافع عنها الجمهورية سواء السياسة الداخلية أو الخارجية. وإذا ما دققنا النظر في السياسات المتبعة في الدول الإسلامية فقد بقيت تركيا هي الدولة الوحيدة المتبنية لسياسة العلمنة في المنطقة بشكل بارز لفترة طويلة (أوران، 2001: 21). بالتأكيد لا يعني تفرُّد تركيا بهذا التوجه وانعكاس ذلك على سياستها أن الدولة تمتلك سياسة علمانية منتظمة مرسومة الأبعاد. باختصار، يمكننا القول إن الاتفاق على تعريف العلمانية وتحديد ماهية تطبيقها وكيفيتها في وطننا؛ وإيجاد قاسم مشترك في هذا الإطار توافق عليه جميع الأطياف هو أمر مستحيل. وفي مقابل هذا، فإن تحديد معنى العلمانية، يوجب النظر في مفهوم العلمانية من وجهة نظر الكادر المؤسس للجمهورية التركية. إن مفهوم أتاتورك عن العلمانية يعني إقصاء الدين عن مكانته التي لطالما شغلها على صعيد الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفنية والتعليمية. (أوزانكايا، 1983: 168-69). وهكذا نلاحظ أن جميع الإصلاحات الثورية التي تمت في العهد الجمهوري هي نتيجة لتبني هذا المفهوم.

إن أهم انعكاس شهدناه لمبدأ العلمانية على صعيد السياسة الخارجية كان في موضوع اختيار حلفائنا. حيث تجنبت الجمهورية منذ سنيّها الأولى الدول التي تنسب نفسها أو مجتمعاتها إلى الإسلام. وكانت الفرضية الأساسية لتفسير

هذا السلوك هي فكرة عدم ملاءمة تعاليم الإسلام للظروف المعاصرة، وأنه أصلًا كان سبب انهيار الدولة العثمانية (إيفيجيل، 2012: 195). وانطلاقًا من هذه الفرضية سعت النخب المؤسسة للجمهورية تحت اسم الدولة القومية العلمانية إلى قطع العلاقات والروابط الشخصية والاجتماعية، ليس فقط مع الماضي والتقاليد العثمانية، بل ومع جميع المجتمعات الشرقية المسلمة التي يعتقد بأنها تمثل الإسلام. (بوزداغلي أوغلو، 2003: 5).

يعتبر مفهوم القومية في الجمهورية عاملًا آخرَ من العوامل المميزة التي توجه السياسة الخارجية في بلدنا؛ علمًا أنه من الصعب أيضًا وضع تعريف مبسَّط لمفهوم القومية في الجمهورية، إلا أن الحل ظهر بالتوازي مع مفهوم الدولة القومية. إذ كما ذكر لاحقًا خلال مباحثات لوزان، فإن تعبير الأمة التركية تم تعريفه بوصفه تعبيرًا جامعًا للمسلمين المقيمين داخل حدود الدولة. فكما يعتبر هذا التعريف الذي تمت صياغته عبر الدين بشكل ساخر المسلمين كافة الذين يعيشون داخل حدود الدولة أتراكًا، فلقد ترك جميع العناصر الأخرى غير المسلمة خارج حدود الأمة، على الرغم من كونهم مواطنين في تركيا.

إن النقطة المهمة هنا هي سؤال: ما هي الأسس التي سيتم من خلالها إنشاء الرابطة مع تاريخ الأمة التركية. إذ إن مفهوم القومية هذا لا يعرّف الحضارة التركية سواء من خلال جذورها الإسلامية أو التاريخية. وفي المقابل، أدّى هذا المفهوم الذي يعتبر الحضارة التركية جزءًا لا يتجزأ من الحضارة الأوروبية، إلى اتباع سياسات هادفةٍ إلى إرغام المجتمع على تبني القيم الغربية. وهكذا فإن قيم حضارة الأناضول التي تم اعتبارها جزءًا من الحضارة الغربية تم ترويجها في المجتمع من خلال مؤسسات ورموز كبنك سومر وبنك إيتي وهتيت قونيشي.

وضع باسكن أوران تصنيفًا آخر موازيًا لهذا التصنيف. يرى أوران أن السياسة الخارجية التركية تعكس صفتين جوهريتين: أولاهما السعي إلى عدم التسبب بتدهور الوضع الراهن، والثانية: التغرُّب على أسس الرأسمالية والفلسفة الغربية. (46-49). إننا نلمس في هذا التصنيف تباينًا في العناوين وتماهيًا في المضامين. وكما أن التركيز بالدرجة الأولى على سياسة التغريب إلا أن التركيز الآخر في الحقيقة هو على حماية الوضع الراهن لجمهورية تركيا، التي أسست

لتحقيق المثل الجديدة بعد العهد العثماني.

وبالإضافة إلى خصائص السياسة الخارجية التركية المميزة التي شاهدناها؛ واجهت الجمهورية التركية العديد من التحديات خلال القرن الماضي. إذ يمكننا الحديث عن تحديات قومية تركية ظهرت على شكل تصورات قومية في السياسات الخارجية خارج إطار فكرة أتاتورك عن القومية، وهنالك أيضًا تحديات الإسلاميين والأكراد الذين تم استعداؤهم خلال عملية بناء الدولة القومية. لكن لا نستطيع في الحقيقة التحدث عن تحديات سياسية قامت فور قيام الجمهورية التركية وأثناء عملية بناء الدولة القومية. وإنما بدأت التحديات على الصعيد السياسي بالظهور لأول مرة بعد التحول إلى التعددية الحزبية. إذ أخذت التيارات المعارضة التي ظهرت قبل التعددية الحزبية بشكل عام طابع العصيان أو سُمِّيت كذلك.

بالرغم من وجود مجموعة من التحديات الخارجية على صعيد الخطاب السياسي في تركيا، إلا أن أغلب هذه التحديات لم تجد حلولًا لها على الصعيد العملي حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م. يمكننا القول إن أولى تجارب السياسة الخارجية العملية بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، إذ تصاعد الاهتمام تجاه الجمهوريات التركية. ويمكن القول: إن أنشطة حركة الوحدة التركية (الطورانية) التي قادها القائد المؤسس لحزب الحركة القومية ألب أرسلان تركش، أثناء الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، كان لها أهمية كبيرة في هذا السياق. إن دعوات القومية التركية والجمهورية الطورانية التي تصاعدت أرصدتها في أواخر عهد الدولة العثمانية، التي أضفت تأثيرًا مهمًا على السياسة الخارجية التركية، قد تمت تصفيتها سياسيًا مع صعود الجمهورية. بل إن «المراكز التركية» التي كانت تعتبر من أهم أماكن تجمع هذه الحركات تحولت إلى «مراكز الشعب»، وأصبحت مراكز دعاية للنظام.

لقد زلزلت المآسي التي مرَّ بها أتراك آسيا الوسطى خلال الحرب العالمية الثانية قلوب العديد من الجماعات، خصيصًا تلك القريبة من حسين نهال أتسيز[2]،

2/ حسين نهال أتسيز هو عالم تركيات، درس أتسيز الطب لكنه لم يكمله للنهاية ودرس أيضًا الأدب والتاريخ.

لترفع فيما بعد حساسيتهم القومية إلى أعلى الدرجات. كما عملت بعض المجلات كمجلة جوك بورو، إيرجينكون، وأورهون على تأجيج هذه الحساسيات في المجتمع عبر التذكير بقيم مثل الوحدة التركية وطوران[3] والتفاحة الحمراء[4] وغيرها للحصول على قاعدة شعبية في المجتمع. اتبع النظام سياسة براغماتية تتجلى في غض الطرف عن فعاليات هذه الحركات لمدة معينة، لكن ومع تأكد انتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية بدأ بحظرها.

رأت كوادر التيارات الطورانية وتيارات الوحدة التركية في الوقوف إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الثانية فرصةً لا تفوت على طريق تحقيق الوحدة التركية. وفي هذا السياق عملت مجلات طورانية سبق ذكرها، وأخرى لم يسبق ذكرها، على النشر والكتابة لصالح الألمان وضد الاتحاد السوفييتي والاشتراكية في الوقت ذاته. حتى أن بعض الأطر الرسمية اشترطت مقابل القتال إلى جانب الألمان تحقيق اتحاد فيدرالي بين تركيا وأذربيجان، وتأسيس وحدة كونفدرالية بين هذا الاتحاد ودول آسيا الوسطى (أوزداغ، 2008: 175). ومع انقلاب الموازين لصالح الاتحاد السوفييتي، وتلقي تركيا تهديدات أمنية جدية من السوفييت، بدأت حملات التخلص من الكوادر الطورانية في الداخل التركي. وبعد حملة التخلص من الطورانيين التي دخلت التاريخ باسم محاكمات الطورانية-العنصرية في الثالث من نيسان عام 1944، لم تقتصر العواقب على اختفاء الطورانية من أجندة السياسة الخارجية التركية، بل وصلت إلى حذف هذا

مارس مهنة التدريس وعمل أكاديميًا وكاتبًا متخصصًا على فترات متقطعة. وأضاف الكثير إلى التاريخ عن طريق كتابته ومطبوعاته التي دافع فيها عن فكرة القومية. دافع أتسيز عن الفكر الطوراني القومي وفكرة القومية التركية أثناء نشره لمقالات في مجلة مجموعة أتسيز وأورهون وأوتوكان. خلال الفترة بين الأعوام 1944 و1973 تعرض للمحاكمة كثيرًا بسبب أفكاره وأقيل من عمله وتم حبسه.

3/ كلمة طوران هي فارسية الأصل، واستخدمت لأول مرة لوصف المناطق الواقعة في شمال شرق إيران. أعيد تداول الفكر الطوراني ردًا على فكر القومية الإسلامية، بهدف الدفاع عن فكرة انحدار سلالة شعوب أورال ألطاي من الأصل نفسه، وتسليط الضوء على الأتراك في المجر وذلك في العِقد الأول من القرن العشرين. يشير الفكر الطوراني في تركيا العثمانية إلى المساحة الجغرافية التي من المفروض أن يتحد فيها كل أتراك العالم ويؤسسون دولتهم وذلك من قِبل بعض الأسماء مثل: ذيا جوكالب ويوسف أكشورا ونهال أتسيز.

4/ التفاحة الحمراء هي رمز الهدف المتغير، وهذا الهدف هو هدف متغير للأتراك أو بعضهم في مجتمع تركي معين على حسب الموقف الذي يعيشونه، ولذا فإن هذا الهدف أحيانًا يُعبر عن التحرر أو تأسيس دولة أو النصر في الحرب، وأحيانًا أخرى يُعبر عن تأسيس كل الأتراك لدولة واحدة، أو الوصول إلى الرفاه أو حكم العالم.

المصطلح من عقلية البيروقراطية التركية الحاكمة لسنين طويلة.

لقد عمل التيار الأيديولوجي القومي الذي اتخذ لنفسه مساحة حركة عبر فكرة الوحدة التركية في بداية عهده على استعداء الآخر من خلال فكرة «خيانة العرب»، وتهميش الإسلام جديًا منذ يومه الأول. إذ تبنت هذه الفئة القومية أيضًا الهوية التركية العلمانية التي أنشأتها الجمهورية ذاتها؛ كما استمرت في تهميش العرب متعللة بالذرائع القديمة نفسها. إذ أثّرت الصورة السلبية عن العرب التي رُسمت في الكتب التاريخية والأدبية في عهد الجمهورية في هذه الهوية المنشأة حديثًا أيضًا. لقد استعملت هذه الفئة القومية تعابير «خيانة العرب» و«الطعن في الظهر» و«الجهل بقيمة الإدارة التركية» بغزارة أثناء تشكيل هذه الهوية الحديثة.

نستطيع أن نقول إن الأفكار والطموحات المتجسدة بالتفاحة الحمراء (ترمز إلى الاتحاد التركي والطوراني)؛ قد وجدت طريقها إلى الحياة في سياق مختلف مرة أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. كما ظهرت في سياستنا الخارجية التي اعتمدت على سياسات التغريب والحفاظ على الوضع الراهن خلال الحرب الباردة العديد من البدائل المحددة، كعناصر توازن مع بدء عهد القطب الواحد. وكان أول هذه البدائل، وعند التفكير بوجود الجذور التاريخية، هو إنشاء اتحاد أو شراكة مع جمهوريات وسط آسيا التركية. إلا أن النهج الذي اتبعته تركيا في المنطقة اعتبر سعيًا لبناء نفوذ سياسي، وبسبب هذا الاعتقاد فإن هذه السياسة فشلت في أن تكون سياسة خارجية بديلة.

أما الخطاب البديل الآخر للمفهوم الرسمي للسياسة الخارجية التركية، فلقد جاء من الجناح الإسلامي المحافظ. إن هذه الفئة التي تم تهميشها على صعيد السياسة الداخلية منذ بداية الجمهورية؛ وبعد عجز أيديولوجيتها الرسمية عن الإجابة عن عدة مواضيع مطروحة؛ بدأت في الستينيّات تحديدًا بنقل مفاهيمها البديلة المعتمدة على الدين إلى الميدان السياسي بالتعاون مع حركة الرؤية الوطنية. أما صعود التيار الإسلامي إلى مسرح السياسة الخارجية فتجلى في معارضة طلب الانضمام لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة التي تمت سنة 1957؛ وفي ردة الفعل التي شهدناها عقب حرق المسجد الأقصى في القدس.

بالإضافة إلى ذلك دخلت مفاهيم الوحدة الإسلامية وتعاون الدول الإسلامية إلى الخطاب السياسي لأول مرة بعد سنوات طويلة لسياسات الجمهورية التركية الخارجية التغريبية. وكان مهندس هذا التيار السياسي ورائده والمدافع عنه هو نجم الدين أربكان (تشالش، 2005: 895-96).

لقد شهدت الحياة السياسية التركية في السبعينيات والثمانينيات ظهور سياسة معادية للغرب تعود في مرجعيَّتها إلى الإسلام والتاريخ والثقافة، جسَّدت حركة الرؤية الوطنية رأس الحربة فيها. حيث إن كوادر الحركة هم أيضًا من عملوا على لفت الأنظار إلى التدخلات المهمة التي كانت تجري في العالم الإسلامي من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان، والقضية الفلسطينية، وإدخالها إلى أجندة الدولة. ومع طرح فكرة إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وإطلاق تسمية الاتحاد الأوروبي المسيحي على الاتحاد الأوروبي بتنا نلاحظ قراءة سياسية تتخذ من الدين منطلقًا ومحورًا لها (بوزداغلي أوغلو، 2012: 74).

أما في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل النظام ثنائي القطب المنهار، فقد شهدت تركيا كغيرها من بلدان المنطقة أطروحات بديلة في ميدان السياسة الداخلية تحضرًا لما ستأتي به أحادية القطب. إذ تميزت التسعينيات بأنها العقد الذي استطاع الإسلاميون فيه الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه في كل من تركيا وإندونيسيا والجزائر. أما في حالة تركيا فلقد انعكست النجاحات التي حققها الإسلاميون على صعيد الهيئات المحلية على الانتخابات العامة عام 1995، ودخل حزب الرفاه المنبثق عن حزب الرؤية الوطنية مجلس النواب بأعلى نسبةٍ من الأصوات. ومع وصول نجم الدين أربكان إلى السلطة، وقيامه بأولى جولاته الخارجية بزيارة إيران وماليزيا وسنغافورة بواكستان وإندونيسيا؛ اتسمت السياسة الخارجية منذ أيامها الأولى بطابع التحرر من السيطرة التغريبية (أوزديمير، 2002: 178).

بعد الانقلاب العسكري الحداثي الذي أطاح بحزب الرفاه، قام الجناح «العصري» من الحزب بتأسيس حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم عام 2002 وما يزال إلى يومنا هذا. إذا ما نظرنا إلى سياسات حزب العدالة والتنمية الخارجية؛ نلحظ تأنيًا في تقييم البدائل الجديدة، وتراجعًا في سياق

التخلي عن النزعة الغربية. وبعد إتمام حزمة الإصلاحات المشترطة من الاتحاد الأوروبي، بدأ الحزب بترميم العلاقات مع فلسطين ودول المنطقة المسلمة الأخرى، وتأكيد روابط الصداقة معها. ومع بدء الحرب الأهلية السورية، وتبني تركيا لسياسة الباب المفتوح تجاه المهاجرين، وتدخل تركيا المباشر في الحرب عبر درع الفرات، نرى بوضوحٍ التغير الجذري الذي طرأ على منهج السياسة الخارجية.

إن تأسيس الدولة القومية تشكل نتيجة مجموعة من الحروب المحددة التي تمت بين بعض الدول في العالم الغربي. وفي حالة تركيا فقد ساهمت الثورة الاشتراكية المعادية للغرب في روسيا وتأسيس الاتحاد السوفييتي بعدها، في زيادة التقارب بين تركيا والاتحاد السوفييتي. ومع أن تبني الجمهورية المنشأة حديثًا الحضارة والعقلية الغربية أيديولوجيًا ساهم في إبعاد الدولة إداريًا عن الأيديولوجيا اليسارية، إلا أن هذه الأيديولوجيا ظلت خطابًا بديلًا لدى المفكرين وبعض البيروقراطيين الرافضين للطابع التغريبي للدولة القومية حديثة النشأة. إن تحول الأيديولوجيات اليسارية إلى خطاب بديل في البنية السياسية التركية جاء بالتوازي مع صعود الخطاب الإسلامي الذي ظهر بوضوح في ستينيات القرن الماضي.

تنص الأدبيات الأساسية للأيديولوجيا اليسارية على خطاب معادٍ لأمريكا والرأسمالية بالدرجة الأولى. وبعد الرسالة الجدلية التي أرسلها الرئيس الأمريكي جونسون لرئيس الوزراء التركي عصمت إينونو بخصوص المسألة القبرصية خرجت السياسة الخارجية أحادية البعد، التي انتهجتها الجمهورية التركية، من حكم المقدس والثابت لتصبح عرضة للنقاش في الأوساط اليسارية. حيث اتحدت الأطر التي تتبنى الأيديولوجيا اليسارية، وخصوصًا الفئات والأوساط المعادية للإمبريالية منها، وتكاملت في سبيل الدعوة إلى الإشتراكية. وخلال الحرب الباردة لم يعتبر المنتسبون إلى الأيديولوجية اليسارية الاتحاد السوفييتي دولة إمبرياليةً. ولهذا السبب، اعتبر هؤلاء أن تركيا لن تنعم بسياسة خارجية مستقلة وناجحة إلا من خلال التقارب مع دول الاتحاد السوفييتي، والدول الاشتراكية الأخرى (أورون ياي، 1976: 70).

لقد كان الأكراد عنصرًا آخرَ تم تهميشه خلال تأسيس الدولة القومية التركية. ولا نستطيع القول إن الأكراد شكلوا تحديًا حقيقيًا للسياسة الخارجية القومية في تركيا، ويرجع السبب الأهم في ذلك إلى تأخر الحركة السياسية الكردية في دخول الميدان السياسي كحزب سياسي مستقل حتى تسعينيات القرن الماضي. إذ وجدت الحركة السياسية الكردية طوال تلك الفترة لنفسها مكانًا ضمن اليسار التركي، لتطور رؤية سياسية خارجية من منظار الأيديولوجيا اليسارية. حيث طورت الحركة الكردية التي دخلت المجال السياسي خلال عقد التسعينيات ردة فعل تركّز بشكل طبيعي على الأكراد بالدرجة الأولى. لقد انعكست المطالبة بحقوق الشعب الكردي والدفاع عنها في السياسة الداخلية على نهجهم السياسي الخارجي؛ ليعملوا على إلقاء الضوء على ما يعيشه الأكراد في جولاتهم الخارجية وأثناء زيارات الممثلين الأجانب لتركيا، بهدف خلق وعي حول هذه القضية.

لطالما تجنبت الحركة الكردية السياسية تدويل مفاهيمها، ولربما كان اقتصار نهجها السياسي الخارجي على الصعيدين المحلي والإقليمي السببَ الذي حال دون وضعها لنهج سياسيٍ بديل. لم تتجاوز الأجندة السياسية الخارجية للحركة الكردية حدّ المطالبة بالدعم والتأييد لمفاهيمها وآرائها على الصعيد المحلي. فبينما عمل الإسلاميون والحركات اليسارية التي تم تهميشها عند تأسيس الدولة القومية التركية على البحث عن بديل على المستوى القومي؛ للاندماج مباشرة في النظام المشروع داخل الدولة، أظهرت الحركة الكردية السياسية ضعفًا على هذا الصعيد. وقد استطاعت الجماعات الإسلامية والحركات اليسارية التي اندمجت في هيكلية الدولة تكوينَ خطاب مناهض في وجه السياسة الخارجية القومية. أما الحركة الكردية السياسية فقد تبنَّت بعد تحولها إلى حركة مستقلة أجندة أكثر إقليمية، تسلط الضوء على وجودية الدولة القومية التركية.

خاتمة

إذا ما حللنا العلاقة بين السياسة الخارجية والأيديولوجيا، نجد على الفور تعددية أبعاد هذه العلاقة وتعذرها على التبسيط. وعند تقييم الأيديولوجيات من منظور الدولة نجد أنها هي من تحدد توجهها على المدى الطويل؛ وبالرغم من عدم تفردها بتحديد مواقف هذه الدول على الصعيد الدولي، إلا أن امتلاك الأيديولوجيا تأثيرًا كبيرًا في تشكيل هذه المواقف حقيقة دامغة. كما أن الأيديولوجيات كثيرًا ما تُتَّخذ غطاءً يمنح الشرعية لتوجهات السياسة الخارجية القائمة على المصالح الوطنية. إن الأيديولوجيا باختصار، هي من تسوق صنّاع قرار السياسة الخارجية لاتخاذ موقفٍ تجاه أي واقعةٍ على الصعيد الدولي؛ وهي من تبيّن لهم صوابيةَ التوجه أو خطأَه.

أما على صعيد السياسة الخارجية التركية، فإن توجهنا الأيديولوجي الوحيد كان وما زال الاستقلال الذاتي في ظل نظامٍ عالميٍ تهيمن عليه الحضارة الغربية. لقد واجهت هذه السياسة الخارجية التي تشكلت في ظل الأيديولوجيا الكمالية للجمهورية التركية مجموعة من التحدياتِ طوال تاريخ الجمهورية. كما وجد إلى جانب الأيديولوجيا الرسمية التي تنسب تركيا إلى العالم الغربي أطروحات بديلة ترى مستقبلها مع أبناء جلدتها. أما إذا نظرنا إلى الجانب العملي، فهنالك التصور الإسلامي الذي لم يكن التحدي الأكبر للأيديولوجيا الرسمية فقط، بل وفي الوقت نفسه يقدم نموذجًا بديلًا للنظام الذي أنشأته الحضارة الغربية. وأخيرًا، يمكننا التحدث عن النموذج اليساري الرافض لانتساب تركيا إلى الغرب الإمبريالي؛ الذي لعب دورًا فاعلاً أثناء الحرب الباردة على وجه الخصو

- **قائمة المصادر والمراجع**

ماك نيلي، سي.إل. (1995). بناء الدولة القومية: تنظيم دولي وتوجه مفروض، مجموعة نشر جرين وود.

بول، تيرينسي، وريتشارد داجر. 2004. الأيديولوجيات السياسية والمثالية الديمقراطية. بيرسون لونجمان.

أكتشورا. (1991)، سياسية ثلاثية الأوجه، أنقرة.

أحمد داوود أوغلو (2008)، العمق الإستراتيجي.

أوزجان. (1992)، الوحدة الإسلامية والدولة العثمانية ومسلمو الهند وإنكلترا، أرشيف وقف الديانة التركي، إسطنبول.

بوزداغلي أوغلو. (2003). السياسة الخارجية التركية والهوية التركية: منهج بنائي. روتليدج.

إيلبرت أورتايلي (2006)، أطول قرون الإمبراطورية، دار نشر ألقم.

تشيتشيك، م. ت. (2012). بناء الأمة التركية من خلال المناهج الدراسية في العهد الجمهوري المبكر و»خيانة العرب».

هولمز، جي. إي. (2015). نظرية المزاجية والرغبة في السياسة الخارجية الأمريكية. صحافة جامعة كنتاكي.

داغي، إي. دي. (2005)، «تحول الهوية الإسلامية السياسية في تركيا: إعادة نظر في الغرب والتغريب»، الدراسات التركية، مجلد 6، العدد 2.

باسكن أوران، «العناصر الأساسية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية»، باسكن أوران، عناصر ووثائق وتعليقات السياسة الخارجية التركية منذ حرب التحرير إلى اليوم.

أوزدمير، هـ.(2015)، «حزبا الرؤية الوطنية ما بين عشية 28 شباط وما تبعها: حزب الرفاه – حزب الفضيلة (تحليل مقارن)»، جامعة سليمان ديميريل.

أورون ياي، (1976). الاجتماعات الأربعة لحزب العمال والحزب الاشتراكي، المترجم. سافاش إردوغان، إسطنبول: نشريات أورون.

كاراكاش، م. (2013). سياسة وعلم اجتماع الهويات في تركيا. صحيفة الدراسات الأكاديمية، 8(2).

ويتكوبف، يوجيني آر. 1990. وجوه العالمية: رأي عام وسياسة خارجية. دورهام.

ليفي. (1970). الأيديولوجيا، والمصالح، والسياسة الخارجية. الدراسات الدولية الفصلية، 14(1) ، 1-31.

الفصل الثاني

موقف الحركات الاشتراكية التركية من القضية الفلسطينية

د. بدر صلا[5]

5/ محاضر في جامعة أفيون كوجاتيبه

مقدمة

بالرغم من التحول الجذري الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية أوائل العهد الجمهوري؛ وسياسة النأي بالنفس التي انتهجتها تركيا تجاه جميع التطورات في الشرق الأوسط؛ لم تفقد القضية الفلسطينية الحيّز الهام والمكانة التي لطالما شغلتها في الوسط التركي. لقد كان وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، نقطة تحول في السياسة التركية الخارجية التقليدية؛ ليصبح الشرق الأوسط عمومًا، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، من المواضيع المهمة في السياسة الخارجية. وهكذا أدّت حادثة سفينة مافي مرمرة عام 2010م إلى ردة فعلٍ تمخّض عنها أزمةٌ في العلاقات مع إسرائيل، في سلوك يتعارض مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية التركية التقليدية. لقد بذلت تركيا كذلك جهدًا حثيثًا في سبيل اعتبار فلسطين دولة مراقبة في الأمم المتحدة عام 2012. إنه مما لا يخفى على أحدٍ أن الدولة المسلمة الأولى التي اعترفت (بإسرائيل)، مرت بتحولاتٍ مهمة على صعيد السياسة الخارجية، يبين ماهيتها اليوم ما نراه من تضامنٍ مع الشعب الفلسطيني في محاولة إيجاد حل جذري للمشكلة. ومن ناحية أخرى، ليست القضية الفلسطينية مجرد تحدٍ على الصعيد الخارجي؛ بل لطالما كانت قضيةً يتم تناولها بحساسية داخلية في وجدان المجتمع التركي. لهذا السبب، لم يقتصر انعكاس القضية الفلسطينية على الأحزاب الحاكمة فقط؛ بل أثّرت على مناهج الأحزاب المعارضة وسياساتها أيضًا.

شكلت قضية فلسطين[6] قضية حساسة لدى جميع أطياف المجتمع التركي، وكانت واحدة من النقاط المهمة على أجندةِ الأحزاب والحركات السياسية في

6/ يقول متين تشوبوكتشو الذي يعتقد أن القضية الفلسطينية تحمل معانيَ مختلفة في عقول أطياف الشعب التركي المختلفة: «هي للبعض معركةٌ لنيل الحرية، ومعركة وجود لشعبٍ هُجِّر من أرضه لبعض آخر، وتجسيد للمقاومة الإسلامية لآخرين. وهي للبعض قطعةٌ منهم بكل ما تحويه الكلمة من معنى. باختصار، إن فلسطين موضوعٌ حساس لكل مواطنٍ تركي» (تشوبوكتشو, 2004:7).

تركيا، إلا أن توجهات هذه الأحزاب ومواقفها تختلف من حزب لآخر. تنبع هذه الاختلافات بشكل رئيس من الفروق الأيديولوجية بين هذه الحركات. ومن هذه الحركات التي رسمت نهجها الخاص في التعامل مع القضية الفلسطينية: الحركات اليسارية/الاشتراكية التركية. لا شك أن الاشتراكيين إلى جانب الإسلاميين لعبوا دورًا مهمًا في تغذية حضور القضية الفلسطينية في الأجندة التركية الفعلية.

لقد عمل الاشتراكيون منذ مطلع الستينيات، وبشكل فعّال، على خلق شعبية جماهيرية للمقاومة الفلسطينية؛ ومن ناحية أخرى، توظيف هذه الحساسية في توجيه أو انتقاد سياسات الدولة عبر تنظيم الفعاليات، أو حتى تسخير الصحافة إذا لزم الأمر. لقد استمر هذا المجهود حتى يومنا هذا، رغم شهوده تراجعًا في الفاعلية خلال بعض الفترات. بهذا، فإن حشد اليسار في تركيا للجهود دعمًا للمقاومة الفلسطينية، يبرز بشكل غير قابل للجدل ماهية مكانة المقاومة الفلسطينية في سياسة اليسار التركي.

سنحلِّل في هذه الدراسة مقاربة حركة اليسار التركية تجاه القضية الفلسطينية. ويجب التنويه إلى أن العديد من الفئات تنضوي تحت لواء الحركة الاشتراكية، ولكن لن نتناول بالذكر في هذه الدراسة إلا الفئات المنظمة ضمن أحزاب سياسية واضحة المعالم، وتمارس السياسة بطريقة مشروعة. لقد دفعنا التقارب في المواقف الأيديولوجية والسياسية لهذه الأحزاب تجاه القضية الفلسطينية إلى تقييم هذه المواقف تحت عناوين موحدة، عوضًا عن تناول كل حزبٍ تحت عنوان منفرد. فبعد إشارة وجيزة إلى تاريخ الحركة الاشتراكية التركية، سنتناول في هذه الدراسة دخول القضية الفلسطينية إلى أجندة الحركة الاشتراكية، ومكانتها في ذاكرة الحركة السياسية. ثمّ سنتوقف عند مواقف الأحزاب الاشتراكية من القضية الفلسطينية ودولة إسرائيل. وبالتأكيد سنتطرق إلى انتقادات اليسار لسياسة تركيا وحزب العدالة والتنمية الحاكم على وجه الخصوص فيما يخص فلسطين؛ كما سنعرض كيفية تحليله للعلاقات التركية الإسرائيلية، وكذلك مقارباته المطروحة لحل القضية الفلسطينية.

الحركة الاشتراكية التركية

لقد بدأت الأفكار الاشتراكية بالتكتل والتحزب بعد انتخابات مجلس المبعوثان الثانية (المشروطية الثانية) في العهد العثماني. حيث تشكل أول حزب اشتراكي بقيادة حسين حلمي تحت اسم الحزب الاشتراكي العثماني عام 1910 (تيكين، 2002: 172-177). ركزت المنظمات الاشتراكية آنذاك في خططها المطروحة بشكل رئيسي على حقوق العمال وشؤونهم. أما الحزب الاشتراكي التركي المؤسس في العاشر من أيلول عام 1920، في مدينة باكو الأذرية بقيادة مصطفى صبحي وأصدقائه، فكان حزبًا يمتلك برنامجًا وأهدافًا محددة، ويسعى إلى إنشاء نظام حكم اشتراكي (تونتشاي، 1978م: 177-185). لم تمنع الضغوطات السياسية التي مورست على الحزب بعد عام 1925م، والتوقيفات المتكررة بحق أعضائه، نشاطات الحزب من الاستمرار، وإن كانت غير قانونية في كثيرٍ من الأحيان. وقد شهدت فترة الانتقال إلى التعددية الحزبية، وفي الستينيات خصوصًا تأسيس أحزاب وحركاتٍ يسارية شرعية أنشأها كوادر ترعرع جلُّهم في أروقة الحزب الاشتراكي التركي. وهكذا مثّل الحزب الاشتراكي التركي لفترة طويلة التيار الرئيس للحركة الاشتراكية في تركيا[7].

شكلت الفترة الممتدة بين عامي 1960 و1980 عصر ازدهار اليسار وتنوعه من الناحية التنظيمية، وتعود الجذور التنظيمية لجميع الحركات اليسارية اليوم إلى تلك الفترة. كما أن دخول حزب العمال التركي المؤسس عام1961 المجلسَ النيابي في الانتخابات العامة عام 1965، وحصوله على خمسة عشر مقعدًا يعد نجاحًا مهمًا في تاريخ اليسار. في الوقت الذي كانت تشهد فيه حركات اليسار تسارعًا في الخطى وغزارةً في الفعاليات التنظيمية؛ أدى انقلاب الثاني عشر من أيلول 1980 إلى اضمحلال هذه الفعاليات، وخروج أهم كوادر الحركات

7/ من أهم التوقيفات بحق كوادر الحزب الاشتراكي التركي "التوقيفات الاشتراكية" عام 1927. من أجل مزيد من التفاصيل انظر (تونتشاي، 57-46،1992).

اليسارية إلى خارج البلاد[8].

بدأ اليسار التركي بإعادة ترتيب أوراقه في التسعينيات؛ لتتأسس العشرات من الأحزاب والمنظمات الشرعية وغير الشرعية. هذا وإن الأحزاب اليسارية التالية هي من تجسد فعالية اليسار في يومنا هذا: حزب الحرية والتضامن، الذي أسس عبر اتحاد العديد من الفئات اليسارية في جسدٍ واحد عام 1996، ويلعب دورًا مهمًا في الحركة الاشتراكية، حيث إن هذا الحزب الذي تأسس ببرنامجه ونظامه الداخلي بهدف أن يكون حزبًا جماهيريًا لا حزب طبقة، عمل منذ يومه الأول على تمثيل اليسار في عملية الدمقرطة، وحل مشاكل الهوية والانتماء. كما أن الحزب تأثر من اليسار الجديد الذي تكوّن في أوروبا بعد 1968 بخطاب «الاشتراكية التحررية»، ليحمل بصمات هذا التيار في العديد من أجنداته (أوراس، 2008، 779-789).

ويعد حزب العمل أحد الأحزاب الاشتراكية المهمة التي تأسست بعد عام 1990م، واستمرت إلى يومنا. إلا أن حزب العمل الذي تأسس عام 1996، يرسم سياساته على عكس حزب الحرية والتضامن برؤية ثورية لفئة العمالودورها التقليدي بعقيدةٍ تقارب الماركسية التقليدية (كيليتش، 2006، 233-241). إن كلاً من الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي هي من الأحزاب التي ورثت أيديولوجية الحزب الاشتراكي التركي، الذي كان أول حزب اشتراكي في عهد الجمهورية التركية. أما الأحزاب الأخرى التي استوحت مناهجها من إرث حكمت كيفيلجيملي[9] فتشمل: حزب خلاص الشعب، حزب العمال الثوري المتأثر بالعقيدة التروتسكية[10]، حزب العمال الثوري الاشتراكي، حزب العمال الاشتراكي التركي، الذي يقف خلف حزب العمال التركي، بالإضافة إلى حزب إحياء الاشتراكي وحزب المضطهدين الاشتراكي، وحزب الخضر، وحزب اليسار

8/ من أجل معلومات مفصلة حول الفعاليات العملية والتنظيمية لحركات اليسار قبل 1980، انظر (إيرسان، 2013).

9/ سياسي ومنظر تركي ماركسي لينيني

10/ التروتسكية: هي أفكار تستند على نظرية "ثورة إلى الأبد" التي وضعها المنظر الماركسي الروسي ليون تروتسكي. وهي نظرية مخالفة لنظرية ستالين "اشتراكية البلد الواحد" أدت إلى تطور مفهوم ماركسي جديد معادٍ لمفهوم الاشتراكية الرسمية المعهود. من أجل تفاصيل أكثر عن تروتسكي والتروتسكية انظر (كالينيكوس،1991).

قادم؛ وهذه هي الأحزاب الشرعية التي تمثل اليسار الاشتراكي التركي في القرن الواحد والعشرين[11].

لا تتمتع السياسة اليسارية في تركيا بقاعدة شعبية واسعة، بل تدعمها فئات متفرقة من أطياف المجتمع المختلفة. تميل بعض الأحزاب اليسارية التي تتابع فعالياتها السياسية خارج المجلس النيابي أثناء الانتخابات إلى دعم الأحزاب ذات التوجه الكردي كحزب الشعوب الديمقراطي،[12] فيما يميل بعضها الآخر إلى دخول الانتخابات بقوائمه الخاصة. كما تدعم أحزابٌ أخرى حزب الشعب الجمهوري كما فعل حزب العمال الاشتراكي التركي في انتخابات السابع من حزيران، والأول من تشرين الثاني عام 2015. لا شك لدينا بوجود مقاربة سياسية يسارية اشتراكية في تركيا وإن كانت مجزأة، إلا أن هذا التيار ما زال بعيدًا عن تكوين سياسة بديلة، تستند إلى قاعدة شعبية واسعة قادرةٍ على الوقوف بوجه الفئة الحاكمة. وإذا ما نظرنا إلى تاريخ اليسار الاشتراكي كحركة سياسية في تركيا، لا نرى قدرته في أي فترةٍ من الفترات على الإتيان بسياسة متكاملة للدولة، أو تكوين معارضة راسخة تؤرق صناع القرار وتغير من توجهاتهم. وبالرغم من ذلك، لليسار كحركة اجتماعية في تركيا دور رائد على الصعيد الثقافي والفكري.

دخول المقاومة الفلسطينية إلى أجندة اليسار التركي

بينما يتم اليوم التطرق للقضية الفلسطينية كعنوان فرعي في سياق التحليلات المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية، والعلاقات التركية الإسرائيلية، والمشاكل الاجتماعية والسياسية في الشرق الأوسط، في منشورات الحركات اليسارية في تركيا، إلا أن القضية الفلسطينية ومقاومة الشعب الفلسطيني كانتا من أكثر

11/ للتعرف على شجرة نشوء الحركات اليسارية والأحزاب الآنف ذكرها، انظر (أيكول،2010).

12/ حزب الشعوب الديمقراطي هو حزب يمارس السياسة حول محور متحيز لـ "المشكلة الكردية"، نشأ عام 2013 من عناصر مختلفة تشكل الفئات اليسارية معظمها.

المواضيع متابعة وجدليةً في الأوساط اليسارية قبل ثمانينيات القرن الماضي. لا شك أنّ هنالك أسبابًا متنوعة لحضور القضية الفلسطينية بشكل مكثف في أجندة اليسار في الفترة المذكورة. يجب أولاً أن نبين أن الظروف السياسية في تلك الفترة، وطبيعة المقاومة الفلسطينية لعبتا دورًا مهمًا في هذا السياق. إن حالة الاستقطاب خلال الحرب الباردة هي من حددت الظروف السياسية في الفترة التي برزت فيها القضية الفلسطينية في منطقةٍ نالت بلدانها العربية استقلالها واحدةً تلو الأخرى، وأخذت تعلو فيها الأصوات المعادية للغرب والإمبريالية، وتصاعدت شعبية الحركات الاشتراكية الوطنية.[13] كانت الحركات اليسارية في فلسطين تتحول إلى قوى سياسية مؤثرة؛ نظرًا للقاعدة الشعبية التي حظيت بها. وهكذا وجدت بعض الحركات ذات التوجه اليساري موضع قدمٍ في منظمة التحرير الفلسطينية التي أعلن تأسيسها في مؤتمر فلسطين في القدس عام 1964، بمشاركة وزراء الخارجية العرب. ومن ناحية أخرى، فإن كون الولايات المتحدة الأمريكية وبقية المعسكر الغربي أكبر الداعمين لإسرائيل بحكم مصالحهم الإقليمية، ساهم في اشتهار المقاومة الفلسطينية بوصفها كيانًا سياسيًا معادِيًا للإمبريالية. وهكذا، أصبحت المقاومة الفلسطينية وجسمها التنظيمي، منظمة التحرير الفلسطينية، محل اهتمام الحركات اليسارية وتضامنها في مختلف الدول. لقد صبّت الأحزاب اليسارية المندرجة ضمن منظمة التحرير الفلسطينية من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والفئات المتنوعة من إسلاميين ويساريين وقوميين تحت لواء حركة فتح[14] مع شبكة العلاقات التي نسجتها مع الحركات اليسارية في دول مختلفة، في مصلحة المقاومة الفلسطينية، وأسفرت عن متابعتها على نطاق دولي ولاقت على إثرها دعمًا من الجماهير الاشتراكية على وجه الخصوص (دومان، 2015، 30-31؛ أموس، 1980، 113-128).

13/ أخذت حركات سياسية شتى بالظهور في الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الحركات "الاشتراكية-القومية" من أهم هذه الحركات، وترجع في تسميتها إلى تبنيها لمفهوم القومية العربية إلى جانب الأيديولوجيا الاشتراكية. كما أن منهج "الاشتراكية العربي" طُبق في المجال السياسي لأول مرة في عهد جمال عبد الناصر في مصر، وفي العراق وسوريا عبر حزبي البعث العربيين الاشتراكيين. إن هذه الأيديولوجيات السياسية التي نضجت في الستينيات في الشرق الأوسط، أثّرت أيضًا في حركات المقاومة في فلسطين. لمزيد من التفاصيل حول جذور الاشتراكية العربية وتطورها في عهد عبد الناصر، انظر (عبد-الملك، 1964).

14/ للاطلاع على دراسة مستجدة حول الجذور الأيديولوجية والتاريخية للحركات السياسية في فلسطين، انظر (ديمير، 2012).

و يجب علينا أن نذكر أن تقاليدَ يسارية راسخة كانت موجودة في فلسطين قبل تأسيس هذه الحركات. لقد مارس الحزب الشيوعي الفلسطيني[15] المناصر للاتحاد السوفييتي، والمعادي للصهيونية وللاحتلال الإنجليزي الذي حوى أعضاءً من العرب واليهود في فترة ما قبل 1948، كفاحًا سياسيًا مشهودًا انطلاقًا من أسس طبقية. تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذات الميول اليسارية المتشدّدة بقيادة جورج حبش، على يد كوادر ترعرعت في الحزب الشيوعي الفلسطيني وتشرّبت من أفكاره. كما أسهم قبول الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1924 في الكومينتيرن[16] (الشيوعية العالمية)، في إنشاء رابطة تاريخية بين يسار فلسطين واليسار الدولي. لهذا، يمكن القول إنَّ هذه الروابط التاريخية وظروف الحرب الباردة لعبت دورًا مهمًا في جذب اهتمام الحركات اليسارية نحو القضية الفلسطينية.

أما في تاريخ اليسار التركي فلقد شكلت الحرب العربية-الإسرائيلية عام 1967، نقطة تحول في ظهور حساسية شعبية تجاه القضية الفلسطينية. شهدت هذه الحرب المسماة بـ «حرب الأيام الستة « في المراجع الأدبية، هزيمة مصر وسوريا والأردن مدعومةً من الدول العربية الأخرى أمام (إسرائيل)، التي احتلّت المزيد من المساحات على إثر هذه الحرب. اندلعت احتجاجاتٌ في العديد من الدول على رأسها الدول العربية على هذا الاحتلال. كما احتجّ الشباب العربي الذي كان يدرس في الجامعات التركية بتوزيع مناشير وإقامة فعالياتٍ مناهضةٍ لهذا الاحتلال. ونشرت المنظمات الاشتراكية الشبابية التركية في إسطنبول بيانًا مشتركًا أدانت فيه استخدام القواعد العسكرية التابعة للناتو في تركيا في دعم (إسرائيل)، وطالبت فيه بمساندة الدول العربية ضد إسرائيل (فيزي

15/ للاطلاع على دراسة مفصلة حول الحزب الشيوعي الفلسطيني، انظر (البديري، 2012). انفصل الأعضاء العرب عن اليهود في الحزب في أربعينيات القرن الماضي. وفيما انخرط العرب في بنية جديدة، أخذت ملامح الصهيونية تظهر شيئًا فشيئًا في أجندات الحزب الشيوعي الفلسطيني (يهودي الأعضاء) ليصبح اسمه سنة 1948 الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

16/ الكومينتيرن: هو اسم الاجتماع الدولي الثالث المنعقد عام 1919م بقيادة فلاديمير لينين، الهادف لهدم البرجوازية العالمية وتأسيس الجمهورية السوفييتية العالمية، الذي ضم العديد من الممثلين الشيوعيين والاشتراكيين من دول مختلفة. وفي ضوء القرار المتخذ في المؤتمر، تم إنشاء أحزاب شيوعية في البلدان كافة لبدء عملية تحول تشمل جميع أنحاء العالم. كان أول مؤتمر للكومينتيرن عام 1919، فيما عقد آخر مؤتمراته عام 1935. ومع تأسيس الاجتماع الدولي الرابع عام 1938 دخل الكومينتيرن مرحلة التفكك.

أوغلو، 2011، 7-9). وبالإضافة إلى مناشير التضامن مع فلسطين، نظمت المجموعات اليسارية العديد من الفعاليات أمام القنصلية الإسرائيلية. كانت جبهة حزب التحرير الشعبي التركي، من المنظمات اليسارية التي تبنت النضال المسلح، لتقوم بأولى عملياتها عام 1971 التي قتل على إثرها القنصل الإسرائيلي في إسطنبول إفراهيم إيلروم (بالي، 2016). ومع تصاعد النزعة المعادية لأمريكا في هذه السنوات، اعتبر اليسار التركي (إسرائيل) دولة محتلةً إمبريالية شريكة لأمريكا في سياساتها. أما الشعب الفلسطيني فاعتبره اليسار التركي شعبًا مضطهدًا هجّر من أرضه ظلمًا وبهتانًا.

لم تقتصر نشاطات الحركات اليسارية في تركيا والدول الأخرى على تأييد المقاومة الفلسطينية، وتنظيم المظاهرات المنددة بالاحتلال الإسرائيلي والضغط على حكوماتها لتبني هذا التوجه، بل انخرط اليساريون القادمون من مختلف بقاع الأرض تحت عنوان «المساندة الدولية» في الصراع المسلح الفلسطيني، وتلقوا التدريب العسكري والسياسي في معسكرات وكانوا يقاتلون مع الفلسطينيين ضد (إسرائيل) على جبهات المواجهة.

كما كان الشباب الأتراك المنتسبون للتنظيمات اليسارية التي تتبنى فكرة الكفاح المسلح يذهبون إلى تلك المخيمات لغاياتٍ تعليمية وتضامنية[17]. وبدأت هذه الرحلات عام 1968 بذهاب أعضاء الأذرع الشبابية لحزب العمال التركي إلى فلسطين. وبناءً على دعوةٍ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذهبت مجموعة شبابية ضمّت دينيز جيزميش[18] إلى فلسطين عام 1969 (فيزي أوغلو، 20-11، 17-20). وفي السبعينيات أخذت هذه الرحلات إلى فلسطين طابعًا اعتياديًا، وبدأ اليساريون يذهبون في جماعاتٍ لتلقي التعليم في المخيمات الفلسطينية. ومع الانقلاب العسكري في الثاني عشر من أيلول وتغير الظروف السياسية

17/ من الممكن إيجاد العديد من المعلومات المفصلة حول اليساريين الذين قدموا من عدة بلدان إلى المخيمات الفلسطينية لتلقي التدريب أو المشاركة في الكفاح المسلح في مجموعة مؤلفات أوكتاي دومان وغيرها من مذكرات من ذهبوا إلى هناك.

18/ دينيز جيزميش هو مواليد أنقرة عام 1947، اتبع الفكر اليساري منذ الثانوية. أصبح عضوًا في حزب العمال عام 1965. خلال فترة دراسته في كلية الحقوق بجامعة إسطنبول عام 1968، أسس رابطة (الحقوقيون الثوريون) ولعب دورًا كبيرًا في السيطرة على الجامعة. قضى جيزميش 3 أشهر في مخيم جريلا بفلسطين عام 1969، وتم اعتقاله بقضية العساكر الأمريكيين الأربعة في سيواس عام 1971، وتم إعدامه في 6 مايو 1972.

في تركيا، أمست المخيمات الفلسطينية ملجأً لليساريين الأتراك الفارين من الملاحقة الأمنية. وقد استضافت المنظمات الفلسطينية القادمين من تركيا لفترةٍ طويلة.

كان اليسار الذي نأى بنفسه عن الخوض في المقاومة الفلسطينية اليوم منخرطًا في الماضي بشكل واقعي في تجربة المقاومة هناك. ولهذا، لفلسطين مكانة شعورية خاصة في ذاكرة اليسار السياسية، حيث يطلق على أولئك الذين قدموا حياتهم مع المقاومة أو من عاد إلى تركيا بعد المشاركة فيها لقب «الفدائيين» ويتم ذكرهم باحترام. كما أننا نتذكر حجم الاهتمام والتضامن الذي أبداه اليسار لفلسطين كلما قرأنا مذكرات من ذهب إلى المخيمات وشارك في المقاومة. وتعدّ هذه المذكرات وثائق تاريخية قيمة، تسلِّط الضوء على منهج اليسار في التعامل مع المقاومة الفلسطينية وانتقاداته لها، وأحوال المعيشة والتعليم في المخيمات في الأردن ولبنان وفلسطين؛ كما ترسم معالم فترة مهمة من تاريخ اليسار التركي[19].

أجمعت كلٌ من جبهة حزب التحرير الشعبي التركي، وجيش التحرير الشعبي التركي، وجيش تحرير العمال والفلاحين التركي منذ تأسيسها في أوائل السبعينيات، التي شكّل الشباب الجامعيون جلَّ أنصارها، على اتخاذ الكفاح المسلح وسيلةً لتحقيق ثورة اشتراكية في تركيا. لعبت «حروب التحرير الوطني» التي شهدتها دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الستينيات دورًا مهمًا في تبني اليسار في تركيا للكفاح المسلح كنمط نضالي، وقد شكلت المخيمات الفلسطينية من حيث التحضيرات المبدئية اللازمة للقيام بهكذا كفاح وسطًا ملائمًا. حيث يؤكّد صدق هذا الادّعاء ما نجده في مذكرات وسجلات أغلب من ذهبوا إلى تلك المخيمات، إذ أكدوا أن الهدف الأساسي من الذهاب إلى فلسطين هو الكفاح المسلح. ولا شك لدينا بأنه مهما بلغ تعداد من ذهب إلى فلسطين لنيل التدريب لهذه الغاية، فيوجد كثيرٌ ممن حملوا همّ المقاومة الفلسطينية

19/ ومن كتب المذكرات التي تأتي على رأس اللائحة: (بولوت، 1995؛ أوكاي، 2009؛ مانتجي، 2014؛ قفقاس، 2007؛ ياشارجون، 2005). أما الدراسة التي أنتجها أوكتاي دومان (2015) تحت عنوان يوميات الثوار في فلسطين: 1975-1968م فتحمل طابع دراسة شاملة واسعة النطاق تحاول عبر اللقاء مع من ذهبوا إلى المخيمات الفلسطينية، وتوجيه الأسئلة إلى توضيح العلاقة التاريخية بين الحركة اليسارية والمقاومة الفلسطينية.

والتضامن معها. ويعبّر فائق بولوت وهو من أوائل من ذهبوا إلى فلسطين، عن المشاعر والأحاسيس التي اختلجت في صدره في كتابه «الحلم الفلسطيني» بما يلي: (بولوط، 1995: 36)

«فلسطين بالنسبة لنا هي معركةٌ معاصرة ضد العصابات والجماعات الغاصبة، وحرب شعبيةٌ شاملة طويلة الأمد على الإمبريالية، والصهيونية، والرجعية العربية».

كما يؤكد حسن مانتجي عضو اتحاد الحزب الشيوعي التركي، الذي أمضى فترةً في المخيمات الفلسطينية، على التضامن الدولي الدائم الذي يكنه الحزب وأعضاؤه للحركة الفلسطينية، ويعبر عن سياسات اتحاد الحزب الشيوعي التركي في «توحيد مصيرنا مع مصير الشعب الفلسطيني» (مانتجي، 2014، 159). أما الطبيب جنيد قافقاس الذي أمضى فترة طويلة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فيقول:

«...بالرغم من انعدام تجربتنا القتالية، استطعنا توحيد مصائرنا مع مصائر إخواننا الفلسطينيين واللبنانيين في وجه هذا العدوان الوحشي الذي تشنه الإمبريالية. لقد اختلطت دماؤهم بدمائنا وصرنا إخوةً في الدم. وكشيوعي، لطالما دعاني هذا الموقف إلى الفخر. »(قافقاس، 2007، 123). كما يشرح جنكيز تشاندر (2012: 65) حالته الروحية أثناء توجهه إلى فلسطين بالآتي:

«عندما وطئت أرضها للمرة الأولى قبل عامين، أحسستُني أرقص على وقع ثوري ساحر. وأنا كفردٍ منتمٍ لليسار التركي، أرى بعين التفاؤل مستقبلاً مشرقًا وإن كان مخبّأً تحت سابع أرض. لقد أشعرتني المساهمة في المقاومة الفلسطينية بأنني مقاتلٌ أذبُّ عن الحرية في العالم، وستظل هذه الذكرى محلَّ فخرٍ وعزٍّ لي.»

لقد كانت نسبة من شاركوا في القتال من الذين ذهبوا إلى المخيمات الفلسطينية ضئيلة للغاية. إذ عاد معظمهم دون الاشتراك في أيّ معركة أو اشتباك. كما أن معظم من ذهبوا لم يعبروا بالفعل الحدود الفلسطينية؛ بل استقروا في المخيمات التابعة لحركة فتح وغيرها من تنظيمات المقاومة الفلسطينية في

سوريا ولبنان والأردن. أما في الوعي اليساري الشعبي ففكرة أن جميع من ذهبوا إلى فلسطين تقريبًا اشتركوا في الحرب ضد (إسرائيل) ظلت رائجة. فمثلاً كثيرًا ما تتبادر إلى أذهاننا عند ذكر الرمز الشعبي اليساري «دينيز جيزميش» البطولات التي أبداها في الحرب ضد (إسرائيل) . إلا أن جيزميش أقام مع أصدقائه في أحد المخيمات الفلسطينية عام 1969 عاد بعدها إلى تركيا؛ ولا توجد أي وثيقة تثبت اشتراك جيزميش في أيٍ من المواجهات الساخنة. كما أن الصحفي جينكيز تشاندار هو الآخر كثيرًا ما يتحدث عن مشاركته في المقاومة الفلسطينية وحصوله على تعليم في فنون حرب العصابات هناك[20] . في حين يحدثنا فائق بولوت في كتابه الذي ذكرناه سابقًا، عن بقاء بعض من جاء من تركيا (ومنهم جينكيز تشاندر) في بيوت في دمشق، وعدم ذهابهم إلى الجبهات أو إلى أيٍ من المخيمات، يؤكد سميح دينتش وهو من أوائل من ذهبوا إلى فلسطين، صحة هذا الادّعاء، ويحدثنا عن الكثير من الأمثلة المشابهة (دومان، 2015: 98):

«لقد كانت غاية الكثير من القادمين تعلُّم استخدام السلاح والعودة إلى تركيا لبدء حربٍ شعبية؛ في حين كان الأمر أشبه بجولة سياحيةٍ في المخيمات لكثير من الثوريين غير المنتمين لأي تنظيمات، الذين عادوا بعد فترة قصيرة خاويي الوفاض من أي انضباطٍ أو أهداف».

إذا ما نظرنا إلى قصص الكثير ممن شاركوا في الحرب أو تلقوا التعليم وعادوا إلى بلادهم، نرى الكثير من الحقائق التاريخية المشوهة بالمقارنة مع المعروف عن فلسطين. رغم تحول الرحلات إلى المخيمات الفلسطينية إلى أساطير في الوعي اليساري الشعبي، وكذلك رغم تشويه بعض الوقائع التاريخية، إلا أنه لا شك لدينا بأن الدعم الجماهيري اليساري للمقاومة الفلسطينية في فترةٍ معينة حقيقة تاريخية لا تقبل التزوير. لقد تركت المقاومة الفلسطينية ورؤيتها على

20/ يتحدث جنكيز تشاندر في كتابه الذي يحكي قصة حياته "تعبير بلاد ما بين النهرين" عن رحلته إلى فلسطين على الشكل الآتي: "لم تكن غايتنا اللجوء إلى سوريا أو البدء بحياة الكفاح المسلح هناك، بل كان هدفنا الرئيسي المشاركة في النضال من أجل تحرير فلسطين. لقد أصبحت المقاومة الفلسطينية -كما سميت حينها- بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967م أسطورة جذبتنا طوعًا نحن جيل الثمانية والستين من اليساريين في تركيا. وبعد التواصل مع المنظمات الفلسطينية في سوريا، وتلقي التعليم العسكري اللازم، أبقينا على طريقنا في سوريا بغية إقامة أولى وحدات تيارنا اليساري العسكرية في تركيا. وبعد الوصول إلى دمشق استطعنا تحقيق التواصل الذي لطالما طمحنا إليه" (تشاندر, 2012: 52).

أرض الواقع أثرًا عميقًا في وجدان اليسار التركي، انعكست فيما بعد على موقفه من القضية الفلسطينية. وأكبر دليلٍ على ذلك، اتفاق الفئات اليسارية المتشتتة على المستوى التنظيمي اليوم على موقف مشترك من المقاومة الفلسطينية.

الموقف إزاء المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي

بالرغم من ضعف حضور القضية الفلسطينية اليوم في الأجندات العالمية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال مستمرًا. وإن قطاع غزة خاصة يشكل اليوم سجنًا مفتوحًا كبيرًا، كما تسبّل الخلافات الدائمة بين المنظمات الفلسطينية الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة. إن فشل المنظمات الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسي، وانشغال دول المنطقة بمشاكلها الداخلية أضعف الدعم الدولي للمقاومة الفلسطينية. أما ضعف اهتمام الحركات اليسارية العالمية بالمقاومة الفلسطينية فربما يعود إلى ضعف الحركات اليسارية نفسها. والسبب الآخر، تصدر التنظيمات الإسلامية مثل حماس وحركة الجهاد الإسلامي للأضواء في موضوع المقاومة الفلسطينية. وعليه، فإن المواقف الأيديولوجية والسياسية للمنظمات الفاعلة في المقاومة الفلسطينية أثّرت في منهج اليسار في التعامل مع القضية. ويجب علينا تقييم تغير دعم اليسار في تركيا للمقاومة الفلسطينية في القرن الواحد والعشرين من هذا المنظور.

إذا ما أردنا تتبع منهج الأحزاب اليسارية التركية في التعامل مع القضية الفلسطينية وموقفها منها، فإن برامج هذه الأحزاب وقوانينها، والتقارير الرسمية الصادرة عنها، وخطابات أعضائها هي الوثائق الأساسية التي يجب تقييمها. إذا ما اطلعنا على برامج الأحزاب اليسارية وقوانينها، لا نرى موقفًا مفصلًا من القضية الفلسطينية إلا في أجندة حزب الحرية والتضامن. حيث ورد موضوع التضامن مع الشعب الفلسطيني، وموقف الحزب من هذه القضية، في برنامج الحزب تحت عنوان «على طريق إنهاء السيادة الإمبريالية» على النحو الآتي:

«أمام سياسات الاحتلال التي تبنتها إسرائيل لمدة طويلة في الشرق الأوسط،

والإنكار لحقوق الشعب الفلسطيني، يجب دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه لإقامة دولة فلسطين واسترداد حقوقه التاريخية، وتأمين غطاء دوليٍ يتضامن معه في هذا الإطار.»

أعلن حزب الحرية والتضامن في المذكرة الختامية لمؤتمره الرابع المنعقد عام 2005، ومن خلال تصريحاته بأن «الحزب يدعم نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد سياسات الاحتلال التي تنتهجها إسرائيل»، وأنَّ التطرّق إلى القضية الفلسطينية واجبٌ لا يهمل. أما الحزب الشيوعي التركي الذي تطرق إلى القضية الفلسطينية في سياقات مختلفة، فيصف المقاومة الفلسطينية بالحق المشروع ضد الاحتلال الصهيوني، ويرى وجوب تضافر الجهود في سبيل «الدفاع عن استقلال وحرية فلسطين»، والوقف الفوري للاحتلال الإسرائيلي. أما برنامج حزب المضطهدين الاشتراكي فيتضمن تحت عنوان «كفاحات التحرير الوطني والاجتماعي» ما يلي:

«إن توثيق عرى الأخوة بين شعوب الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، والمساواة بينهم، وتوحيد مصائرهم في إقامة وحدة فيدرالية ثورية؛ هي الأساس الذي تنطلق منه سياسات الجمهورية الديمقراطية الثورية بحكم موقعها الجغرافي، وإن النضال ضد استبداد بعض دول المنطقة، وضد الإمبريالية و(إسرائيل) الصهيونية هو لبُّ عقيدتنا التي نحيا لأجلها»

ونرى في هذه الإفادة انتقاد الحزب لدور (إسرائيل) وسياساتها في المنطقة. كما صرح حزب العمال الاشتراكي الثوري في مذكرة متعلقة بالشرق الأوسط أصدرها عام 2012 : "إن إسرائيل التوسعية التي ضربت بقرارات الأمم المتحدة والأعراف الدولية عرض الحائط لا تشكل خطرًا على الشعب الفلسطيني فحسب، بل تهدد بسياساتها جميع شعوب الشرق الأوسط"، مؤكدًا على تشكيل (إسرائيل) خطرًا على أمن المنطقة بأكملها.

بالرغم أن ذكر القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي لم يرد حرفيًا في برامج الأحزاب اليسارية الأخرى وتشريعاتها، فإننا نرى أن أحزابًا يسارية كحزب الحرية والتضامن، وحزب العمل، والحزب الشيوعي التركي، وحزب

العمال الاشتراكي الديمقراطي، وحزب العمال الديمقراطي، ومنصة التضامن الاشتراكي، وحزب المضطهدين الاشتراكي وتنظيمات يسارية أخرى نظمت احتجاجات على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بشتى الطرق. كما عملوا عبر نشر تقارير وتصريحاتٍ مختلفة على إبقاء القضية الفلسطينية في الأجندة اليسارية. حيث إن هذا الموقف من فلسطين تضامن أممي، أكثر من كونه اهتمامًا خاصًا. إذا ما أمعنا النظر في خطابات الأحزاب اليسارية، فإننا لا نلمح توصيف القضية بالصراع الديني بين المسلمين واليهود، وإنما تطرح من وجهة نظرِ شعبٍ مضطهد يكافح من أجل نيل حريته. إن القضية الفلسطينية التي أفرزتها السياسات الاستعمارية للقوى الإمبريالية في الشرق الأوسط ينظر إليها، ليس بوصفها قضية محلية أو إقليمية، بل كجزء من مشكلة عالمية. كما تجسِّد إسرائيل امتدادًا لهذا النظام الإمبريالي العالمي في المنطقة. إن النظام الصهيوني الحاكم في (إسرائيل) وبسبب ممارساته العنصرية والعرقية بحق الفلسطينيين يعتبر نظام تمييز عنصري «أبارتهايد»[21]. أما الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت أرضه وأمسى لاجئًا فمن حقه أن يخوض معركة تحريرٍ ضد هذا النظام الصهيوني الغاشم. بشكلٍ عام، فإن منهج اليسار في التعامل مع القضية الفلسطينية على هذه الشاكلة[22].

تتشابه وجهات نظر الأحزاب اليسارية حول القضية الفلسطينية في خطوطها العريضة. أما الفروقات الأيديولوجية والحزبية في تركيا، فلا تتجلّى في النقاشات الدائرة حول القضية الفلسطينية. من أهمِّ التحولات التي أثارت جدلاً بين الأحزاب اليسارية في تركيا هي أسلمة المقاومة الفلسطينية. وقد أشرنا سابقًا إلى أن النزعة اليسارية في بعض أطراف المقاومة الفلسطينية لعبت دورًا في جذب اليسار التركي لدعم هذه القضية. وكما أفاد تشوبكتشو كان التغير الذي طرأ على الإدارة الفلسطينية بعد معاهدة أوسلو[23]،وتحول أشكال النضال الفلسطيني، وبروز التنظيمات الإسلامية على ساحة المقاومة الفلسطينية، من

21/ أبارتايد: تطلق على النظام الذي كان قائمًا على الفصل بين البيض والسود في جنوب إفريقيا. من أجل استخدام المفهوم حول الفلسطينية، انظر: (بشارة، 2002م).

22/ وصلنا إلى هذا التوجه العام عبر تدقيق التصريحات والتقارير الصادرة عن الأحزاب التي ذكرناها في الأعلى.

23/ المعاهدة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993. وتنص على اعتراف الطرفين ببعضهما رسميًا، وتنتقد بدعوى أنها شرعنت الاحتلال الإسرائيلي.

الأسباب التي أفقدت القضية الفلسطينية جاذبيتها بالنسبة للحركات اليسارية (2004: 176).

إن اليسار التركي الذي يرى القضية الفلسطينية إفرازًا للإمبريالية وليس قضية دينية، حرص على الوقوف بعيدًا عن التنظيمات الإسلامية مثل حماس والجهاد الإسلامي، التي تُصَوِّر القضية الفلسطينية صراعًا دينيًا بين اليهود والمسلمين. ونرى هذا الموقف جليًا في الأحزاب ذات الحساسية العلمانية العالية، كحزب الحرية والتضامن والحزب الشيوعي التركي. أما حزب العمال الاشتراكي القومي فقد تبنّى موقفًا مخالفًا لبقية الأحزاب اليسارية، يجسّده أحد أنصاره (روني مارجولي) الذي انتقد اليساريين في هذا الموضوع بهذا الشكل:

«لقد ضعف الدعم والتضامن اليساري مع القضية الفلسطينية منذ وصول حماس لقيادة الحركة الفلسطينية. وذلك لأن حماس منظمة إسلامية، بينما اليسار التركي ذو أغلبية كمالية معادية للمسلمين. لا يمكن قبول هكذا سخافة! أنا أدعم كل من يحارب الإمبريالية الأمريكية وأذنابها في المنطقة، مسلمًا كان أم بوذيًا.»

رغم انتقاد اليسار للنزعات القومية لدى التنظيمات الفلسطينية، إلا أنها لا تضعها مع القومية الإسرائيلية في خانةٍ واحدةٍ. ففي حين تقوم القومية الإسرائيلية على التمييز العنصري، تعتبر القومية العربية نضالًا تحرريًا وطنيًا ضد العنصرية الصهيونية. يرجع هذا التمييز النظري بين القوميتين في جذوره إلى نهج لينين في الفصل بين «قومية الظالم» و «قومية المظلوم»؛ حيث يشير لينين إلى وجود قيمٍ ديمقراطية يحملها كفاح الشعوب المضطهدة في طيَّاته؛ ليكون مع وجوب دعم الشعوب المضطهدة في نضالها ضد القوى الظالمة. ذلك لأن لينين يرى أن تحقيق نضالٍ طبقي شامل يقوم بالدرجة الأولى على تحرير الشعوب المضطهدة أولاً من قبضة الشعوب المستبِدَّة[24]، وتشكل نظرية لينين هذه القاعدةَ النظرية التي تستند عليها الحركات اليسارية في دعم كفاحات التحرير الشعبي.

24/ مايكل لوي (1977:79)، يوضح لينين ما فهمه من اللهجة التي اعتمدها كل من الكفاح الوطني والثورة الاشتراكية على الشكل الآتي: "إذا ما اعترفت حركة العمال التابعة للدولة المضطَهِدة بحق تقرير المصير للدولة المضطهَدة، ستتمكن الدولتان من التكامل على مستوى مناوأة برجوازية البروليتارية على الصعيد الدولي".

انتقادات السياسة التركية تجاه فلسطين

تميّزت السياسة الخارجية التركية خلال الحرب الباردة بالتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، وفي التسعينيات عملت من خلال تطوير علاقاتها مع (إسرائيل) وفلسطين على خلق سياسة متوازنة مع عناصر المنطقة (أوزير، 2011: 146). فيما اتسمت السياسة الخارجية التركية بنهجٍ ناقدٍ تجاه (إسرائيل) خلال حكم حزب العدالة والتنمية. كما أثّر تقارب حزب العدالة والتنمية مع حركة حماس، ووصفه الهجمات الإسرائيلية بالإرهابية سلبًا على العلاقات التركية الإسرائيلية، وقد وصل الحال إلى قطع العلاقات بعد حادثة سفينة مافي مرمرة. لقد أمست تركيا اليوم حكومةً وشعبًا تدعم المقاومة الفلسطينية. ويرى التيار اليساري أن هذا التحوّل في التعامل مع القضية الفلسطينية غير كافٍ، ويدعو إلى مزيد من الخطوات الجدية في هذا الشأن.

دعت الأحزاب اليسارية إلى موقف أكثر جدية في العلاقات التركية الإسرائيلية في الكثير من المحافل والمناسبات؛ وترى هذه الأحزاب أنّ تركيا كثيرًا ما اكتفت بإدانة الهجمات دون أخذ خطواتٍ جادة بشأنها، لتدعو بعد ذلك إلى قطع العلاقات الاقتصادية والعسكرية أو تجميدها. نذكر مثالاً ما قاله زعيم حزب الحرية والتضامن خيري كوزان أوغلو في تصريح صحفي عام 2004م يدين الاحتلال الإسرائيلي:

«يجب على الإنسانية جمعاء التحرك عاجلاً لوقف هذه الوحشية. على الحكومة إن كانت تود أن تريح وجدان مواطنيها تجاه هذه المجازر التي لم تكن الأولى ولا يبدو أنها ستكون الأخيرة أن تعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل، وتلغي في المقام الأول الشراكة العسكرية معها في الحال. وعلى حزب العدالة والتنمية أن يستغل حصوله على الأغلبية في المجلس النيابي للمساهمة في هذا الإطار.»

كما أدان حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي عام 2014 أعمال الاحتلال

الإسرائيلي في تصريح صحفي قال فيه: «على الجمهورية التركية قطع علاقاتها تمامًا مع (إسرائيل). إذ يجب أن تغلق سفاراتها وتطرد دبلوماسييها. كما يجب إلغاء جميع اتفاقات الشراكة العسكرية والاقتصادية معها في الحال". وقال حزب المضطهدين الاشتراكي في مقابلة صحفية تحت عنوان «التضامن مع فلسطين» عام 2014 «على حكومة العدالة والتنمية أن تعدل عن حساباتها التي لا داعي لها، وأن تقطع فورًا جميع علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية مع دولة (إسرائيل) الصهيونية." وقد صدرت انتقادات مشابهة عن منصة التضامن الاشتراكي. كما كتبت صحيفة الحقيقة الذراع الإعلامية لحزب العمال الثوري في نافذتها الرئيسية في نيسان عام 2016:

«لقد قلنا مرارًا إن دعم أردوغان المزعوم لكفاح الشعب الفلسطيني مجرد تكتيك تسويقي، وأنه في أجرأ عهوده لم يقل «دقيقة واحدة» في دافوس إلا رياءً وطلبًا للشهرة. ولقد ساقته التجارة مع (إسرائيل) بعد حادثة سفينة مافي مرمرة إلى مسالك لا يحمد عقباها»

كما نجد إشارات مشابهة لدى بقية الأحزاب اليسارية في تصريحاتها الصحفية المتعلقة بفلسطين، والتي ترى في مجملها أن قطع حزب العدالة والتنمية الحاكم للعلاقات الدبلوماسية وحدها مع (إسرائيل) غير كافٍ. كما ترى الأحزاب اليسارية الداعية إلى قطع جميع العلاقات مع (إسرائيل) عدم جدية الانتقادات التي وجهها رجب طيب أردوغان وحكومة العدالة والتنمية إلى (إسرائيل) وعدم اتساقها. وتدعي هذه الأحزاب أن السياسة التركية بخصوص فلسطين لم تتغير بسبب استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبقية القوى الإمبريالية وشريكتها إسرائيل في المنطقة؛ وترتكز في انتقاداتها للسياسة التركية على هذا المنطلق. إن جميع الأحزاب اليسارية المطالبة بتضامن تركيا مع الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية لا ترى هذا التضامن ممكنًا إلا بقطع العلاقات مع (إسرائيل) والقوى الإمبريالية الأخرى.

حل القضية الفلسطينية

لقد وصلت القضية الفلسطينية إلى طريقٍ مسدود. فبالرغم من موافقة الدول الإقليمية التي تعتبر طرفًا في القضية بشكل عام، وموافقة القوى الدولية الفاعلة أيضًا على حل الدولتين، فإن الخلاف حول وضع اللاجئين الفلسطينيين، وعاصمة الدولة الفلسطينية وحدودها، يجعل من الوصول لحلٍ أمرًا غير متوقعٍ في المستقبل القريب. لقد انتهى المطاف بحل الدولتين الذي اقترحه الإنجليز عام 1937 ثم تبنته الأمم المتحدة عام 1947، والذي يتمثل بتقسيم منطقة فلسطين إلى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية، بعد جميع خطط التقسيم والحلول المقترحة، صابّاً في مصلحة (إسرائيل) على حساب الشعب الفلسطيني.

دافع اليسار التركي، كغيره من الحركات اليسارية العالمية، منذ اليوم الأول عن اقتراح إقامة دولةٍ واحدةٍ يعيش فيها العرب واليهود معًا. وقد بقي طرحه للحل على هذا المنوال حتى ما قبل الثمانينيات خاصة. ولكن وفي ظل الظروف الحالية وانطلاقًا من مبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها»، ترى بعض حركات اليسار أن الحل سيتحقق من خلال حق الفلسطينيين أيضًا في إقامة دولتهم الخاصة. وكمثالٍ ملموس على ذلك، نقتبس جزءًا من تصريح حزب العمل التركي الذي يعتبر عضوًا في اجتماع مؤتمر الأحزاب والتنظيمات الماركسية-اللينينية الدولي المنعقد في تركيا عام 2014: «ندعم الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حق تقرير مصيره وإقامة دولة تضمُّه في وجه العدوانية الصهيونية التي تمارسها إسرائيل». كما أشار حزب الحرية والتضامن في عام 2014، في تصريح يدين فيه الممارسات الإسرائيلية إلى أنه «لا حلّ للقضية الفلسطينية إلا بقبول غير مشروط لحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم، وإعادة الأراضي التي تم احتلالها، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم، وتعويضهم عن جميع الأضرار المادية والإنسانية التي عانوا منها."

إلا أن هنالك تيارًا يساريًا آخر يرى أن حل إنشاء الدولتين لا يرضي الفلسطينيين الذين احتلّت أرضهم وتهجروا من وطنهم، وبالتالي يعتقد أن الحل النهائي للقضية إنشاء دولة واحدةٍ يعيش فيها كلٌ من اليهود والعرب معًا. مثلاً، نشر حزب العمال الديمقراطي في ذراعه الإعلامية صحيفة الحقيقة مقالاً بعنوان «استقلال فلسطين أم خيانةٌ لحق العودة؟» نقد فيه حل الدولتين المطروح، موضحًا أنه يعني عدم إمكانية عودة الفلسطينيين المهجرين إلى وطنهم، وحصرهم في غزة والضفة الغربية فقط، وأكَّد فيها أن الحل الوحيد الذي يحفظ للفلسطينيين المهجرين من بلدهم منذ عام 1948حق العودة إلى وطنهم هو حل الدولة الواحدة، إذ لا يرى اليسار في حل الدولتين إلا فرضًا للإرادة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية، ويبني انتقاداته من هذا المنطلق. ذلك لأن اليسار يؤمن بأن القضية الفلسطينية ما هي إلا نتيجة لسياسات القوى الإمبريالية الاستعمارية في الشرق الأوسط، والتي تفرض حل الدولتين لضمان استمرارية استعماراتها، وحماية حليفتها (إسرائيل). لهذا، انتقد اليسار التركي المباحثات التي جرت بين ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، و(إسرائيل) بعد اتفاقية أوسلو، متهمًا إياها بتقديم التنازلات. وهي ذات الاتهامات التي نسمعها اليوم من اليسار تجاه محمود عباس والسلطة الفلسطينية. ويؤكد اليسار أن الحل الوحيد بشكل عام ممكنٌ بتخلي (إسرائيل) عن سياساتها الاحتلالية والعنصرية، وعودة الفلسطينيين إلى وطنهم.

العلاقات مع المنظمات الفلسطينية

يرجع تقارب اليسار التركي مع حركات المقاومة الفلسطينية ذات الطابع العلماني واليساري إلى التشابه الأيديولوجي فيما بينهم. ولطالما تم ربط اليسار التركي المقاومة الفلسطينية بماركسيين فلسطينيين، مثل جورج حبش ونايف حواتمة. كما أن الروابط التاريخية بين اليسار التركي وحركة فتح، وجبهة التحرير الشعبي الفلسطينية، وجبهة التحرير الديمقراطي الفلسطينية، كثيرًا ما تجمعهم على طاولةٍ واحدة في مؤتمرات منظمة الاشتراكية الأممية.

كما تأتي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS، التي أسست بقيادة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في سنة 2005 بهدف مقاطعة (إسرائيل)، على رأس المنظمات التي تساهم في الوحدة على مستوى الفعاليات بين أحزاب اليسار في تركيا وفلسطين[25]. كما ساهمت الأحزاب والمنظمات اليسارية من خلال مشاركتها في حملات الحركة بدعمها ورفع رصيدها في المجتمع التركي. إذ انضمت العديد من الأحزاب والتنظيمات اليسارية المختلفة فيما بعد إلى حركة تركيا لمقاطعة (إسرائيل). ومع الوقت بدأ السياسيون اليساريون الفلسطينيون بالمشاركة في فعاليات الأحزاب اليسارية في تركيا. لذلك، فالعلاقة بين اليسار التركي ومنظمات المقاومة الفلسطينية قائمة وإن كانت على نطاقٍ محدود الآن.

25/ لمزيد من المعلومات عن حركة مقاطعة إسرائيل يمكن زيارة الموقع:

http://bdsturkiye.org/ 07.12.2016

خاتمة

لقد أثّرت سياسات مناصرة الاتحاد السوفييتي، ومعاداة الغرب التي اتبعها القوميون العرب خلال الحرب الباردة، في التوجهات الأيديولوجية للحركات السياسية في الشرق الأوسط تأثيرًا بالغًا. ولقد تأثرت حركة المقاومة الفلسطينية التي تعتبر من أنشط الحركات السياسية في الشرق الأوسط بظروف تلك المرحلة، لتحمل في طياتها وفي طريق نضالها طابعًا ماركسيًا واشتراكيًا واضحًا. لقد جذب هذا الطابع الاشتراكي للمقاومة الفلسطينية الحركات اليسارية في مختلف دول العالم لمناصرة القضية الفلسطينية. ولأسباب مشابهة، دخلت القضية الفلسطينية إلى أجندة اليسار التركي في الفترة نفسها. وقد كان للاهتمام والحساسية اللذين أبدتهما الحركات الاشتراكية في تركيا تجاه القضية الفلسطينية، أثر بالغ في نقاشها والاهتمام بها على المستوى الشعبي للمرة الأولى. وهكذا، ومع ذهاب العديد من الاشتراكيين الأتراك إلى المخيمات الفلسطينية، وتلقيهم التدريب العسكري، واستشهاد بعضهم في معارك الفلسطينيين ضد (إسرائيل)؛ أمسى للقضية الفلسطينية مكانة مرموقة في ذاكرة اليسار السياسية.

كما يمكننا القول إن الأحزاب والحركات اليسارية اليوم تنظر باهتمام محدد تجاه القضية الفلسطينية. إلا أنه من الواضح أن هذا الاهتمام انخفض جديًا عن سابق عهده تبعًا لأسباب عديدة أهمها: أولًا، الانقسامات التي أصابت اليسار غير القوي على الصعيد الجماهيري في تركيا، وتركيزه على الحفاظ على وجوده السياسي في المجتمع التركي. ثانيًا، عجز اليسار الاشتراكي عن إثبات وجوده في السياسة التركية، وانشغاله بجمع شتات نفسه مما أدى إلى ضياع حماسه للتفاعل في القضايا الدولية. فيجب علينا البحث عن أسباب ضعف اهتمام اليسار بالقضية الفلسطينية ضمن هذا الإطار. ثالثًا، تغير ماهية القضية والمقاومة الفلسطينية. فالمقاومة الفلسطينية تميزت بخطاب يساري في السبعينيات في عهد صعود الحركات المعادية للإمبريالية، إلا أنه وفي

التسعينيات تولت حماس زمام الأمور لتهيمن بذلك الأيديولوجيا الإسلامية على القضية. وأمسى هذا التحول سببًا من أسباب ابتعاد اليسار عن القضية والمقاومة الفلسطينية؛ كما وانتهج سياسةً نقديةً تجاه حماس ومنظمات الجهاد الإسلامي التي عملت على أسلمة المقاومة الفلسطينية من وجهة نظر اليسار.

إن المحافظين والإسلاميين وحكومة العدالة والتنمية هم أكبر الداعمين السياسيين والجماهيريين للمقاومة الفلسطينية في تركيا في الوقت الحاضر. ولكن وبالرغم أن الدعم اليساري للمقاومة الفلسطينية لا يبدو ظاهرًا للعلن، إلا أنه لعب دورًا مهمًا في تكوين اهتمامٍ بالقضية الفلسطينية لدى الأوساط العلمانية خصيصًا وفي الشارع التركي عمومًا، وما يزال يمارس دورًا فاعلاً في هذا الإطار. كما أن الأحزاب تنظم بشكل مستمر احتجاجات وفعاليات مناهضة للاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يحافظ على وجود القضية الفلسطينية في الشارع التركي. ومن جانبٍ آخر، فقد ناصر اليسار التركي ودافع عن القضية الفلسطينية في العديد من المحافل الدولية، رغم ضحالة العلاقة العملية بينه وبين منظمات المقاومة الفلسطينية.

- **قائمة المصادر والمراجع**

عبد المالك، أنوار (1964) «الناصرية والاشتراكية» سجل الاشتراكية العدد:1

أموس، جون دابليو. (1980) المقاومة الفلسطينية: منظمة من حركة عالمية، نيو يورك: مطبعة بيرجامون.

أيكول، حسين (2010) انقسامات أم نمو؟: تنظيمات اليسار في تركيا، أنقرة: فينكس.

بالي، رفعت إ،. (2016) اغتيال إيفرايم إيلروم القنصل الإسرائيلي، إسطنبول: ليبرا.

بشارة، مروان (2002). فلسطين/إسرائيل: سلام أم تفرقة عنصرية: الاحتلال، والإرهاب، والمستقبل، نيو يورك: كتب زيد

البديري، موسى (2012) الحزب الشيوعي الفلسطيني، 1919-1948، ترجمة: شكري البرغوت، إسطنبول: كتب يوردام.

بولوت، فائق (1995) الحلم الفلسطيني، أنقرة: دار نشر أوتيكي

كالينيكوس، أليكش (1991) تاريخ التروتسكية، ترجمة: محمول كرد أوغلو، إسطنبول: نشريات زي

تشاندر، جنكيز (2012) تعبير بلاد ما بين النهرين، إسطنبول: نشريات إيليتيشيم

تشوبوكتشو، ميتي (2004) فلسطيننا: تاريخ مقاومة، إسطنبول: ميتيس جونجل.

ديمير، جولشاه نسليهان ، (2012) «الأحزاب واللاعبون السياسيون في فلسطين» موقع سيتا، المحررون: سيلين مي. بولمي وأفق أولوتاش، العدد:4

دومان، أوكتاي (2015) يوميات الثائرين في فلسطين: 1968-1975، إسطنبول:

نشريات أيرينتي

إيرسان، وهبي (2013) اليسار التركي في ا لسبعينيات، إسطنبول: نشريات إ يليتيشيم

فيزي أوغلو، توركان (2011) فلسطين والبحار، إسطنبول: نشريات ألفا

قفقاس، جنيد (2007) يوميات فلسطين، إسطنبول: نشريات جادة

كيليتش، زينب (2006) «المنهج السياسي للأحزاب الاشتراكية التركية بعد 1980» أطروحة دكتوراة في معهد جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، أنقرة.

فلاديمير، لينين (2004) حق الشعوب في تقرير مصيرها، ترجمة: مظفر أردوس، أنقرة: نشريات إيريش

لوي، مايكل (1977) «الماركسيون والمشكلة الوطنية» مجلة التجمع، ترجمة: بولينت أكسوي، العدد: 23، ص 65-83.

مانتيجي، حسن (2014) مذكرات فلسطين: الثائرون الأتراك وكفاحهم العالمي، إسطنبول: نشريات أوزان

أوكاي، عادل (2009) مذكرات فلسطين و12 أيلول، أنقرة: نشريات يوتوبيا

تيكين، يوسف (2002) «الحركة الاشتراكية الأولة في تركيا: «تقييم لمفهوم الاشتراكية ضمن إطار التشاركية»، صحيفة كلية العلوم الاجتماعية لجامعة أنقرة، المجلد: 57، العدد: 4

تونتشاي، ميتي (1978) التيارات اليسارية في تركيا 1 (1908-1925)، إسطنبول: نشريات بيلجي

تونتشاي، ميتي (1992) التيارات اليسارية في تركيا 2 (1925-1936)، إسطنبول: نشريات بي دي إس

أوراس، أفق (2008) «اليسار: فكر سياسي في تركيا المعاصرة حول «الدستور السياسي لحزب الحرية والتضامن»، المحرر: مرات جول تيكينجيل، إسطنبول: نشريات إيليتيشيم

أوزير، أوموت (2011) «التوترات في العلاقات التركية الإسرائيلية» مركز دراسات الشرق الأوسط، المجلد 2، العدد: 2و ص 137-168.

ياشارجون، أ. قادر (2005) الفدائيون الفلسطينيون: قصة صداقة ونضال من غازي عنتاب إلى فلسطين، إسطنبول: نشريات أوزان

الفصل الثالث

حزب الشعب الجمهوري

گوكخان بوزباش - سلجوق أصلان[26]

26/ د. گوكخان بوزباش، محاضر في جامعة نجم الدين أربكان

د. سلجوق أصلان، باحث في الحكومات المحلية والهياكل التنظيمية للوزارة واللاجئين.

مقدمة

يحتل حزب الشعب الجمهوري أهمية كبيرة في الحياة السياسية التركية، كونه الحزب الذي أسّس الجمهورية التركية، وكان يمثل هويتها لا سيما في مرحلة التأسيس تلك. وقد أرسى الحزب المبادئ الستة (الجمهورية، الشعوبية، القومية، العلمانية، الدولانية، الثورية)، ويسعى لأن يكون صمّام الأمان والضامن لعلمانية الجمهورية التركية. ولأن كوادره هي نفسها الكوادر التي أسست الدولة، فلطالما وافقت رؤية الحزب السياسية الرؤية السياسية للدولة التركية.

لم يَدُم حكم الشعب الجمهوري إذ تحول الحزب للمعارضة بعد سبعٍ وعشرين سنةً (1923 -1950) من التفرد بحكم البلاد. وبعد هذا التحول لم يعد حزب الشعب الجمهوري شريكًا في الحكومة باستثناء بعض الحالات النادرة؛ أما التفرد بالحكم فلم يتحقق مرة أخرى. إلا أنه استمر في تأثيره على السلطة من خلال العديد من أجهزة الضغط كالجيش، والقضاء، والطبقة البيروقراطية.

إن حزب الشعب الجمهوري هو من كان يقرر توجه الجمهورية التركية تجاه الشرق الأوسط وما يحدث فيه؛ حيث أرست قيم الهوية الجديدة، وملامحها التي رسمها هذا الحزب رسالةً جليةً مفادها أن تركيا تنأى بنفسها عن كل ما يحدث في الشرق الأوسط (بوزداغلي أوغلو، 2003: 42-115). إن العامل الرئيس في هذا النأي عن المنطقة كان إصرار تركيا، مع تأسيس الجمهورية، على تعريفها لنفسها عبر القيم الغربية والعلمانية، وإنكار أيّ نقطة مشتركة بينها وبين مجتمعات الشرق الأوسط. بينما كانت كل من تركيا والمجتمعات العربية في الشرق الأوسط تعرِّفان نفسيهما في بداية القرن الماضي عبر الهوية الإسلامية. لقد كان الهدف من رسم حزب الشعب الجمهوري لهذه الهوية القومية الجديدة للشعب التركي هو حرمانه من العناصر الأساسية التي توحده بمجتمعات الشرق الأوسط، وبالهوية القومية التي تراها لنفسها، إذ إن السبب الأساسي لهذه السياسة هو

تنفير بلدنا من الشرق الأوسط. (سندر, 1998: س. 213).

وفي السياق ذاته جاء موقف حزب الشعب الجمهوري، الذي كان يحكم تركيا خلال إعلان دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عام 1948 ، منسجمًا مع التوجهات الغربية، ومخالفًا لكل العرب والمسلمين، متمثلاً في الاعتراف بدولة إسرائيل، وهي بذلك أول دولة إسلامية تعترف بالدولة المعلنة حديثًا. لا شك أن هذه السياسة التي رسمها حزب الشعب الجمهوري، قد اختلفت في فترات حكم أحزاب سياسية مختلفة، إلا أن رؤية حزب الشعب الجمهوري السياسية بقيت مدة طويلة على ما هي عليه.

وفي ضوء ما سبق، نستطيع أن نقول إن موقف الحزب المؤسس للجمهورية التركية من القضية الفلسطينية مهمٌ للغاية. ولكن ما هو البعد الأيديولوجي الذي حدد موقف حزب الشعب الجمهوري من القضية الفلسطينية؟ وكيف كان هذا التوجه طوال السبعين سنة الماضية، وهل مرّ بأي تحولات جذرية؟ كيف نظر حزب الشعب الجمهوري إلى علاقاته مع إسرائيل، وإلى علاقات تركيا مع إسرائيل سواءً خلال حكمه أو خلال وجوده في المعارضة؟ ما هو الدور الذي يلعبه حزب الشعب الجمهوري في حل القضية الفلسطينية في المستقبل في ضوء تجاربه السابقة؛ وهل يمكن أن يقوم بدورٍ فعلاً؟ سنحاول في هذا القسم أن نبحث عن أجوبةٍ لهذه الأسئلة، وأن نصل إلى فهم شاملٍ لموقف الحزب المؤسس للجمهورية التركية من القضية الفلسطينية.

أيديولوجيا حزب الشعب الجمهوري وجذوره التاريخية

كي نستطيع استيعاب الجذور الفكرية والاجتماعية لحزب الشعب الجمهوري، علينا قراءة جهود التجديد التي بذلت في آخر عهد الدولة العثمانية بشكل صحيح. ذلك إذ قامت العديد من الحركات السياسية والاجتماعية بتقديم وصفاتٍ علاجية مختلفة للإجابة بالتحديد عن سؤال كيف ننقذ الدولة من

الانهيار. لقد شهد القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية صدور العديد من القرارات الإصلاحية والتنظيمية، منها فرمان الإصلاحات، وفرمان التنظيمات التي خرجت عن مألوف نظام الأمة التقليدي، وأقرّت صون أرواح وأموال المسلمين وغير المسلمين بالتساوي، وحاولت إقامة نظام مدني في الدولة العثمانية على غرار ذلك الموجود في أوروبا. (سومل، 2002: 88-99). وعند فشل هذه المساعي، تبنت الدولة في عهد عبد الحميد منهجًا مختلفًا عرف بأنه جهود تحقيق الوحدة الإسلامية (كول أوغلو، 2002: 273). لتبدأ بعدها حركة الأتراك الشباب وجمعية الاتحاد والترقي، اللتان انضوى تحتهما الطلبة الذين تلقوا تعليمهم في الغرب وعادوا، والطبقة المثقفة في المجتمع خاصة عملية تغريب شاملة بهدف المعاصرة والحداثة (أوزليم، 2009: 62-460).

لقد وضعت حركة الأتراك الشباب[27] وامتدادها السياسي الذي ظهر لاحقًا، حزب الاتحاد والترقي، العديد من المؤسسات المهمة مثل المؤسسات التعليمية والحقوقية التي كانت خاضعة للسلطة الدينية في البلاد حتى ذلك العهد، تحت سيطرة الدولة؛ الأمر الذي أدّى على المدى الطويل إلى إضعاف هذه السلطة الدينية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. كما أن تأثير العلم والنظريات الوضعية على المفكرين أخذ بعقال الأخلاق ليسقيها من مشارب علمانيةٍ، عوضًا عن مشاربها الدينية والتقليدية التي اعتادتها من قبل. وفي هذا الإطار أصبح مصطلح «الملة»، الذي كان يستخدم في العهد العثماني للإشارة إلى المذاهب والأديان، يستخدم بعد ذلك مرادفًا لمصطلح «الشعب». لتبدأ في هذا السياق رحلة مع حزب الاتحاد والترقي وحلم مجتمع وأمة جديدتين (تشوبان بالجي، 2016: 86-88).

تسلم حزب الشعب الجمهوري مع تأسيس الجمهورية دور المخطط الأيديولوجي الفعلي للدولة، والمجتمع الذي قام به حزب الاتحاد والترقي في أواخر العهد العثماني. لقد اعتبر حزب الشعب الجمهوري المؤسس للجمهورية إيجاد نموذج

27/ الأتراك الجدد(جون ترك) هم المجموعة التى بدأت حركة المعارضة للسلطان عبدالحميد الثاني، ويستخدم التعبير لوصف التوجهات السياسية للضباط العثمانيين وكبار الموظفين والمدنيين الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا. ودافع الجميع بالرغم من توجهاتهم المختلفة عن الفكر القومي الذي كان منتشِرًا في أوروبا تلك الفترة، وكانوا يعتقدون أنه هو طوق النجاة للدولة العثمانية.

حياة جديد بقيادته في الجمهورية حديثة الولادة هدفًا أساسيًا له. كما أن الإصلاحات الثورية التي حلم بها حزب الاتحاد والترقي التي حققها حزب الشعب الجمهوري في السنوات الأولى من عمر الجمهورية، مهدت الطريق لتقبل المجتمع لنموذج الحياة الجديد هذا. إذ تم الربط بين نموذج الحياة الجديد هذا وبين شخص أتاتورك (كازان غول، 2002: 235-246؛ زورخر، 2002: 45-46).

إن حزب الشعب الجمهوري وإن كانت جذوره التاريخية تعود إلى آخر عهد الدولة العثمانية، قد طور لنفسه نموذجًا وأيديولوجيا تفرّد بها. وقد أطلق الغربيون على هذه الأيديولوجيا في السنوات اللاحقة اسم «الكمالية»، فيما دعيت محليًا في بلادنا بـ «الأتاتوركية». وبشكل تقليدي يقصد بمصطلحي الكمالية أو الأتاتوركية أيديولوجيًا مصطفى كمال أتاتورك، ويعني النظام الفكري الذي بلورته أقواله وأفعاله وممارساته. (انظر: أشكن، 2002).

لقد وجدت العقيدة الكمالية لنفسها اليوم مكانًا في المبادئ الستة التي يقوم عليها حزب الشعب الجمهوري. إن البنية الأيديولوجية ونموذج الحياة الجديدة الذي تخيلها حزب الشعب الجمهوري منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا تتجسّد في هذه المبادئ الستة. نستطيع أن نقول إن أول مبدأ من هذه المفاهيم الأيديولوجية هو الجمهورياتية. وفيما تعرّف الجمهورياتية بأنها تسخير الحياة السياسية لمنفعة الإنسان، فإنها تهدف أيضًا إلى إنهاء الممارسات التعسفية السائدة في الأنظمة الملكية من خلال القانون. ونرى أن المقصود من هذا المبدأ هو ردة فعل على مفهوم الدولة الملكية أي على نظام الدولة العثمانية. أما المبدأ الثاني المذكور في قائمة مبادئ الحزب فهو الشعوبية. وتعني استمداد الإدارة قوتها من الشعب كافة، وعدم تفرد أي جماعة أو عائلة بحكم البلاد (أوزديمير، 1993: 156-158).

تشكل الدولانية الساق الثالثة التي يتكئ عليها مفهوم الكمالية الأيديولوجي، وتعني اعتبار الدولة المصدر الوحيد لانتقاء الأعراف والقوانين والثقافات والمفاهيم المشابهة الموجودة أصلاً في البلاد. والقومية هي رابع هذه المبادئ، إلا أنها مختلفة من منظور حزب الشعب الجمهوري عن القومية التي يتبناها حزب الحركة القومية ومجموعات أخرى. ولهذا، استُبدل بمفهوم القومية هذا

في الفترات اللاحقة مصطلحات جديدة كالوطن والوطنية. ونستطيع القول إن هدف حزب الشعب الجمهوري من استعمال مفهوم الشعب كان فصله عن مفهوم الملة الذي كان يعبر عن الجماعات الدينية والمذهبية في العهد العثماني، وكذلك قطع روابطه مع مصطلح الأمة. (انظر: ييلدز، 2009: أوندر، 2009). تمثل الثورية خامس المبادئ التي يجب الحديث عنها، وقد أطلق حزب الشعب الجمهوري اسمَ ثورات على التغييرات والتحولات التي حققها في أوائل سنين الجمهورية. إذ يتم الحديث من خلال مبدأ الثورية عن مبدأ ينطوي على حماية الثورات التي تم تحقيقها والبقاء ملتزمين بها.

إن آخر هذه المبادئ التي سنتحدث عنها قد يكون أهمها، ألا وهو العلمانية. لقد ظهر هذا المصطلح أمامنا في أعقاب الثورة الفرنسية متأثرًا بحركة التنوير الغربي وما أفرزته من تياراتٍ فكرية. إن التعليق على هذا المفهوم أمرٌ إشكالي حقًا، لأنه على الرغم من إمكانية التعبير عنه ببساطة على أنه فصلُ شؤون الدولة عن الدين، فإن ممارسات مثل تدخل الدولة في قطع الطريق على من يسقط الحجج الدينية على السياسة، واستلهام الفلسفية الوضعية لتمرير الدين عبر مصفاة علمية واستبدال الحق والحكم الإلهي بالحق الطبيعي والسيادة الوطنية، هي ممارسات تدور في فلك هذا المصطلح (أحمد، 2003: 84). كما أن أتاتورك عرفها في الخطاب الذي ألقاه في الذكرى العاشرة لتأسيس الجمهورية كونها: تحرير الحياة الدنيوية الإنسانية من المعتقدات والعقائد التي تشكل أساسًا لها، وتطوير مفهوم حياة يكون العقل والعلم فيه مؤثرًا.

لم تكتفِ الكمالية كأيديولوجيا بالتأثير في الساحة السياسية، بل وضعت الحياة الاجتماعية والثقافية ضمن عملية التغيير والتحول أيضًا. ولكي تستطيع تغيير القواعد والتقاليد الاجتماعية، بدأت بإقحام سلسلة من التحديثات الغربية في المجتمع. ولم تكتَفِ الكمالية بجلب قيم الحضارة الغربية إلى تركيا فحسب، بل أبعدت عن المجال الاجتماعي تداول أي قيم تستند إلى ماضي هذه المنطقة وتعاكس هذه القيم الغربية من خلال منعها. ومن أهم الأمثلة في هذا السياق: منع استخدام الأحرف العربية مع ثورة الحرف، وفرض قراءة الأذان باللغة التركية بدل العربية، وإلغاء الخلافة. ولا بد لنا أن نذكر هنا أن التعسف في

كبت من ناهض هذه التغييرات وصل إلى حد الإعدام. لقد أبعدت هذه الثورات تركيا بقيادة حزب الشعب الجمهوري عن ماضيها الغابر المتجسد في الشرق الأوسط، واقتربت من خلال مناهجها الأيديولوجية الجديدة من العالم الغربي.

لقد عانى حزب الشعب الجمهوري، رغم حفاظه على المبادئ الستة حتى يومنا هذا، العديدَ من الاضطرابات الأيديولوجية خلال هذه العملية. وإن نجاحه في الارتكاز على هذه الأيديولوجيات حتى عام 1950، يعود إلى انعدام وجود أي محورٍ معارض له. ومع وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم عام 1950م، لم تمنعه خسارة الحكومة من مداومة حكمه من خلال سيطرته على البيروقراطيين، الذين يعرفون أنفسهم من خلال الأيديولوجيا الكمالية. لقد سعى هؤلاء البيروقراطيون الذين يتكونون من قضاة ومدعين عامين وعسكريين وأكاديميين إلى توجيه الأيديولوجيا الرسمية، كما وصفوا أنفسهم بأنهم استمرارية إرادة مؤسسي الدولة (ييغين، 2002: 59-59). لقد حافظت هذه الكوادر على ولائها السياسي لحزب الشعب الجمهوري على امتداد تاريخ الجمهورية، لاسيّما خلال انقلابي 28 شباط و27 نيسان.

أما التدهور الأيديولوجي الذي أصاب حزب الشعب الجمهوري، فبدأ مع ستينيات القرن الماضي. إذ بدأ حزب الشعب الجمهوري محاولة استقطاب الحركات اليسارية المتزايدة إليه، التي ساهم الوسط التحرري النسبي الذي أوجده الدستور الصادر في هذه الفترة على ظهورها. كما بدأ حزب الشعب الجمهوري، وبسبب موقف الحزب الديمقراطي المناصر للسياسات الأمريكية في الخمسينيات، بتبني بعض الرؤى اليسارية في خطاباته السياسية. ومع ارتفاع أرصدة حزب العمال التركي في الأوساط الاجتماعية في أواسط الستينيات، تحولت هذه المناصرة الشكلية إلى توجهٍ رسمي. ولقد أعلن عن ذلك عصمت إينونو في تصريحٍ سبق الانتخابات العامة عام 1956م، قال فيه: «إن حزب الشعب الجمهوري وبسبب هيكليته حزب يتبنى الدولانية، وبهذه الصفة فهو بالتأكيد يتبنى منهجًا في يسار الوسط». ولقد مزق هذا الإعلان حزب الشعب الجمهوري إلى قطبين، يشكل فيه الدولانيون والقوميون والأصوليون ونخب الدولة أساس القطب الأول، فيما يمثل يساريو المركز والتحرريون ومناصرو

المضطهدين القطب الثاني (بوزكير، 2005: 232).

إن الانفتاح اليساري الذي مر به حزب الشعب الجمهوري في الستينيات، تحول إلى توجه رسمي في عهد أجاويد في السبعينيات، إذ أعاد الحزب تعريف نفسه في الساحة السياسية انطلاقًا من مفهوم اليسار الديمقراطي. ولقد نجح حزب الشعب الجمهوري بهذا التوجه بالفوز بالمرتبة الأولى في انتخابات عام 1973 وانتخابات عام1977. نجح الحزب الذي تمكن من الحصول على جميع أصوات اليسار وبتأثير من الانقسام في المعسكر اليميني في الحصول على المرتبة الأولى. فيما أدى انقلاب 1980 إلى إغلاق الحزب واعتزال أجاويد للعمل السياسي، وقد أدت متغيرات التسعينيات من انخراط الأكراد في العمل الحزبي، ووصول الإسلاميين إلى الحكم بالحزب للعودة إلى لعب الدور المنوط به بوصفه مؤسس الدولة وحامي حماها. ويواصل الحزب مهمته حارِسًا للأيديولوجيا الرسمية، وبوصفه حزب النخبة الوطنية المركزية، كما يستمر في كونه طرفًا في عملية الاستقطاب المستمرة إلى يومنا هذا في تركيا.

الشرق الأوسط ومنهج السياسة الخارجية عند حزب الشعب الجمهوري

أثرت مجموعة من العوامل على سلوك السياسة الخارجية لحزب الشعب الجمهوري الحاكم في تركيا خلال السنوات التي تلت تأسيس الجمهورية، من أبرزها: المخاوف الأمنية، إذ تأسست الجمهورية في أعقاب سلسلة من الحروب استمرت لسنوات طويلة مثل حروب البلقان والحرب العالمية الأولى وحرب التحرير. وبعد هذه الحروب، كانت تركيا على درايةٍ تامة بأن الكثير من الحسابات لم تغلق بعد، خاصة مع سبع دول مجاورة. أدت هذه الظروف إلى ظهور مخاوف أمنية جادة انعكست على السياسة الخارجية في أول سنوات الجمهورية بقيادة حزب الشعب الجمهوري؛ وكان لها أثر بالغ في توجيه دفّة السياسة الخارجية خلال تلك الفترة (كوسى بالابان، 2001: 188).

أما العامل الثاني الذي لعب دورًا مهمًا في رسم السياسة الخارجية للجمهورية حديثة العهد فهو التغريب. فبعد أن استطاع حزب الشعب الجمهوري حل المسائل العالقة مع الدول المجاورة في السنوات الأولى، ساد اعتقاد بأن طريق تركيا لتستطيع أخذ مكانها في عالم الحضارة يمر من التحديث. لقد أمسى التحديث في تلك الحقبة مرادفًا للتغريب، وأثمر ذلك في تحولات جذرية تم اتخاذها في تقريب تركيا من حيث بنيتها من العالم الغربي. لقد أدت هذه التحولات التي ساقها حزب الشعب الجمهوري في أول عهده، وعمليات التغيير والتحويل الجذرية التي تبعتها، إلى توجيه السياسة الخارجية التركية إلى الغرب في المقام الأول (انظر: بالجي، 2013). بالتأكيد، لا ندعي هنا أن السياسة الخارجية التركية غربية المركز هي وليدة حزب الشعب الجمهوري؛ فقد ظهر هذا التوجه الغربي في السياسة الخارجية مع بداية عصر التنظيمات في آخر عهد الدولة العثمانية (توكر وتيكين، 2009: 83-84).

واحدة من المميزات المهمة الأخرى للسياسة الخارجية في بداية عهد الجمهورية هو التصور الذي حددته الأيديولوجيا الكمالية، حيث ركزت على حماية الوضع الراهن الذي تم الحصول عليه في معاهدة لوزان (تشاليش وباغجي، 2004: 201). كما أن الاتفاق على إبقاء الوضع على حاله ترافق بالتعاهد على حل المشاكل في إطار سلمي، أي البقاء بعيدًا عن الصدامات المسلحة. وهكذا، كان شعار «السلام في الوطن، السلام في العالم» الذي رفعه أتاتورك من أهم الإشارات على هذا التوجه. لقد وجدت جميع هذه المبادئ طريقها إلى الحياة مع مبادئ أتاتورك الستة، واستعملتها بغزارة حكومات تلك الفترة للتعبير عن توجهاتها في السياسة الخارجية. كما أن التركيز على النهج السلمي في حزب الشعب الجمهوري في عهد أتاتورك يعود إلى نهج أتاتورك في النأي بالنفس عن جميع الصراعات والحروب في المنطقة (تشيكلا، 2015: 33).

أما النقطة الأخيرة التي يجب علينا ذكرها، فهي أن حزب الشعب الجمهوري في تلك الفترة انتهج سياسة خارجية معاكسة لتلك التي سادت في العهد العثماني، وتجلّت في مناهضة السياسات التوسعية والتصحيحية. وبالتأكيد لن يكون من الخطأ القول بأن السبب خلف ذلك هي جهود المحافظة على وحدة الجمهورية

حديثة الولادة ومساعيها. ولا شك أن العديد من السياسات الأخرى الهادفة لتحقيق الصلح المحلي والإقليمي، والداعمة لتوجهات الحفاظ على الأوضاع الراهنة ضد التيارات التصحيحية ظهرت خلال هذه المرحلة (ساندر، 2006: 144-147). ونستطيع أن نقول إن توجهًا كهذا لدولةٍ خرجت حديثًا من عدة حروب مع عدة دول ينطوي على الكثير من العقلانية.

أما فترة ما بعد أتاتورك وبالأخص خلال الحرب العالمية الثانية، فقد كانت زمام الأمور بيد حزب الشعب الجمهوري تمامًا، وتفرّد وحدَه في توجيه دفة السياسة الخارجية للبلاد. لقد هيمن الطابع الحيادي المؤثر للنأي بالنفس عن الحرب على السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة؛ إذ ابتعدت تركيا عن التحالفات التي تشكلت سواء قبل الحرب أو أثناءها. ورغم التقارب الذي شهدته تركيا مع إنكلترا وفرنسا قبل الحرب ورغم المعاهدة التي وقعتها معهما، أصرت تركيا بشكل قطعي على عدم الدخول بالحرب، وحفظت بذلك موقفها المحايد والمعادي للسياسات التصحيحية (توزون، 2006: 241). وهذه بالتأكيد بعض تجليات الميول التي ظهرت في عهد أتاتورك على وجه الخصوص.

خسر حزب الشعب الجمهوري سلطته التي استمرت لسبعٍ وعشرين سنة على إثر الانتخابات المنعقدة عام 1950م، ولم يعد إلى التفرد بالسلطة بعدها إلى يومنا هذا. ليتخذ حزب الشعب الجمهوري بعد ذلك موقفًا ناقدًا للسياسات الخارجية التي ترسمها الأحزاب الحاكمة. لقد تبنى الحزب الديمقراطي السياسة الخارجية التي تبناها حزب الشعب الجمهوري ذاتها في العديد من المجالات، إلا أنه على صعيد السياسات الاقتصادية انتهج سياسة أكثر تقاربًا مع الغرب، ليرتبط مصير تركيا بالغرب أكثر من أي وقتٍ مضى (إيرغول، 1970: 68-69). ومع انضمام الحزب الحاكم إلى الكتلة الغربية الرأسمالية فيما بعد وخلال الحرب الباردة، آثر حزب الشعب الجمهوري أن ينضم إلى التيارات اليسارية.

ومع نهاية الحرب الباردة لم يعد لمفهوم الكتل الشرقية والغربية وجود، واستسلمت معظم دول العالم للديمقراطية الليبرالية. وعلى الصعيد الداخلي بدأت الحركات الكردية السياسية بالتحزب، وشهدت الأحزاب الإسلامية ارتفاعاتٍ ملحوظةً في شعبيتها. ليؤدي هذا الوضع إلى عودة حزب الشعب

الجمهوري إلى مبادئه المؤسسة التي تم تعريفها على أساس العداء تجاه الأكراد والإسلاميين. ونستطيع في هذا السياق أن نرى عودة حزب الشعب الجمهوري للتمحور حول المبادئ المؤسسة التي تحدثنا عنها أعلاه، ولإحياء خطابات التهميش. فمثلاً أثناء زيارة أربكان لليبيا عاد الحزب ليذكر بخيانة العرب في انتقاداته لأقوال القذافي (كوتشوك بوز، 2015: 470).

موقف حزب الشعب الجمهوري من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

بالرغم من إبداء التضامن مع الفلسطينيين في عدة مناسبات لم يتبَنَّ حزب الشعب الجمهوري موقفًا سياسيا خاصًا به من القضية الفلسطينية، فقد جاء في بيانه الانتخابي عام 2007 أنه على جميع الأطراف الفلسطينية-الإسرائيلية التحاور من أجل إيجاد حل دائم ضمن إطار قرارات الأمم المتحدة (حزب الشعب الجمهوري، 2007 البيان الانتخابي)، وهو الموقف ذاته الذي تبناه منذ بداية القضية الفلسطينية وحتى الآن، وقد أعاد في حملاته الانتخابية عامي 2011 و2015 تكرار الحلول التي اقترحتها الأمم المتحدة مرةً بعد أخرى.

نستطيع أن نقول إن حزب الشعب الجمهوري الذي كان الموجه الوحيد للسياسة الخارجية التركية، التي أدارها لسنين عديدة، كان الفاعل الأساسي في كون تركيا أول بلد إسلامي تعترف بإسرائيل كدولة شرعية في بداية القضية الفلسطينية، التي اكتسبت بعدًا دوليًا مع تأسيس دولة إسرائيل. إن الكلمة المفتاحية هنا هي القراءة الصحيحة للتوجهات التغريبية التي تم اتباعها في رسم السياسات الخارجية التركية. وكلما ألحق حزب الشعب الجمهوري نفسه أو البلاد بالغرب فقد أصالته في التعامل مع القضية الفلسطينية. ونتيجةً لهذا، لم تكن الحلول التي طرحها لحل القضية الفلسطينية إلا انعكاساتٍ للحلول الغربية أو داعمةً لها (شينيل، 2014: 165). وباختصار، اعتمد توجهه على أيديولوجيته التأسيسية المعادية للعرب، وعلى أيديولوجيته الداعمة للغرب

التي تجلت في دعم إسرائيل.

لقد تقاربت تركيا في فترات الأزمات في العلاقات بالغرب مع بعض الدول العربية استراتجيًا، وأحسّت بضرورة التعاون معها. وخصوصًا بعد الانقلاب وكتابة دستور جديد للبلاد، إذ أُتيح المجال للعديد من الحركات اليسارية لممارسة نشاطاتها واستعادة قوتها؛ الأمر الذي أثر في حزب الشعب الجمهوري أيضًا. ومع تصاعد الحساسيات المناهضة للإمبريالية والسياسات الأمريكية، ومع تأسس حزب العمال التركي ضمن هذه الظروف، بدأ العديد من السياسيين الشبان في حزب الشعب الجمهوري بالإحساس بفراغ أيديولوجي أمام هذه المتغيرات (انظر: أوزديمير، 1993). إن قيام حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بقيادة عرفات عام 1959، وخوضها صراعًا مسلحًا مع الأفراد والجماعات الإمبريالية والأمريكانية في المنطقة؛ دفع اليسار التركي إلى إقامة العديد من الروابط الأيديولوجية والعضوية معها. ولعلَّ ذهاب أفراد ينتمون إلى مجموعة محددة من الحركات اليسارية التركية إلى المخيمات الفلسطينية، وتلقيهم التعليم الأيديولوجي والعسكري هناك كان من أهم تجليات هذه الروابط (جونجورموش كونا، 2015: 800).

لقد بدأ التحول الذي طرأ على التوجه التقليدي لحزب الشعب الجمهوري مع استلام بولنت أجاويد لقيادة الحزب. ولقد كان لمفهوم اليسار الديمقراطي الذي تبناه أجاويد مع استلامه لقيادة الحزب، وخطاباته المعادية للإمبريالية دورٌ مهمٌ في تلك المرحلة. وكان لتملص حزب الشعب الجمهوري من التوجه الدولاني، وتبنيه للتوجه الشعوبي، الدور الأبرز في وصوله إلى الحكم عام 1973 بقيادة أجاويد. وقد طرأت العديد من التحولات العملية على سياسة الحزب تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة؛ إذ سُمِحَ عام 1979م في عهد حزب الشعب الجمهوري بقيادة أجاويد أيضًا، بافتتاح فرع لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تم الاعتراف بها عام 1975 في أنقرة (بالجي، 2013: 148). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار توصيف الدول الغربية لياسر عرفات ومبعوثيه بالإرهابيين، نستطيع أن نفهم جدية الخطوة التي أخذتها تركيا ضمن تلك المرحلة (انظر: مراد أوغلو، 2006).

أُغلق حزب الشعب الجمهوري بعد انقلاب عام 1980م، واستمر وجود قاعدته الجماهرية ومارس كذلك نشاطاته السياسية تحت سقف الحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي حتى عام 1992م. إلا أن الحزب الذي أعيد إنشاؤه عام 1992م أحسّ مقارنة بالماضي بضرورة ممارسة السياسة في وسط مختلف. فقد خسر الحزب القدرة على التوحد مع المجتمع من خلال موقف جديد لصالح حزب اليسار الديمقراطي بقيادة أجاويد. كما أن تسييس الحركة الكردية وإنشاء حزب سياسي كردي لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية، ومطالبته بالعديد من الحقوق عبر مساءلة مبادئ تأسيس الجمهورية صعّب من مهمته. كما شكل تصاعد صوت الحركة الإسلامية، وفوز حزب الرفاه والرؤية الوطنية عام 1995 بالانتخابات، تحديًا لمجموعة من مبادئ الجمهورية التأسيسية. حيث ساهمت هذه البيئة السياسية في عودة حزب الشعب الجمهوري لمبادئه الستة .

حزب الشعب الجمهوري في الفترة الحالية يشكل المعارضة الرئيسية في وجه حزب العدالة والتنمية. إذا ما نظرنا إلى السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، وإلى العلاقات مع كل من فلسطين وإسرائيل، نرى أن حزب الشعب الجمهوري يعارض سياسة حزب العدالة والتنمية جملةً وتفصيلاً. كما أنّ من أهم الحوادث الجديرة بالذكر، فوز حماس بالانتخابات التي عقدت عام 2006 في غزة والضفة الغربية وشرق القدس، وعدم اعتراف العالم بنتيجة هذه الانتخابات. إلا أن الحكومة التركية اعترفت بنتيجة هذه الانتخابات فور صدورها، واستضافت خالد مشعل في أنقرة ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني (نيرانتزكي، 2012: 2). إلا أن حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل رأس المعارضة حينها اتهم الحكومة بالتعامل مع الإرهابيين، وبالمشاركة في الصراع القائم في الشرق الأوسط؛ وكما يظهر من هذه التصريحات يصنف حزب الشعب الجمهوري حركة حماس منظمةً إرهابية (Hurriyet Gazete 21.02.2006,).

بدأت إسرائيل في الأيام الأخيرة من عام 2008 عملية «الرصاص المصبوب»، مستخدمة أكثر من ستين طائرةٍ لتشن هجومًا ضخمًا على المناطق الفلسطينية. وقد أدانت الحكومة التركية بشدة هذه الهجمات الإسرائيلية، التي اعتبرتها الأخيرة ردًا على الهجمات الصاروخية على أراضيها. كما أن أردوغان انتقد بشكل

محرك للعواطف رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز بعد هذه الهجمات مباشرة أثناء البث المباشر لقمة دافوس عام 2009م، فيما يعرف الآن بأزمة دافوس، حيث ترك أردوغان المنصة بعد مقاطعته أثناء خطابه، وأثار ذلك ردة فعلٍ في الوسط الاجتماعي لم نشاهد مثيلاً لها من قبل (أردوغان، 2013: 38). وقف دينيز بايكال زعيم، حزب الشعب الجمهوري في تلك الفترة، مع أردوغان تجاه ما حدث في دافوس، وانتقد العمليات التي قامت بها إسرائيل تجاه الفلسطينيين. إلا أنه أكّد بشكل قطعي على واجب تركيا في النأي بالنفس عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن ما حدث في دافوس يؤكد أن تركيا أصبحت طرفًا في النزاع، وأن هذا التوجه يعد انفصامًا عن المهمة التاريخية التي لطالما حملتها تركيا على عاتقها. (CNN Turk, 11.12.2018)

إن من أهم الحوادث التي شهدناها مؤخرًا ما يسمى بحادثة مافي مرمرة: إذ تعرضت سفينة مافي مرمرة المتجهة مباشرة إلى غزة والمحملة بالمساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين إلى هجوم البحرية الإسرائيلية أثناء تواجدها في المياه الدولية؛ حيث قتل تسعة أتراك وجرح الكثير من المتطوعين. خفّضت الحكومة التركية على إثر هذه الحادثة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى أدنى حد، وأجرت سلسلة من حملات المقاطعة لها (بالجي، 2013). لم ينتقد التوجه التركي بعد واقعة مرمرة من الزعماء السياسيين إلا كمال كيليتشدار أوغلو قائد حزب الشعب الجمهوري المنصَّب حديثًا (دورنا وأوزتشيتين، 2012: 269). كما أنه قال في خطابه في مؤسسة بروكينغز الأمريكية في الولايات المتحدة: إنه لو أمسك بزمام الحكم في بلاده، لن نشهد حادثة مشابهة لما جرى في مافي مرمرة (إيرجين, 2013). وهنا أيضًا اتهم حزب الشعب الجمهوري حزب العدالة والتنمية بتحوله إلى طرف في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما أكد الحزب في هذا السياق، ومن خلال الإشارة إلى فلسفة حقبة تأسيس الجمهورية، على وجوب تبني موقف محافظ على الوضع الراهن.

موقف حزب الشعب الجمهوري من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

إن حزب الشعب الجمهوري الذي يجد أن جميع سياسات الحكومة في الشرق الأوسط خاطئة، ويرى ممارساتها محض استعراض ومفاخرة، آثر الابتعاد عن التطورات الإقليمية في المنطقة مثل الربيع العربي. ويرى الحزب أيضًا أن الحكومة بما تمارسه من سياسات خارجية متهورة، قد أوصلت العلاقات مع جميع الدول المجاورة في الشرق الأوسط إلى نقطة محفوفةٍ بالمخاطر والتوترات. أما في القضية الفلسطينية فيرى الحزب أن سياسة تركيا تجاه فلسطين خاطئة، ويؤمن بأن هذه السياسة هي التي أضرت بالعلاقات مع إسرائيل، وأدت إلى قطع العلاقات الديبلوماسية معها. (الخطوط الرئيسية لسياسات حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط، 2014: 5-6).

ليس من المهم عدد المرات التي يتهم فيها حزب الشعب الجمهوري الحكومة بالانحياز لأحد أطراف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فتركيا منذ بداية القضية الفلسطينية كانت طرفًا في هذه المعادلة حيث أيدت نشوء دولة إسرائيل. وكانت تركيا بقيادة حزب الشعب الجمهوري أول دولة مسلمة تعترف بالدولة الإسرائيلية. كما أن حكمت تشيتين زعيم حزب الشعب الجمهوري السابق، الذي شغل منصب نائب عن كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي، كان أول وزير خارجية تركي يزور إسرائيل عام 1993م (بوزداغلي أوغلو، 2004: 147). وفي السياق ذاته، يهتم زعيم حزب الشعب الجمهوري الحالي كمال كيليتشدار أوغلو بتطور العلاقات مع إسرائيل، حيث صرّح في لقاءٍ له بأنه يرفض رفضًا قاطعًا زعزعة العلاقات مع إسرائيل ودخول نزاعٍ دبلوماسي معها (أنظر: صحيفة يني شفق). وفي نيسان عام 2016 أرسل الحزب وفدًا إلى إسرائيل وفلسطين لضمان استمرارية العلاقات. (حزب الشعب الجمهوري، 2016). إن حزب الشعب الجمهوري الحريص على تطبيع العلاقات

مع إسرائيل دائمًا، أنشأ خطوط تواصل مع جميع الأحزاب الإسرائيلية ليضمن نجاح هذه الغاية. كما أن مشاركة نائب رئيسه أوزتورك يلماز بالعيد القومي الإسرائيلي يؤكد هذا الموقف (تواصل شخصي مع أ. يلماز في حزيران 2016).

إن يلماز الذي يرى فشل السياسات التركية في العراق وسوريا ومصر، يؤمن بأن تدخل تركيا في النزاعات المذهبية والعرقية في فلسطين سيكون سببًا في فشل الجهود الجادة في إيجاد حلٍ للقضية. حيث يدافع حزب الشعب الجمهوري عن وجوب التزام تركيا بالحياد في هذه القضية (تواصل شخصي مع أ. يلماز في حزيران 2016). وعلى الرغم من جميع الخطوات التياتخذها حزب الشعب الجمهوري على طريق إصلاح العلاقات مع إسرائيل، ترى كاريل فالانسي[28] أن جميع الأحزاب التركية بما فيها حزب الشعب الجمهوري، وإن كان له حالة خاصة، لا تحمل مسؤولية إصلاح العلاقات مع إسرائيل على عاتقها؛ لأن حزب الشعب الجمهوري وإن حاول إقامة علاقات جيدة مع الجانب الإسرائيلي، فقد اتخذ معاداة إسرائيل وسيلة لجذب الأنصار على الصعيد السياسي الداخلي (تواصل خاص مع كاريل فالانسي، تموز 2016).

يرى حزب الشعب الجمهوري أن القضية الفلسطينية تحلّ ضمن إطار قرارات الأمم المتحدة، وعبر ضمان وجود كلٍ من الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وقبول القدس الغربية عاصمةً لإسرائيل. وتجيب فالانسي عن كفاية هذا التوجه للحزب بقولها: «يجب على الحزب أولًا أن يرغب بلعب دورٍ في تحقيق حلٍ للقضية. إن الحزب الذي لم يستطع أن يطرح معارضةً ناجحة على صعيد السياسة الداخلية، لا يتوقع منه أن يكون ذا كلمة فاصلة على صعيد السياسة الخارجية. عليه أن ينزل إلى الساحة ويتحقق بأم عينه من أن حل الدولتين في الظروف الحالية وطبقًا للمعايير المبينة أعلاه هو حلٌ غير مجدٍ. وعليه أن يتقارب مع الطرفين ويتعرف على معوقات حل الدولتين ليكون قادرًا على اقتراح حلول مبدعة للمشكلة فيما بعد» (تواصل خاص مع كاريل فالانسي في تموز 2016).

28/ كاتبة في صحيفة شالوم التركية و خبيرة في الشرق الأوسط.

الحل النهائي للقضية الفلسطينية

إن حزب الشعب الجمهوري الذي يؤمن بضرورة اتباع سياسة النأي بالنفس، وعدم التدخل في قضايا الشرق الأوسط، على قناعةٍ تامةٍ بأن القضية الفلسطينية تحلّ إذا ما التزمت تركيا الحياد. كما يؤمن الحزب بأن دعم أي من الدولتين على حساب الدولة الأخرى لن يأتي بنتيجة؛ وأن المشكلة لن تعالج إلا بدعم عملية الحل في كلٍ من الدولتين من زاوية محايدة. ولكن حزب الشعب الجمهوري يؤيد بالضرورة وجود إسرائيل وعاصمتها القدس الغربية (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016).

ويرى الحزب المؤمن بنجاعة المباحثات الدولية في حل القضية الفلسطينية أن مباحثات مدريد، واتفاقية السلام التي أفرزتها في أوسلو خطوة مهمة على طريق حل القضية، وأن اتفاقية السلام في أوسلو وخارطة الطريق الرباعية نتج عنها في إعادة تقويم العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية المتهالكة من جديد. لقد أثبتت كلٌ من اتفاقية أوسلو وخارطة الطريق الرباعية أن السلام الذي أعلن بين الدولتين لن يكون طويل الأجل. ويؤمن حزب الشعب الجمهوري اليوم بأنه من الواجب إيجاد حلول مستدامة بين الجانبين (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016).

إن حزب الشعب الجمهوري الذي يرفض رفضًا قاطعًا تدخل تركيا في أي من الصراعات المذهبية والعرقية في سوريا أو فلسطين أو دول الشرق الأوسط الأخرى، يتبع أيضًا سياسة نائية بالنفس حيال القضية الفلسطينية ومقاومة الشعب الفلسطيني. ويقول ييلماز إن حزب الشعب الجمهوري لا يدعم أي طرف من الأطراف المتنازعة، ويقف على مسافة متساوية من كلا الجانبين (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016).

كما يرى حزب الشعب الجمهوري الذي يؤمن بوجوب وقوف تركيا موقفًا

محايدًا من كلا الجانبين، أن دعم تركيا لأي من المجموعات المذهبية والعرقية في المنطقة سيعقد المشكلة، ولن يسهم بأي شكل في الدفع بعجلة الحل إلى الأمام، وعلى العكس سيؤدي إلى فشل تركيا في المنطقة (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016).

موقف الحزب من الأطراف الفلسطينية

إن حزب الشعب الجمهوري الذي يربط حل القضية الفلسطينية بتحقيق السلام مع إسرائيل، يؤمن بأن هذا السلام لن يقتصر على إسرائيل أو فلسطين فقط، بل سيعم في الوقت نفسه جميع بلدان الشرق الأوسط. ومن أجل المساهمة في تحقيق هذا السلام، يعمل حزب الشعب الجمهوري على إبقاء علاقته مع حركة فتح المدافعة عن الديمقراطية الاشتراكية (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016).

كما ربط الحزب في بيانه الانتخابي عام 2007م فشل الحكومة في الشرق الأوسط بدعوتها لقيادة حركة حماس إلى أنقرة (البيان الانتخابي للحزب عام 2007)؛ ويرى وجوب حماية البنية المتكاملة في فلسطين، ووجوب توحد حركتي حماس وفتح في كيانٍ متكاملٍ واحد (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016). كما يدّعي حزب الشعب الجمهوري المناصر لتطوير العلاقات مع محمود عباس، وقوف تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني منذ بداية محنته إلى اليوم (تواصل خاص مع أ. يلماز، حزيران 2016).

خاتمة

لعب حزب الشعب الجمهوري دورًا مهمًا وأساسيًا في الحياة السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية، فيما عدا الفترة التي أعقبت انقلاب 1980م؛ سواءً خلال فترة حكمه قبل 1950م، أو خلال تمثيله للمعارضة الرئيسية في الدولة. إن حزب الشعب الجمهوري الذي يأتي في المرتبة الثانية من جهة التمثيل في المجلس النيابي، والقادر على التأثير في القرارات التي تتخذها تركيا، يحمل على عاتقه أيضًا وظيفة مهمة في حل القضية الفلسطينية. كما أن الحزب في الوقت الذي وعد بتقديم الدعم اللازم للحكومة في أي جهدٍ تبذله لحل القضية الفلسطينية، يُرجع جميع مشاكل المنطقة إلى المشكلة القائمة في فلسطين. ويرى أن إحلال السلام والاستقرار لا يتم إلا بتعزيز مفهوم الدولة القومية، ودعم مفهوم الدولة العلمانية الديمقراطية الحديثة. كما يؤمن الحزب بأن واحدة من أنجع السبل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة هي نشر الديمقراطية فيها.

وإذا ما دققنا النظر في تطور التاريخ السياسي لحزب الشعب الجمهوري، نلحظ جدلًا مهمًا داخل الحزب على صعيد التعريف الأيديولوجي للحزب في بعض المراحل. إذ وحسب هذه التعريفات الأيديولوجية ظهرت مجموعة من التغيرات في الموقف المتبع من فلسطين.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر حزب الشعب الجمهوري هو منهجه في الابتعاد عن الإسلام والعالم الإسلامي في الخارج، وعن الأقلية الكردية في الداخل، والعمل على تحقيق التكامل مع الغرب على الدوام. بهذه النظرة ، فإن القضية الفلسطينية مسألة متعلقة بالشرق الأوسط، وعلى تركيا بالتأكيد التزام الحياد تجاهها. فتركيا اليوم هي جزء من العالم الغربي، وعليه فإنها ملتزمة بدعم الحلول المقترحة ضمن إطار الأمم المتحدة، ولا يجدر بها أن تتخذ أي مبادرة ذاتية في هذا الخصوص. ثانيًا، لقد تأثر حزب

الشعب الجمهوري بالرياح اليسارية التي شاعت في العالم خلال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، وظهر أمامنا في فترة من الفترات حزبٌ تحكمه الأيديولوجيا اليسارية. وأمسى ينظر إلى القضية الفلسطينية في هذه المرحلة باعتبارها قضية شعب يكافح ضد الإمبريالية ورأى وجوب دعمه بشتى الوسائل. كما دعم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الإطار الرسمي لهذا الكفاح، وكان حزب الشعب الجمهوري بهذه الأيديولوجيا الداعم الرسمي لافتتاح مكتب للمنظمة في أنقرة. ونستطيع في النهاية أن نقول: إن القول الفصل في تحديد توجه الحزب من القضية الفلسطينية هو الأيديولوجيا المهيمنة داخل الحزب.، أما اليوم وبسبب ظهور تيارات تتحدّى الأيديولوجيا المؤسِّسة للجمهورية وازدياد شعبيتها، فقد عاد الحزب إلى إعادة التمحور حول أيديولوجيته المؤسسة. وبناءً على هذه الأيديولوجيا، يرى حزب الشعب الجمهوري اليوم أن القضية الفلسطينية قضية يجب أن لا تكون تركيا طرفًا فيها.

- **قائمة المصادر والمراجع**

أحمد, ف. (2003م). صناعة تركيا الحديثة. لندن: روتليدج.

أكشين, سينا (2002م), «عملية بلورة الأيديولوجيا الكمالية», (تحرير: أحمد ألباي ديكمين), التفكير والمعاصرة السياسية في عهد الجمهورية, نشريات إيماج, أنقرة.

ألتون أوغلو, مصطفى. (2014م). البحث عن الحداثة في ظل أعباء الماضي: القائد في حزب الشعب الجمهوري, تحليل تافان تابان. سيتا.

بالجي, علي. (2013م). السياسة الخارجية التركية: المبادئ، اللاعبين، والتطبيقات. نشريات إيتكيليشيم, إسطنبول.

بوزداغلي أوغلو, يوجيل (2003م). السياسة الخارجية التركية والهوية التركية: منهج استدلالي, نيو يورك: نشريات تايلور وفرانسيس.

تشيكلا, إيلكاي (2015م). مفهوم السلام في العلاقات الدولية والسياسة العالمية. مجلة أبحاث السلام وحلول النزاعات, مجلد: 3, عدد: 2.

تشوبان بالجي, أسليهان (2015م). المعاصرة الكمالية، جدالات حول النظام والديمقراطية, مجلة العلوم الاجتماعية الدولية في جامعة أرتفين تشوروه, مجلد: 2, عدد:2.

أردوغان, إيمري (2013م), التسييس في السياسة الخارجية: رؤى الشارع التركي حول «أزمة دافوس» وتبعاتها, العلاقات الدولية, مجلد: 10, عدد:37.

إيرغول, جيم (1970م), الحزب الديمقراطي (تاريخه وأيديولوجيته), أنقرة.

كازانجيجيل, علي. (2002م), «أيديولوجيا الاستقلال المناهضة للإمبريالية، والكمالية كقومية العالم الثالث», (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل), التفكير السياسي في تركيا المعاصرة, مجلد:2 الكمالية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

كول أوغلو, أورهان. (2002م), التفكير السياسي عند عبد الحميد الثاني, (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل), الميراث الفكري الذي أفرز الجمهورية: تراكم التنظيمات والمشروعية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

كوسي بالابان, حسن. (2011م). السياسة الخارجية التركية: الإسلام, الوطنية, والعولمة. سبرينجر.

أوزديمير, حكمت. (1993م), الكمالية اليسارية, نشريات إيز, إسطنبول.

أوزليم, دوغان. (2009م), الفلسفة الوضعية والسياسة في تركيا, (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل), المعاصرة والتغريب, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

ساندير، أورال (1998م). سياسة تركيا الخارجية, إسطنبول: دار نشر إيمجي.

ساندير, أورال. (2006م). سياسة تركيا الخارجية, الطبعة الثالثة, أنقرة: دار نشر إيمجي.

سوميل, سلجوق أكشين. (2002م), التفكير العثماني في عصر إصلاح الدولة العثمانية (1839-1913), (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل), الميراث الفكري الذي أفرز الجمهورية: تراكم التنظيمات والمشروعية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

شينيل, بوراك. (2014م), اعتراف تركيا بالدولة الإسرائيلية عند إعلان نشوئها. مجلة الشرق الأوسط الأكاديمية, مجلد: 9, عدد:1.

أوندر, حسن (2009م), دور خيال أتاتورك في الحياة السياسية, (تحرير: تانيل بورا و مراد جولتيكين جيل). التفكير السياسي في تركيا الحديثة مجلد:2 الكمالية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

تيكين, س. ون. توكير, (2009م), سمات وأطوار التفكير السياسي التغريبي: من الجمهورية غير المرغوب فيها إلى الديمقراطية غير المرغوب فيها. (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل). التفكير السياسي في تركيا المعاصرة: المعاصرة

والتغريب, إسطنبول: نشريات إيليتيشيم.

ييغين, م (2002م), الكمالية والهيمنة, (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل) التفكير السياسي في تركيا الحديثة, مجلد: 2 الكمالية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

ييلديز, أحمد (2009م), «قومية الكمالية», (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل) التفكير السياسي في تركيا الحديثة, مجلد: 2 الكمالية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

زورخر, إيريك جان. (2002م), الجذور العثمانية في التفكير الكمالي, (تحرير: تانيل بورا ومراد جولتيكين جيل), التفكير السياسي في تركيا الحديثة, مجلد: 2 الكمالية, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

- **المقابلات**

معاون رئيس حزب الشعب الجمهوري أوزتورك ييلماز

كاريل فالانسي الكاتبة في صحيفة شالوم، والخبيرة في شؤون إسرائيل-الشرق الأوسط

- **المصادر الإلكترونية**

بوزكير, جورجان (2005م). بولنت أجاويد وفكرة يسار الوسط في حزب الشعب الجمهوري. تاريخ الاسترجاع: 08.12.2016

http://kisi.deu.edu.tr//gurcan.bozkir/CHP'de%20B%C3%BClent%20.Ecevit%20ve%20OScilt4_sayi11_gurcan_bozkir.pdf

تصريح رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو بحق إسرائيل، صحيفة ينيشفق، تاريخ الاسترجاع: 05.02.2017

http://www.yenisafak.com/politika/chpden-akilalmaz-mavi-marmara-aciklamasi-589380

حزب الشعب الجمهوري, (2014م), الخطوط الرئيسية في السياسات الشرق أوسطية لحزبي الشعب الجمهوري والعدالة والتنمية، تاريخ الاسترجاع: 10.11.2016

,https://www.chp.org.tr/Public/0/Folder//ortadogu_1.pdf

البيان الانتخابي لحزب الشعب الجمهوري عام 2007م، تاريخ الاسترجاع: 08.12.2016

http://www.chpbursa.org/2/pusula-2007/chp-secim-bildirge.html

حزب الشعب الجمهوري، إرسال حزب الشعب الجمهوري هيئة إلى فلسطين، تاريخ الاسترجاع: 11.04.2017

https://www.chp.org.tr/Haberler/39/chp-heyeti-filistinde-19438.aspx

إيرجين, سيدات. (2013م), أم أن حزب الشعب الجمهوري أقرب إلى أوباما منه إلى حزب العدالة والتنمية؟، تاريخ الاسترجاع: 15.01.2017

http://www.hurriyet.com.tr/yoksa-chp-obama-ya-ak-parti-den-daha-,mi-yakin-25272881

مراد أوغلو, عبد الله. (2006م), بينما استقبل أجاويد ياسر عرفات في مقر رئاسة الوزراء، كان دينيز بايكال وزيرًا للطاقة. تاريخ الاسترجاع: 04.02.2017

,http://www.yenisafak.com/arsiv/2006/subat/19/izdusum.html

Hurriyet Gazete, Baykal: HAMAS daveti fiyask, 21.02.2006. Erişim .Tarihi: 11.04.2017

http://www.hurriyet.com.tr/baykal-hamas-daveti-fiyasko-3967711

CNN Turk, İsrail pilotları Konya'da eğitiliyor, 11.12.2018. Erişim Tari-
.hi: 05.02.2017

https://www.cnnturk.com/2009/turkiye/02/03/israil.pilotlari.konya-
.(da.egitiliyor/511876.0/index.html

الفصل الرابع

موقف حزب اليسار الديمقراطي وسياساته من «القضية الفلسطينية» منذ تأسيسه وحتى اليوم

مسعود جاكان[29]

29/ باحث في القضية الفلسطينية ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، المنظمات الدولية ، المجتمع المدني.

مقدمة

يعد حزب اليسار الديمقراطي أحد الأحزاب التي لم يطرق اسمها أسماعنا خلال حكم العدالة والتنمية الممتد منذ عام 2002، وهو من الأحزاب السياسية التي تمارس نشاطها وفعالياتها خارج البرلمان. إذ لم يستطع الحزب طوال سنوات حكم العدالة والتنمية الحصول على الحد الأدنى من الأصوات لدخول البرلمان في الانتخابات العامة. وعلى الرغم من عدم مشاركة الحزب في الانتخابات العامة عام 2007، إلا أنه تمكّن عبر التحالف مع حزب الشعب الجمهوري من الحصول على ثلاثة عشر مقعدًا في البرلمان؛ ليحظى بحق التمثيل السياسي فيه لأربع سنوات.

احتل حزب اليسار الديمقراطي مكانة مهمة قبل الانتخابات النيابية التي فاز بها العدالة والتنمية في 3 تشرين الثاني عام 2002 م، وكان قد سماه العامة «حزب أجاويد» لتمثله في شخصية قائده بولنت أجاويد. كان أجاويد الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي ورئيس الوزراء الذي تنازل عن الحكم لحزب العدالة والتنمية بعد فوزه بالحكم عام 2002م. لم يكن أجاويد محض سياسي أدار حزب اليسار الديمقراطي لفترة من الزمن، بل كان قائدًا سياسيًا شغل منصب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري. في هذا السياق، حتى وإن ارتبط حزب اليسار الديمقراطي الذي تأسس عام 1985م باسم أجاويد، فإن تاريخ الرجل السياسي لم يبدأ مع هذا الحزب. شغل أجاويد منصب أمين عام لحزب خمس مرات؛ ثلاثًا منها في حزب الشعب الجمهوري، واثنتين في حزب اليسار الديمقراطي. وقد حدثت العديد من الأحداث المهمة في الفترات التي كان فيها رئيسًا للوزراء كعملية السلام العسكرية في قبرص، وأزمة زراعة الأفيون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والقبض على أوجلان قائد تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي وإعادته إلى تركيا. في هذا السياق كان حزب اليسار الديمقراطي في عهد أجاويد قبل عام 2002م لاعبًا فاعلاً في ميدان السياسة التركية. وعليه فمن المهم إلقاء الضوء على مواقف حزب اليسار الديمقراطي

وسياساته تجاه القضية الفلسطينية باعتباره وصل إلى الحكم بقيادة أجاويد، واستطاع أن يحمي وجوده السياسي إلى اليوم.

إن القضية الفلسطينية التي أبت عُقدُها أن تنفرج لسنين طويلة بتفاصيلها المتشابكة من اعتراف دولي لم يكتمل، وانتهاكات واعتداءات نالتها من إسرائيل، كانت بالفعل حاضرةً في الحياة التركية السياسية عند تأسس حزب اليسار الديمقراطي عام 1985. وهي كذلك مهمة بالنسبة لتركيا عامةً؛ حيث عنيت الجمهورية التركية بالتعامل معها على تعاقب حكوماتها، بل وتلقى اهتمامًا حتى من الأحزاب التي لم تصل للحكم أو التي لم تدخل المجلس النيابي، أو الأحزاب التي لم يسبق لها أن شاركت في الانتخابات. لذا، فقد حافظت القضية الفلسطينية على وجودها في الخطابات والسياسات التي اتبعها حزب اليسار الديمقراطي سواءً خلال فترة حكمه، أو عند تحوله إلى المعارضة، أو في فترة بقائه خارج المجلس النيابي.

سنتحدث في هذا القسم عن سياسات واحد من الأحزاب التي حظيت بمكانةٍ مهمةٍ في الحياة السياسية التركية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهو حزب اليسار الديمقراطي، وسنحلل موقفه من القضية. كما سيشمل هذا التحليل الفترة الممتدة من تأسيس الحزب عام 1985م وحتى يومنا هذا. حيث سيتم تناول التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة.

على أية قاعدة أيديولوجية يرتكز حزب اليسار الديمقراطي في تعامله مع القضية الفلسطينية، ومع طرح الحلول لها؟ هل طرأ أي تحول أو تغير على السياسات والتصريحات الصادرة عن الحزب بخصوص القضية الفلسطينية منذ تاريخ 1985م وحتى يومنا هذا؟ كيف شكلت التصريحات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والسياسات المتبعة تجاهها العلاقات مع إسرائيل؟ كيف كانت السياسة التي انتهجها الحزب لحل القضية الفلسطينية منذ تأسيسه وحتى اليوم؟ كيف يسعى حزب اليسار الديمقراطي الذي بقي خارج المجلس النيابي الآن، وقد كان في فترة ما لاعبًا مهمًا في الحياة التركية السياسية، إلى لعب دور في حل القضية الفلسطينية اليوم؟ هدفنا في هذا القسم هو الإجابة عن الأسئلة المذكورة، حيث سنحلل سياسات حزب وصل إلى الحكم في تركيا تجاه القضية الفلسطينية منذ تأسيسه إلى اليوم، وسنسعى لاستبانة ما إذا كان سيلعب دورًا فاعلاً في تطوير حل مستقبلي للقضية أم لا.

تأسيس الحزب وأيديولوجيته

تأسس حزب اليسار الديمقراطي في 14 تشرين الثاني عام 1985، وعُينت راهشان أجاويد، زوجة بولنت أجاويد، رئيسًا عامًا للحزب في 24 تشرين الثاني للعامِ نفسه (بيربر أوغلو، 1997: ص. 52؛ أيكول، 2009: ص. 195). إذ لم يكن بمقدور بولنت أجاويد ترؤسه جراء حظره كما العديد من السياسيين من ممارسة العمل السياسي بعد الانقلاب العسكري عام 1980م. وعلى الرغم من تعيين راهشان رئيسًا للحزب فإن الجميع يعلم أن بولنت أجاويد هو القائد الفعلي له منذ تأسيسه، وقد تسلم لاحقًا رئاسة الحزب بصورة رسمية، وبعد تركه منصبه عام 2004 كرمه الحزب بمنحه لقب القائد الفخري [30].

لخصت راهشان أجاويد أهم منطلقات الحزب وأهدافه في خطابٍ ألقته، بقولها: «لقد تأسس حزب اليسار الديمقراطي لأجل الديمقراطية الدائمة والسلام بلا حروب، لأجل نظام بلا استغلال. وهو ليس حزب النخبة، بل حزب الشعب» (كولوغلو، 2001: ص. 693).

تمتد جذور حياة بولنت أجاويد السياسية إلى ما قبل تأسيس الحزب عام 1985م، فقد بدأت حين انتخب نائبًا برلمانيًا عن حزب الشعب الجمهوري عام 1957م، وقد حافظ على مقعده نائبًا في المجلس عن مدينة أنقرة وعن مدينة زونجولداك بين عامي 1957م و1980م (انظر: أجاويد، 2010). وخلال مسيرته السياسية في حزب الشعب الجمهوري قدم أجاويد رؤية «يسار الوسط»؛ ليضيف بذلك بعدًا مختلفًا على السياسة المتبعة داخل الحزب (انظر: أجاويد، 1973). وقد كان هذا الخطاب السياسي سببًا في تأسيس حزب اليسار الديمقراطي، والفصل بينه وبين حزب الشعب الجمهوري والأحزاب الأخرى ذات التوجه اليساري.

30/ تاريخ حزب اليسار الديمقراطي، تاريخ الاسترجاع (05.11.2016).

قال أجاويد في خطابه في احتفالية الذكرى الرابعة عشرة لتأسيس الحزب التي تمت في 28 تشرين الثاني عام 1999م: إن الأيديولوجيا السياسية التي يعتنقها حزب اليسار الديمقراطي تعود إلى ما قبل تأسيس الحزب عام 1985بكثير؛ كما أكد على أهمية الجهود التي بذلت عام 1963م لتحصيل الحقوق الديمقراطية للعمال، والتي آتت أكلها بعد حين. أطلق أجاويد اسم يسار الوسط على هذه الحركة التي بدأت مجموعةً معارضةً داخل حزب الشعب الجمهوري، وشدّد على اختلافها عن الأيديولوجيا الماركسية[31]. وعلى الرغم من ظهور الديمقراطية الاشتراكية سياسيًا في العديد من الدول الغربية من جذور ماركسية إلا أنها ابتعدت عنها مع الزمن. إذ يقدم اليسار الديمقراطي مفهومًا وطنيًا ومعاصرًا للديمقراطية الاشتراكية من خلال ممارسات ديمقراطية معاصرة وناجحة، تضع بعين الاعتبار خصائص المجتمع التركي، ولا تحتوي في أسسها الحركية والحزبية على جذور ماركسية. (أجاويد، 1993: س. 116). وأوضح أجاويد من خلال هذه التصريحات التي قام بها رفضه لربط حزب اليسار الديمقراطي وهذه الحركة أيديولوجيًا بالماركسية.

وبعد أن سعى المعارضون داخل حزب الشعب الجمهوري حركتهم بيسار الوسط، غيروا اسم الحركة وتبنوا تسمية اليسار الديمقراطي. أما في خضم النقاشات التي تمت خلال عملية تحديد هذا الاسم فقد أراد البعض تسميتها بالاشتراكية، فيما أراد آخرون تسميتها بالديمقراطية الاجتماعية. أما أجاويد فقد أوضح في تصريح أدلى به أن الحركة تأثرت بتيارات الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا الغربية والشمالية، لكنها مختلفة من حيث الجذور والبنى الاجتماعية، وبسبب هذا التأثر أُطلق عليها اليسار الديمقراطي[32]. وغدا هذا التعريف الذي قام به أجاويد اسم حزب اليسار الديمقراطي الذي تأسس عام 1985م. وفي هذا الإطار يصف الحزب توجهه وأيديولوجيته السياسية بأنها اليسار الديمقراطي واليسار المركزي في الوقت نفسه (كاينار، 2007: ص. 214).

أما نموذج الديمقراطية الذي كان يتابعه أجاويد باهتمام في سياق

31/ المرجع نفسه.

32/ المرجع نفسه.

الأيديولوجيات اليسارية، خلال تزعمه لحزب الشعب الجمهوري، فهو نموذج الديمقراطية الإسكندنافي. لكنه بيّن أنه لا مجال لتطبيق هذا النموذج كما هو في تركيا، وأكد أن وجود تطبيقات يسارية مختلفة أمرٌ طبيعي (حزب الشعب الجمهوري، 1976: ص. 75). وفي تصريح أدلى به أجاويد للتلفزيون الفنلندي أوضح أنه ومهما كان النموذج الإسكندنافي مختلفًا، فإن واحدًا من أسباب اهتمامه بهذا النموذج هي عدم رغبة أصحاب هذا النموذج التوسع الكبير في قطاع الدولة، وأن الانتماء إلى اليسار لا يعني نقل كل شيءٍ إلى القطاع العام (أوكسوز، 1976: ص. 264). وقد عمل أجاويد خلال تزعمه لحزب الشعب الجمهوري على تقديم وجهة نظر مختلفة للأيديولوجيا اليسارية عبر تطوير مصطلح يسار الوسط ومقاربته.

وإلى جانب كل ذلك، هنالك آراء تنفي الادعاء باقتصار الحزب على تمثيل اليسار والديمقراطية الاشتراكية، وتدافع عن حصوله على أصوات من التيار اليميني (كاهرمان، 1993: ص. 200). لكن وفي المحصلة لقد صرح أجاويد بالذات على أن حزب اليسار الديمقراطي يستند في موقفه وأيديولوجيته السياسية إلى ما جرى عام 1963م، وأنه بدأ كحركة معارضة داخل حزب الشعب الجمهوري. وقد تكامل الحزب بداية مع مصطلح يسار الوسط الذي استحدثه أجاويد في تلك الفترة، ليتأثر بعد ذلك بالتيارات الديمقراطية الاشتراكية، ثم يتطور إلى شكله النهائي مجسدًا اليسار الديمقراطي. ومن النقاط الأخرى التي شدد عليها أجاويد في تصريحاته الاختلاف بين الديمقراطية اليسارية والماركسية. أما اليوم فيُعتبر حزب اليسار الديمقراطي تيارًا سياسيًا يتبنى الأيديولوجيا اليسارية، معرفةً بكونها يسارية مركزية أو يسارية ديمقراطية.

مكانة الشرق الأوسط في سياسة الحزب الخارجية

قبل البحث في سياسات حزب اليسار الديمقراطي المتعلقة بفلسطين وإسرائيل، يجب علينا البحث في مواقف الحزب وسياساته تجاه الشرق الأوسط. فالقضية الفلسطينية ليست قضية فلسطين فحسب، بل هي في الوقت نفسه قضية مركزية في الشرق الأوسط. ومن أجل تحليل سياسات الحزب المتعلقة بالشرق الأوسط، سيتم تحليل برنامج الحزب وقوانينه وبياناته الانتخابية، بالإضافة إلى التصريحات والسياسات التي تبنتها مؤسساته المختصة بالمنطقة. وسنتطرق أثناء تحليلنا لسياسة الحزب الشرق أوسطية إلى التطورات التي طرأت على النظام العالمي منذ تأسيس الحزب في الثمانينيات، وتأثير هذه التطورات على السياسة الخارجية التركية.

لقد شغلت سياسة حزب اليسار الديمقراطي الخارجية تجاه الشرق الأوسط حيزًا من بيانه الانتخابي الذي قدمه فيالانتخابات العامة عام 1987م، أي بعد سنتين من تأسيسه. إذ أكد على أهمية العلاقات أوروبية المركز التي اتبعتها تركيا لسنوات طويلة، وأكد على ضرورة استمرارها. كما تنبأ بأنه في حال ساءت العلاقات مع أوروبا الغربية فإن هذا سيدفع تركيا إلى تدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الشرق الأوسط، وكنتيجة لذلك قد تحظى هذه الدول بفرصة التأثير على نظامنا الداخلي. إذ تشعر دول الشرق الأوسط الإسلامية بشكل عام بالقلق من عملية الدمقرطة والعلمنة في تركيا، حيث إن الديمقراطية والعلمانية تشكلان تهديدًا للأنظمة البالية التي تحكم معظم دول الشرق الأوسط. كما أفصح عن اعتقاده بأن العلاقات مع الغرب لن تعيق علاقاتنا المتينة ومتعددة الاتجاهات مع دول الجوار والمنطقة، وفي هذا السياق شدد على أن الحرب والأزمة التي تتصاعد في الشرق الأوسط تفرض على تركيا الحذر أكثر في علاقاتها مع المنطقة (حزب اليسار الديمقراطي، 1987: ص. 133-140).

كما ويُرى أن هذا البيان، الذي يظهر مواقف حزب اليسار الديمقراطي المبدئية، قد انعكس على البيانات الانتخابية التي أُعدت لاحقًا في أعوام 1991م، ، 1999م (حزب اليسار الديمقراطي، 1991: ص. 63؛ حزب اليسار الديمقراطي، 1994: ص. 89-94 ؛ حزب اليسار الديمقراطي، 1999: ص. 106-111). أما بيانه الانتخابي الأخير عام 2015م فلم يخصص عنوانًا منفردًا للشرق الأوسط بل تطرق إليه في سياق السياسات الإقليمية، وتم توجيه العديد من الانتقادات للسياسة الخارجية التي تحرك دفّتها الحكومة الحالية (انظر: حزب اليسار الديمقراطي، 2015).

كما حذر الحزب في تحديث تضمنه برنامجه عام 2003م من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى لاستخدام تركيا كقوة حدودية استفزازية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، متطرقًا إلى أنها يمكن أن تجر تركيا إلى بعض المغامرات، وهذا سيؤثر مع الوقت سلبًا على العلاقات الخارجية مع دول المنطقة؛ مما قد يخل بالتوازنات (حزب اليسار الديمقراطي، 2003: ص. 76). وكما يفهم من تصريح الحزب فإنّه يجب على تركيا الحذر من السياسات الأمريكية وتدخلها في شؤون المنطقة.

عندما ننظر إلى تصريحات الحزب في بياناته الانتخابية، نجد أن سياساته تجاه الشرق الأوسط تركز بشكل عام على المفارقة في مفاهيم العلمانية والنظام بين تركيا ودول الشرق الأوسط. حيث إن غاية حزب اليسار الديمقراطي في سياسته الشرق أوسطية هي أن تصبح تركيا نموذجًا تحتذي به دول المنطقة من حيث النظام والإدارة.فتركيا بدأت بعد اتفاقية أوسلو انتهاج سياسة الحفاظ على التوازن في المنطقة، كما يمكن ملاحظة أن حكومات التسعينيات، ومنها حكومة حزب اليسار الديمقراطي، كانت جزءًا من هذه السياسة.

وبعد التطرق إلى النظرة العامة في سياسة الحزب تجاه الشرق الأوسط، سنتناول علاقات الحزب مع إسرائيل وموقفه وسياساته تجاه القضية الفلسطينية. إذ ستتضح من خلال التحليل الذي نقوم به ضمن هذه العناوين الاقتراحات التي قدمها الحزب لحل القضية الفلسطينية ضمن سياساته الشرق أوسطية.

السياسات والعلاقات مع إسرائيل

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية التاريخية تقاربًا يعزى للعديد من الأسباب، منها: حرص صناع القرار في كلا البلدين على تحقيق المصالح في المجالات السياسية والعسكرية. كذلك، كون تركيا وإسرائيل من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الجهة نفسها طوال الحرب الباردة. (شيشميك، 2005: ص. 151-152). يضاف إلى ذلك النظرة الإيجابية لدى الأوساط الفكرية في تركيا حيال إسرائيل. أما من الناحية الإسرائيلية فلقد أسهمت إقامة تركيا، من بين جميع مجتمعات الشرق الأوسط الإسلامية، لعلاقات مع إسرائيل دون إثارة مشاكل في تكون نظرة إيجابية في الرأي العام الإسرائيلي حيال تركيا (أري، 2001: ص. 427).

وبعد وضوح التطورات التي أعقبت حرب الخليج أعادت تركيا تعريف مصطلح المصلحة الوطنية، ووصلت إلى قناعة بأن وحدة الأراضي التركية والنظام العلماني فيها كانا تحت التهديد المباشر. وعلى وقع المخاوف الأمنية التي شعرت بها تركيا في الشرق الأوسط، بدأت العلاقات مع إسرائيل منذ عام 1994م تأخذ طابعًا أقل خجلًا (تاشكن، 2008: ص. 92). ومما ساهم في زيادة مساحات التعاون بينهما أنهما دولتان ملتزمتان بمبادئ الديمقراطية، وتتبنيان اقتصاد السوق العالمية في المنطقة. وإذا ما نظرنا للزيارات الرسمية نجد أن الزيارة الرسمية الأولى على صعيد وزير الخارجية تمت من قبل تركيا عام 1993م. أما بالنسبة لإسرائيل فكانت أول زيارة على مستوى رئاسة الوزراء عام 1994م (المصدر السابق. ص. 122).

وعلى ضوء هذه المصالح الوطنية التي أُعيد تعريفها، وجد حزب اليسار الديمقراطي نفسه يتبع سياسة دولانية. بعبارة أخرى تحول التقارب مع إسرائيل إلى سياسة استراتيجية للدولة في عقد التسعينيات؛ مما أدى أيضًا إلى تغيرات في رؤية أجاويد السياسية. إذ تبنى أجاويد في فترة التسعينيات لغةً أكثر قومية،

وموقفًا أكثر دولانية، بدل البرامج الشعوبية والخطابات الراديكالية. وفي هذا السياق تحول حزب اليسار الديمقراطي من موقف يساري إلى توجه نحو المركز السياسي (تشولاك، 2016: ص. 243) إن تبني الحزب لسياسات دولانية خلال حكمه يضطرنا إلى تقييم العلاقات التي أقامها في هذا الإطار.

اضطر وزير الخارجية إسماعيل جيم لإجراء تصريح بعد ردة فعل الدول العربية في المنطقة، على إثر اتفاقية التعاون العسكري التي وقعها الحزب مع إسرائيل أثناء فترة حكمه. وأوضح في هذا التصريح أن هذه الاتفاقية مشابهة للاتفاقيات التي تمت مع ما مجموعه 29 دولة، منها 17 دولة عضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أكد أنهم على استعداد لتوقيع اتفاقيات مشابهة مع أي دولة مهتمة (وزارة الخارجية، 1999: ص. 308). لقد كان الهدف من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وتطوير العلاقات معها في تلك الفترة إنهاء المخاوف الأمنية الوطنية والإقليمية، وامتلاك زمام المبادرة للعب دور فعال في تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين (إيرتوسون، 2013: ص. 219). ومن الانتقادات التي وجهت لإسماعيل جيم خلال حكم حزب اليسار الديمقراطي هي الآراء التي تتهمه بأنه ساهم، ونتيجة للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، في اقتراب تركيا من إسرائيل. عاجزةً عن حماية سياسة الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط. وأوضح إسماعيل جيم في رده على هذه الانتقادات أن تركيا تأخذ بعين الاعتبار الحساسيات العربية في سياستها الخارجية، وأن هذه الحساسيات لم تُراعَ إلى هذا الحد في الماضي. كما أكد على أن العلاقات المتقدمة مع إسرائيل لا تعني اتحادًا عسكريًا ضد الدول العربية (وزارة الخارجية، 1999: ص. 231).

لقد كانت إسرائيل أيضًا واحدة من أسرع الدول، وأكثرها إرسالًا للمساعدات، بعد الزلزال الذي شهدته منطقة مرمرة في 17 آب عام 1999م خلال حكم حزب اليسار الديمقراطي؛ وأرسلت كذلك بعثة مكونة من مسؤولين على أعلى المستويات لتقوم بفحوص في منطقة الزلزال بالتعاون مع تركيا (تاشكن، 2008: ص. 127). كما أرسلت إسرائيل بعد الزلزال مستشفى متنقلًا كبيرًا إلى منطقة الزلزال في مدينة دوزجه، بلغ عدد العاملين فيه أكثر من مئة عامل (باساريل، 2000: ص. 322). لقد أظهرت الاتفاقيات وتطوير العلاقات التي

تمت مع إسرائيل نتائج من خلال الدعم الذي قدمته الأخيرة أثناء كارثة الزلزال التي عاشتها تركيا.

لقد شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال حكم حزب اليسار الديمقراطي في بداية الألفية الجديدة، عهدًا مليئًا بالمشاكل بسبب القضية الفلسطينية. إذ وبينما تتم في هذه الفترة خطوات مهمة على صعيد التعاون الإقليمي، فإن تصاعد الأحداث في المنطقة الفلسطينية أثر سلبًا على العلاقات التركية الإسرائيلية؛ وبينما عملت تركيا على تبني سياسة الحفاظ على التوازن لإنهاء هذا الأثر السلبي، فإنها عاشت فترة صعبة بسبب ضغوطات الرأي العام. وقد وجه وزير الخارجية في تلك الفترة إسماعيل جيم عام 2002 انتقادات لاذعة للسياسات الإسرائيلية، وأكد أن دولة فلسطين دولة تعترف بها تركيا ووصف «المعاملة الجماعية التي تتم تجاه الشعب الفلسطيني بالتصور غير الحضاري وبالانتهاك لحقوق الإنسان". كما دعا إسرائيل إلى الانسحاب من المدن التي احتلتها (أونولان وجوك ديمير، 2012: ص. 127).

انتقد أجاويد في اجتماع مجموعة حزب اليسار الديمقراطي البرلمانية عام 2002 العمليات التي نفذتها إسرائيل مستعملًا عبارة: «يتم تنفيذ إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني على مرأى العالم ومسمعه أجمع «، مشددًا على أن ما تقوم به إسرائيل إبادة جماعية ممنهجة ضد الفلسطينيين. وفي بقية حديثه أكد أجاويد على أن الشعب الفلسطيني الحقيقي، باستثناء بعض العناصر المتطرفة المدعومة من بعض الدول، شعب متقبلٌ للديمقراطية والحداثة والعلمانية، وأن العرب يعتبرون هذه البنية الفلسطينية نموذجًا سيئًا لهم. كما أكد على وجوب تفهم إسرائيل لهذا الوضع، وحث الإدارة الإسرائيلية على الهدوء التام، وترك العناد والجلوس مع الفلسطينيين بقيادة عرفات على طاولة السلام للوصول معهم إلى حل عادل[33]. لقد قابلت إسرائيل تصريح الإبادة الذي أدلى به أجاويد بالعديد من ردود الفعل، وبالمقابل ردّ أجاويد على هذه الردود بقوله: «لقد أشرت في حديثي ذاك إلى أن ما يجري في الشرق الأوسط قد يقود إلى نتائج وخيمة. وإن كلماتي تعكس المخاوف التي نعيشها وطنيًا

33/ أجاويد: هناك إبادة جماعية، الجنسية، (05.04.2002). تاريخ الاسترجاع (07.01.2017)

وإقليميًا بعد هذه التطورات الأخيرة»[34]. لقد شهدنا مع بداية القرن الواحد والعشرين تغيرًا في سياسة الحفاظ على التوازن الدولانية، التي كان يديرها حزب اليسار الديمقراطي تجاه إسرائيل وفلسطين حتى مطلع القرن الجديد. وقد تم الإشارة في العديد من التصريحات في تلك الفترة إلى أخطاء السياسات التي يمارسها الطرف الإسرائيلي، حيث إن التحذيرات التي تمت في هذا السياق مثيرة للاهتمام. أهم تصريح من بينها هو الذي اتهم إسرائيل بتنفيذ إبادة جماعية في حق الفلسطينيين. بل وشدّد أجاويد في تصريح قبيل اعتزاله الحياة السياسية على أن البنية السياسية الفلسطينية علمانية وحديثة وديمقراطية، وأنها تختلف بهذا، أو يجب أن تختلف بهذا، عن باقي الدول العربية. كما دافع عن إجراء مباحثات السلام مع فلسطين، وأن الوصول إلى اتفاق معها أمر ضروري حتى لإسرائيل نفسها.وفي البيان الانتخابي الذي حضره الحزب للانتخابات العامة عام 2015م، تحت عنوان «خطة العمل الطارئة الأولية: ما الذي سنقوم به أولاً»، أعلن الحزب في فقرة من اثنتين وأربعين مادة نيته توقيع اتفاقيات جديدة مع سوريا ومصر والعراق، وتطوير العلاقات الدبلوماسية مع سوريا ومصر وإسرائيل (حزب اليسار الديمقراطي، 2015: ص. 47-49). إذ إن سبب ذكر العلاقات الإسرائيلية في جدول أولويات البيان الانتخابي يعود إلى التباطؤ الذي شهدته العلاقات بعد حادثة مافي مرمرة. أما ما يجب انتقاده هنا فهو عدم التطرق للقضية الفلسطينية في البيان الانتخابي عام 2015م، رغم تناول موضوع حلها في البيان السابق الذي أعد للانتخابات العامة عام 2002م.

34/ أزمة الإبادة مع إسرائيل، صحيفة حرية، (06.04.2002). تاريخ الاسترجاع . (07.01.2017)

موقف الحزب وسياساته من القضية الفلسطينية

إن تسمية حزب اليسار الديمقراطي لنفسه باسم اليسار الديمقراطي، واتباعه لأيديولوجيا سياسية يسارية ساهم في تقليد الحزب للتوجه الذي تتبناه الحركات ذات الأيديولوجيا اليسارية بشكل عام في التعامل مع القضية الفلسطينية (تشوبوكتشو، 2004: ص. 174). ومن المعروف تأثر نظرة الحزب تجاه القضية الفلسطينية في عهده الأول بمواقف اليساريين الماركسيين والاشتراكيين في تركيا، إلا أننا نجد فروقات في تعريف مفهوم اليسار عند الأحزاب السياسية ذات التوجه اليساري في تركيا. ومن هذه الفروقات، تلك التي تشكلت مع أجاويد بتأسيس حزب اليسار الديمقراطي؛ ففي مقابل حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي، اللذين تبنيا اليسار ذا الجذور الماركسية والمركز الأوروبي، أماط أجاويد مع حزب اليسار الديمقراطي اللثام عن مصطلح اليسار الوطني، وفضل استبدال مفهوم اليسار الديمقراطي بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية على مختلف الأصعدة (بيلا، 2001: ص. 455-456). وفي هذا السياق اتبع حزب اليسار الديمقراطي مفهومًا لليسار يختلف عن مفهوم كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي. وقد وضع أجاويد حجر الأساس لهذا المفهوم الجديد أثناء زعامته لحزب الشعب الجمهوري. وبعد الاستقالة من حزب الشعب الجمهوري، أعلن الرجل في بداية الثمانينيات في العقد الأخير للحرب الباردة تبني حزبه بشكل رسمي لأيديولوجيا اليسار الديمقراطي. ومن الممكن تحليل جميع التصريحات والمداخلات والسياسات التي تبناها أجاويد منذ الثمانينيات بخصوص القضية الفلسطينية ضمن أيديولوجيا اليسار الديمقراطي.

ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة، وقبل تأسيس حزب اليسار الديمقراطي، أعلن أجاويد في مؤتمر صحفي في ليفكوشا عام 1984، عن دعمه لدينكتاش في تأسيس جامعة تركية رومية مشتركة في قبرص. واحدٌ من أهم أسباب هذا الدعم هو إغلاق العديد من الجامعات في الدول العربية أبوابها في وجه الشباب

الفلسطينيين؛ مما دعا إلى تأسيس جامعة تؤمن للفلسطينيين بيئة دراسية سليمة هادئة (أجاويد، 1984, ص. 26). ونرى من هذا الموقف الذي اتخذه أجاويد قبل تأسيس حزب اليسار الديمقراطي والدولة الفلسطينية مدى اهتمامه بتعليم الشباب الفلسطيني أثناء تواجده في قبرص.

ومع نهاية الحرب الباردة في التسعينيات، وتوقيع اتفاقية أوسلو، أضفت القيادة الفلسطينية بعدًا مختلفًا على طبيعة كفاحها. كما أدى النمو التدريجي في دور الحركات الإسلامية في فلسطين في هذه الفترة إلى خروج قضية فلسطين من كونها مجال نضال بالنسبة لحركات اليسار في تركيا. ومع دخول فلسطين بطور التحول إلى دولة وإغلاق العسكرية الفلسطينية في الشرق الأوسط على إثر ذلك، فقدت القضية الفلسطينية أهميتها من وجهة نظر اليسار. وهكذا أخذ الإسلاميون مقعد الجماعات اليسارية التي ساهمت في الماضي في دعم القضية الفلسطينية على عدة أصعدة، كما بدأت الحركات الإسلامية التركية مع بداية الثمانينيات بتبني القضية الفلسطينية أكثر في أجندتها السياسية (تشوبوكتشو، 2004: ص. 176-177). إذ إن واحدة من الأحداث التي تظهر بدء اكتساب النضال الفلسطيني بعدًا إسلاميًا، هي العملية الإسلامية الأولى التي نفذتها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، إذ ألقت حركة الجهاد الإسلامي قنبلة أمام ما يسمى بحائط المبكى الذي يتضرع أمامه اليهود في القدس (بولوت، 2016: ص. 45). وتسبب تصاعد تأثير الجماعات الإسلامية في القضية الفلسطينية في زيادة تأكيد حزب اليسار الديمقراطي على أهمية الأنظمة العلمانية والديمقراطية والمتحضرة، واتباعه سياسات في هذا السياق.

وأوضح أجاويد أن تركيا كلما ابتعدت عن الغرب أصبحت أكثر حميمية مع الأنظمة الرجعية في الشرق الأوسط، وشدد على أن الحل هو التحول الفوري إلى الديمقراطية التامة. كما حث في هذا السياق على أهمية المساهمة الفورية في اكتساب الدولة الفلسطينية واقعية جغرافية، وأنه يجب على هذه الدولة بحكم طبيعتها وموقعها تبني الديمقراطية والعلمانية والتحضر، كما نوه إلى أن وجود دولة أخرى تحمل هذه الصفات سيخفف العبء عن تركيا؛ كونها الدولة الديمقراطية والعلمانية والمتحضرة الوحيدة في الشرق الأوسط. كما

أكد على أن تركيا هي أقدر دولة على المساهمة في إحلال السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وتحدث عن ازدياد أعداد اليهود المؤمنين بأن استقلال الدولة الفلسطينية سيصب في مصلحة إسرائيل، وأنه سينقذ إسرائيل من العزلة وعدم الثقة في الشرق الأوسط (أجاويد, 1990: ص. 101-102). كما أن إسرائيل ترحّب بتواجد دولة لديها خصائص مثل العلمانية والبرلمانية،مع كونها مسلمة في آن واحدٍ، كتركيا في المنطقة. إذا ما دققنا النظر في تقييمات أجاويد عام 1990م، نرى تأكيده على وجوب تبني الدولة الفلسطينية حديثة النشوء للقيم العلمانية والديمقراطية والحداثة، وحاول التأسيس لضرورة كونها دولة ديمقراطية وعلمانية، مدافعًا عن أن ذلك سيكون مفيدًا لإسرائيل، ولن تترك تركيا وحيدة في المنطقة. وقد كانت الأسباب الأساسية لهذه التصريحات بدء نشاطات المنظمات الإسلامية في المنطقة.

ظهر تطوران مهمان بخصوص القضية الفلسطينية قبل دخول حزب اليسار الديمقراطي للمجلس النيابي بين عام 1985م وحتى عام 1991م، أولهما: كان بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م ضد الاحتلال الإسرائيلي، وثانيهما كان إعلان قيام الدولة الفلسطينية عام 1988م (إيرهان، 2002: ص. 151؛ فرات وكوركتشو أوغلو، 2002: ص. 126).

وفي زيارة قام بها أجاويد لممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الخامس والعشرين من نيسان لعام 1986م، صرح بأن الولايات المتحدة التي تطالب باتخاذ إجراءات ضد الإرهاب الدولي، تدعم الممارسات الإرهابية التي تنتهجها إسرائيل علانية. كما أكد في زيارته على أن التوترات في المنطقة لن تتوقف ما لم تقم دولة فلسطينية مستقلة[35]. ويمكننا القول إنّ أجاويد آمن بشكل واضح أن قيام دولة فلسطينية سيكون حلًا لمشاكل الشرق الأوسط حتى قبل أن يتم قيامها. كما شدد في خطابه هذا على شرط استقلال الدولة الفلسطينية.

وقال أجاويد في المقالة التي كتبها بعنوان «الوضع في شرق البحر الأسود»، في العدد السادس الذي نشر في شباط عام 1989م، من مجلة «قفارجين» التي

35/ أجاويد يلقي اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية, صحيفة مليت, (26.04.1986). تاريخ الاسترجاع (13 .6. 2016)

تعتبر من منشورات حزب اليسار الديمقراطي، بأن الفلسطينيين وبشكل مختلف عن مفهوم الأمة العربية الواحدة الذي نتج مع الوقت من النظرة التاريخية والميثولوجية والعاطفية، يمتلكون وعيًا شعبيًا مميزًا خاصًا بهم». كما اقترح لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إنشاء دولة فيدرالية، أو كونفدرالية علمانية، تقوم على المساواة بين الشعبين. ولأجل تحقيق هذا الحل ارتأى وجوب تخلي اليهود الإسرائيليين عن أوهام الدولة التقليدية والتاريخية والمفاهيم القومية (كونور ألب، 2013: ص. 174). حتى وإن بدا تصريح أجاويد في هذه المجلة عام 1989مناقضًا لما قاله عام 1986م في زيارته لممثل منظمة التحرير الفلسطينية عن تأسيس الدولة الفلسطينية، فقد اقترح عام 1984م حلاً مشابهًا لأجل قبرص يتمثل بإقامة دولة فيدرالية أو كونفدرالية تقوم على المساواة بين الشعبين أيضًا. حيث أوضح أن الحل الأنسب لكلٍ من القبارصة الأتراك والروم، ولكل من تركيا واليونان أيضًا، هو استقلال الجزيرة ومتابعة وجودها كدولة فيدرالية لمجتمعين (أجاويد، 1984: ص. 19). لقد كرر أجاويد عام 1989م التصريح الذي كان قد أدلى به من أجل قبرص عام 1984. فإلى جانب دعوته إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، رأى أجاويد قابلية تطبيق النموذج القبرصي على فلسطين وإسرائيل. نستنتج من ذلك امتلاك أجاويد لتوجهين حيال القضية الفلسطينية، يتجسد أولهما بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة، بينما يدعو الآخر إلى إنشاء دولة فيدرالية تجمع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في بوتقةٍ واحدة. ويؤمن أجاويد بأن تحقيق هذا التركيب

لا يمكن إلا بامتلاك الفلسطينيين وعيًا وطنيًا مستقلًا عن الشعوب العربية، أما بالنسبة للإسرائيليين فيجب عليهم ألّا يبقوا مرتبطين بالدولة التقليدية التاريخية وبمفاهيم القومية، حيث رأى أنهم ومن خلال التجرد من مفاهيم القومية القطعية يمكنهم العيش معًا في البلد نفسه.

وفي خطاب ألقاه إسماعيل جيم في المجلس النيابي قبل إعلان قيام الدولة الفلسطينية قال: إن كون تركيا دولة ذات تقاليد إسلامية، وتطبيقها للنظام الجمهوري، وامتثالها للتعددية الديمقراطية والمنهج العلماني، ومساواتها للمرأة بالرجل، يجعل منها المجتمع الإسلامي الوحيد الذي حقق هذه المبادئ. وبين أنه

عند قيام الدولة الفلسطينية من المحتمل جدًا اتباعها للنموذج التركي كون تركيا النموذج الوحيد في العالم الآن. (توتاناك، 1991: ص. 248). ورغم شغل جيم لوظيفة نائب عن حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي عند تصريحه بهذا، إلا أنه يتشارك مع حزب اليسار الديمقراطي في الرؤية نفسها. انتقل جيم بعد فترة إلى حزب اليسار الديمقراطي، وشغل عند وصول الحزب إلى الحكم منصب وزير الخارجية لخمس سنوات، وفي هذا السياق يحظى تصريحه قبل قيام الدولة الفلسطينية بأهمية خاصة.

ومن التطورات الهامة التي طرأت أثناء تواجد الحزب في عداد أحزاب المعارضة في المجلس النيابي، توقيع اتفاقية المبادئ التي نتجت إثر المحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993م، المعروفة باتفاقية أوسلو. إذ ترتكز محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين على محادثات السلام العربية الإسرائيلية، التي بدأت مع مؤتمر مدريد برعاية أمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م. ووقعت الاتفاقية المبادئ بعدها في واشنطن (بايراكتار، 2013: ص. 37). وفيما نظرت تركيا بإيجابية إلى هذه العملية، وجه حزب اليسار الديمقراطي المعارض في ذلك الوقت العديد من الانتقادات (إيرتوسون، 2013: ص. 183). أما انتقادات الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي أجاويد لهذا الموضوع فكانت بسبب كون محادثات السلام تمت في ظل تحكم الغرب ورعايته. ويحسب أجاويد أن تركيا لو أخذت خطوة في الوقت المناسب لكانت الاجتماعات التي عقدت لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تتم الآن في أنقرة أو إسطنبول (توتانك، 1991: ص. 297).

ومن الخطوات المهمة التي اتخذها حزب اليسار الديمقراطي على صعيد القضية الفلسطينية، أثناء وجوده في المعارضة في المجلس النيابي، الزيارةُ التي قام بها بين العاشر والثالث عشر من نيسان عام 1995م لكلٍ من إسرائيل وفلسطين؛ والتقى أجاويد حينها برئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وأكد في اللقاءات التي أجراها على أنه كما تحتاج تركيا إلى إسرائيل آمنة في المنطقة، فإن إسرائيل تحتاج تركيا آمنة في المنطقة أيضًا. وأعرب أجاويد عن اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وإيمانه بإمكانية حلها من خلال قيادة رشيدة في هذه المرحلة. وفي جولته في المسجد الأقصى أثناء

زيارته التقى بإمام المسجد الذي قال: «نأمل أن يستضيفكم عرفات في القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل القريب»، ورد عليه أجاويد «أنا متأكد من تحقق ذلك»[36]. إن تصريحات أجاويد هي جواب مهم على التساؤل حول إيمانه بإمكانية حل القضية الفلسطينية.

امتعض أجاويد من خطاب السفير الإيراني، الذي تمت دعوته إلى أمسية القدس التي نظمتها بلدية سنجان في شباط عام 1997م، ومن تعليق صور قادة حزب الله وحماس في قاعة الأمسية، وانتقد حكومة حزب الرفاه في ذلك الوقت. كما عبر أجاويد عن 0أسفه الشديد على الإهانات التي وجهت مرارًا وتكرارًا إلى ياسر عرفات في الاجتماع، ووصف حركتي حماس وحزب الله بالبلاء على النضال الذي قام به الشعب الفلسطيني لأجل قضيته. كما اعتبر أجاويد في تصريحه حماس وحزب الله منظمتين إرهابيتين، وأدان الحكومة بدعم الإرهاب لسماحها بتعليق صور قاداتهما[37]. وكان التصريح الذي قام به أجاويد حينها يتوافق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حماس، حيث وصفت الولايات المتحدة المقاومة الوطنية التي دشنتها حماس ضد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بالأعمال الإرهابية، وأضافتها إلى لائحة الإرهاب[38]. لم تظهر حماس بشكل قوي على الساحة الفلسطينية رغم قدم جذورها التاريخية حتى بدء الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وفيما يراها البعض حركةً استطاعت الوصول إلى الحكم بعد جهد حثيث (ييلماز، 2009: ص. 342-343)، يعتبرها آخرون واحدةً من الحركات الإسلامية التي رأتها إيران والكويت والسعودية في أواخر الثمانينيات، ومنذ حرب الخليج الثانية 1991، بديلًا عن منظمة التحرير الفلسطينية (بولوت، 2016: ص. 76). وبإمكاننا رؤية توجه أجاويد وحزب اليسار الديمقراطي الرافض للمنظمات المشابهة لحماس وحزب الله، التي تجعل من الخطاب الإسلامي أولوية في توجهات القادة الآخرين الذين تزعموا الحزب بعد ذلك. وبالإضافة إلى معارضة أجاويد لحماس وحزب الله وتصنيفه لهما بالمنظمتين الإرهابيتين، بإمكاننا أن نرى أن اللغة الحادة التي

36/ أجاويد يلتقي بعرفات ووسائل الإعلان, صحيفة مليت, (14.04.1995). تاريخ الاسترجاع. (21 – 6 - 2016)
37/ أجاويد: اطردوا السفير الايراني حالًا، صباح، (04.02.1997). تاريخ الاسترجاع (22 -6- 2016).
38/ حركة المقاومة الإسلامية حماس، الجزيرة التركية، (20.02.2014)، تاريخ الاسترجاع .(22 6-- 2016)

استعملها في إدانة الشعارات التي وُجّهت ضد عرفات في الاجتماع أعلاه تأتي من اعتقاده أن عرفات باعتباره قائدًا لمنظمة التحرير الفلسطينية هو المكلف والوحيد القادر على حل القضية الفلسطينية. بل وصرح أجاويد أن الطريق لحل القضية الفلسطينية تمر عبر عرفات.

وفي حين شغل أجاويد منصب رئيس الوزراء، أو نائب رئيس الوزراء في الحكومات التي شُكلت بين 30 حزيران 1997م و3 تشرين الثاني 2002م، شغل إسماعيل جام من حزب اليسار الديمقراطي منصب وزير الخارجية طوال هذه الفترة. وفيما يخص الشرق الأوسط أكد برنامج الحكومة على الاستمرار بالسياسات السلمية والمتوازنة، وتطرق إلى تقوية العلاقات بالدول العربية والإسلامية في المنطقة، لما بينها وبين تركيا من روابط تاريخية (نذير أوغلو وييلماز، 2013) وبعد وقت قصير من تعيين أجاويد نائبًا لرئيس الوزراء، اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مجموعة من السياسات والقرارات أزعجت أنقرة، التي تعتقد بأن هذه السياسات والقرارات وجهت ضربة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي هذا السياق أكد أجاويد في تصريح أدلى به بأن سياسات حكومة نتانياهو تعقد الأوضاع.

وفي لقاء تلفزيوني لوزير الخارجية إسماعيل جيم عام 1998م، وضح أن كيفية إسهام تركيا في عملية السلام بشكل أكبر تمر من خلال إقامة العلاقات مع دول المنطقة، كما تطرق إلى الأفضلية التي تتميز بها تركيا عن دول المنطقة من حيث العلاقات الجيدة التي تتمتع بها مع كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي (وزارة الخارجية، 1999: ص. 255). تبنت تركيا في هذه الفترة إبقاء العلاقات مع كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سياسةً للدولة. حيث كان جيم يرى أن العلاقات الجيدة مع كلا الطرفين ستسهم إيجابيًا في عملية الحل. لقد شهدت هذه الفترة التي كان اليسار الديمقراطي فيها حاكمًا نهاية عملية السلام أوسلو عام 2001م، نتيجة لعدم متابعة المباحثات الجارية في كامب ديفيد وتعثرها، (بايراكتار، 2013: ص. 259). لقد كان من المتوقع أن يحسن إنشاء حكومة إيهود باراك عام 1999م العلاقات، وتؤثر إيجابيًا على عملية السلام، إلا أن تصاعد حدة العنف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ووصول الحكومات اليمينية

إلى الحكم في إسرائيل، أثّر سلبًا على عملية السلام (كيريشتشي، 2002: ص. 178-179). وبإمكاننا في هذا السياق ملاحظة مدى وعورة الطريق الذي تمر به العلاقات.

أرسلت إسرائيل بعد معرفتها بنية عرفات زيارة تركيا في آب عام 2000م رسالة إلى تركيا، أبدت فيها عدم رغبتها بلعب عرفات وتركيا دور الوسيط في المحادثات، وذكّرت بالتصريح الذي قدمته في كامب ديفيد الذي أعلنت فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوسيط الوحيد بينهما. كما أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك رسالةً إلى أجاويد قبل تلك البرقية بعشرة أيام عبر فيها عن امتعاضه من موقف عرفات، ونستطيع أن ندرك كم أزعجت زيارة عرفات إلى أنقرة الحكومة الإسرائيلية، ومدى رفض الإسرائيليين للعب أجاويد دور وساطة بين الطرفين. وقد كانت الغاية من زيارة عرفات لتركيا حثها على إقناع إسرائيل باستئناف المفاوضات. وفي مقابل هذا الطلب قال أجاويد «نحن نعترف بالدولة الفلسطينية منذ عام 1988م، ولدينا سفارة فلسطينية في أنقرة أيضًا»، وتعهد بنقل رؤى عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك. وعند سؤال عرفات فيما إذا كان يود من تركيا لعب دور الوسيط، قال «طبعًا نعم»، وألقى اللوم على إيهود باراك في عدم التوصل إلى اتفاق سلام في اجتماعات كامب ديفيد. وفي تصريح لوزير الخارجية إسماعيل جيم، نسب الرجل اسم القدس إلى الدولة العثمانية، ورأى أن ذلك يحمّل تركيا مسؤولية أكبر لإحلال السلام. عند زيارة عرفات إلى تركيا عام 1979م، كان أجاويد يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء أيضًا، أما سبب زيارة عرفات إلى أنقرة هذه المرة فهو إيمانه بقدرة وساطة أجاويد على إعادة سكة المحادثات، بعد أن أفشلها إيهود باراك في كامب ديفيد. إذ نرى أن المعرفة القديمة بين عرفات وأجاويد، والانطباعات الإيجابية المرتبطة بذلك، كانت عوامل مؤثرة في ثقة عرفات بتركيا.

وقد أعلن الوزير الفلسطيني نبيل شعث، في تصريح له، أن تركيا ستأخذ دور النرويج التي استضافت مباحثات أوسلو التي فتحت الطريق لمفاوضات السلام عام 1992م. والتقى شعث في زيارته أجاويد وإسماعيل جيم، وتحدث عن معارضة تركيا لإسرائيل، وعما بذلته من أجل تحقيق طلب فلسطين إرسال قوة حفظ سلام دولية.

وأبدى أجاويد خلال شغله لمنصب رئيس الوزراء أسفه تجاه المآل الذي وصل إليه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبيّن أن استخدام إسرائيل للقوة المفرطة سيؤثر سلبًا على المنطقة بما في ذلك تركيا. وفي المقابلة التي أجراها أجاويد مع صحيفة هآرتز الإسرائيلية أبدى استعداده لجلب الأطراف للتفاوض على الحل، ووضح أن دوره لن يكون الوساطة بين الطرفين، بل تأمين الظروف الملائمة لنجاح المفاوضات. وأبدى آرييل شارون رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي، في اتصال هاتفي أجراه مع أجاويد، قبوله لعرض استضافة المحادثات بين الطرفين، لكن بشرط توقف الفلسطينيين التام عن أعمال العنف. في حين وضح أجاويد ضرورة إيجاد مناخ ملائم للمباحثات لإسرائيل التي رفضت وساطة تركيا في حل القضية الفلسطينية. ووصفت إسرائيل النضال الذي يخوضه الفلسطينيون بأعمال العنف.

وفي تصريح أدلى به أجاويد في 7 كانون الأول عام 2001م، أوضح أن إسرائيل بصدد شنّ حرب على الأراضي الفلسطينية، وفضح ما قاله له شارون بوضوح عن رغبته بالتخلص من عرفات، كما قال إنه وضح لشارون عدم قدرة أحد على ملء مكان عرفات، وأن المشكلة ستسوء بشدة إذا ما غاب عرفات عن الساحة، وأن عرفات قام بكل ما يمكنه فعله. وعند السؤال عن رأي نتنياهو بهذا التحول، أوضح بأن الأشخاص الذين قاموا بهذا التصريح لم يقصدوا عرفات بشكل شخصي بل كانوا يتحدثون عن نظام عرفات. كما أن أجاويد شدد على وجوب وضع حد للإرهاب قبل لعب تركيا لدور الوساطة، ليوضح بقوله ذلك رؤيته لأنشطة المقاومة بوصفها أعمالًا إرهابية. وعند سؤال عرفات عن التصريحات التي أدلى بها أجاويد قال: «أود أولاً أن أشكر صديقي القديم على فضح خطة شارون التي تستهدف شخصي، بل كل الشعب الفلسطيني. إنني قائد الشعب الفلسطيني المنتخب، وأريد من الشعب التركي أن يستمر بدعمه لنا في هذه المرحلة الحرجة». كما أعرب في تصريحه عن رغبته بمساعدة تركيا في التطبيق الفوري لمضمون الاتفاقيات الموقعة في أوسلو ومدريد. كما أفصح عن انطباعه الإيجابي حيال الوساطة التي نفذها أجاويد للوصول إلى الحل من خلال دعوته لعرفات وشارون إلى أنقرة للتباحث (بايراكتار، 2003: ص. 282-288). وإن دفاع أجاويد عن عرفات في لقائه مع شارون، وكشفه

لتفاصيل اللقاء قابله الطرف الفلسطيني بإيجابية. والنظرة الإيجابية التي أعلنها عرفات حيال سياسة أجاويد، ووصفه بالصديق، ورغبته برؤية أنقرة كوسيط يوضح أن السياسة التي انتهجها أجاويد في هذا الإطار كانت إيجابية بالنسبة لفلسطين.

ومن الخطوات المهمة التي اتخذها إسماعيل جيم على صعيد القضية الفلسطينية، الاجتماع الذي عقده في 25 نيسان عام 2002م مع وزير الخارجية اليوناني باراندريو بحضور شارون وعرفات، وإقناعه للأطراف باتخاذ بعض الخطوات على طريق السلام[39]. ورغم مرور العملية بمرحلة صعبة ومن أجل اتخاذ خطوات جادة على طريق تحقيق السلام آثر إسماعيل جيم، على الرغم من الماضي الإشكالي بين تركيا واليونان وبهدف إيصال رسالة بإمكانية الوقوف معًا، التعاون مع باراندريو ومحاولة إيصال رسالة السلام إلى طرفي فلسطين وإسرائيل.

مرحلة ما بعد أجاويد

أطلق حزب اليسار الديمقراطي في بيانه الانتخابي، الذي أصدره عشية الانتخابات العامة عام 2002م، وصف «الثورة الصامتة» على السياسات والمواقف التي اتبعها خلال فترات حكمه. وتحت عنوان «سياسة خارجية إقليمية التوجه تنطلق من المصلحة الوطنية»، تطرّق الحزب لأول مرة للقضية الفلسطينية في سياق السياسة الخارجية. في بيانه الانتخابي أبدى الحزب اهتمامه الكبير بتأمين السلم والأمن الدوليين وحمايتهما، وارتأى في هذا الإطار الوجوب الفوري لإحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين، كما لفت الأنظار إلى الجهود الحثيثة التي بذلها في سبيل الوصول إلى حل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (حزب اليسار الديمقراطي، 2002: ص. 177-178).

39/ روح إسطنبول، صحيفة مليت، (26. 04. 2002). تاريخ الاسترجاع . (27.01.2017)

لقد تميز هذا البيان الانتخابي عام 2002م عن بقية البيانات الانتخابية بالتطرق لأول مرة بشكل خاص للقضية الفلسطينية في سياق سياسة الحزب في الشرق الأوسط، كما شدد على وجوب ضمان حقوق الشعب الفلسطيني. ورغم بقاء أجاويد خارج المجلس النيابي في هذه المرحلة، لم تغب جهوده لأجل القضية الفلسطينية عن اهتمام دول المنطقة الأخرى. وإن المكالمة التي أجراها الرئيس السوري بشار الأسد مع أجاويد في عام 2004م، آخر سنة في حياته السياسية، قال فيها «لطالما قدرت الدعم الذي قدمه أجاويد للقضية الفلسطينية»[40] تمثل دليلًا دامغًا يثبت هذه الفرضية.

أصبح زكي سيزير رفيق درب أجاويد رئيسًا عامًا لحزب اليسار الديمقراطي في المؤتمر الحزبي الذي عقد عام 2004م (كارتال، 2006: ص. 138). وفي عام 2007م وجه زكي سيزير انتقادات لاذعة إلى أردوغان لدعوته رئيس الوزراء الفلسطيني المحسوب على حركة حماس لزيارة تركيا أثناء القمة العربية في الرياض، ووجد هذه الدعوة خطوة خاطئةً في وقت كان مشروع قرار إدانة الإبادة الأرمنية المزعومة حاضرًا. وأكد سيزير، في تصريح مكتوب، على الصدق الذي لطالما ميز الدعم التركي للإخوة الفلسطينيين، وقال مُبديًا استياءه من سياسات الحكومة: «لكن هذا الدعم لم يصل يومًا إلى هذا المستوى الذي سيضر بالمصالح التركية والفلسطينية معًا»[41]. وإذا نظرنا إلى هذا التصريح الذي أدلى به سيزير، نلاحظ استمراره على نهج أجاويد المناهض لحماس في إدارة سياسة حزب اليسار الديمقراطي. وذلك رغم تراجع العمل العسكري لدى حماس بعد انتخابات عام 2006م، حيث حصلت الحركة على دعم سياسي وشعبي كبيرين، وصلت من خلالهما إلى مستوى جديد من القوة والتمكن (أيهان، 2009: ص. 131). في مقابل هذا التغير والدعم الذي قدمه الفلسطينيون لحماس، لم تتغير وجهة نظر حزب اليسار الديمقراطي المناهضة لها.

حصل حزب اليسار الديمقراطي وبعد الضغوطات الشعبية على ثلاثة

40/ اتصلَ بأجاويد وسأله عن ذكرياته, صحيفة مليت, (08.01.2004). تاريخ الاسترجاع (15.6.2016).

41/ انتقادٌ من سيزير للرئيس المحسوب على حماس, إنترنت خبر, (31.01.2007). تاريخ الاسترجاع (11 .(6.2016.

عشر نائبًا عنه في انتخابات عام 2007م في قوائم حزب الشعب الجمهوري، ليمثلوا إثر ذلك حزب اليسار الديمقراطي في المجلس النيابي (أيكول، 2009: ص. 201). وفي حين شغل زكي سيزير منصب الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي خلال هذه الفترة، قدم الرجل في 11 نيسان عام 2009م استقالته، وترك منصب الأمين العام[42]. وبعد استقالة سيزير أقام الحزب مؤتمرًا استثنائيًا في 17 أيار عام 2009م ليتعين على إثره معصوم توركر أمينًا عامًا للحزب[43]. ومن أهم الحوادث التي شهدتها تركيا في عهد معصوم توركر، الهجوم الذي شنه سلاح البحرية الإسرائيلية على سفينة مافي مرمرة في 31 أيار عام 2010م، التي خرجت في رحلتها تحمل شعار «وجهتنا فلسطين وحمولتنا دعمٌ إنساني». وقد قتل الجنودُ الإسرائيليون في هذا الهجوم تسعة متطوعين أتراك كانوا على متن السفينة، فيما جرح ما يزيد عن خمسين متطوعًا من جنسيات مختلفة[44].

وقد كان رئيس حزب اليسار الديمقراطي معصوم توركر التقى عام 2009م، وقبل حادثة مافي مرمرة، بالسفير الإسرائيلي في أنقرة، وشارك توركر معه رؤى حزب اليسار الديمقراطي بخصوص العلاقات التركية الإسرائيلية والفلسطينية. وقال توركر «إن حزب اليسار الديمقراطي يدعم سبل السلام، وإن تركيا لم تتوانَ يومًا عن دعم إسرائيل، كما لعبت دورًا ملطفًا بين إسرائيل والشعب الفلسطيني وجيرانها»، وتابع في حديثه كالتالي:

"لقد لعبت تركيا إلى اليوم دورًا في تلطيف التوترات بين إسرائيل والشعب الفلسطيني أو الدول المجاورة مثل لبنان، والأردن، وسوريا ومصر. ورغم ظهور بعض ردات الفعل المختلفة استجابة لبعض المواضيع الحساسة. تعتقد تركيا في إطار تحقيق حل سلمي وجوب اتباع إسرائيل لسياسة منضبطة في إدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها خاصة أراضي الإسكان. ولا نقول ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة، بل بغرض المساهمة في الإرساء الفوري لعملية السلام"[45].

42/ زكي سيزير استقال من حزب اليسار الديمقراطي, إن تي في، (11.04.2009). تاريخ الاسترجاع (20 Haziran 2016).

43/ معصوم توركر رئيسًا جديدًا للحزب, صحيفة صباح, (17.05.2009). تاريخ الاسترجاع (20 .6.2016).

44/ قصة حياة فلسطين منذ 1915م إلى اليوم, الجزيرة، (30.09.2015). تاريخ الاسترجاع .(23 .6.2016)

45/ حزب اليسار الديمقراطي نصيرٌ للصلح, جوفيرجين إيفي, (17.07.2009). .(18 .6.2016)

وفي مقابلة التقى فيها معصوم توركر الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي مع رئيسة اتحاد رجال ونساء الأعمال الصناعيين الأتراك نيزاكيت أمينة أتاسوي، في هذه الفترة، قال التالي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية:

«لقد تم التعامل مع القضية الفلسطينية في تركيا من وجهة نظر دينية لسنوات عديدة، وإن التعريف بها من وجهة نظر علمانية يعد غاية في الأهمية بالنسبة للشعب الفلسطيني أولاً، وبالنسبة لبلدنا المتأثر بالمكانة السياسية لفلسطين ثانيًا. إن القضية الفلسطينية هي قضية مجتمع مسلم لم يجد سكينته بعد تشظي الإمبراطورية العثمانية، يخوض بسبب فقدانه استقلاله وحريته معركته التحررية. وإن هذه القضية تخص كل المسلمين في جميع أنحاء العالم. يجب أن يعلم الجميع جيدًا أن حل القضية الفلسطينية سيحل العديد من المشكلات في الشرق الأوسط[46]".

إن النظر إلى القضية الفلسطينية والتفكير بحلها من منظور علماني كما ذكر توركر في كلمته، كان قد تكلم أجاويد عنه مراتٍ عديدةً قبل قيام الدولة الفلسطينية وبعدها. وقد استمر معصوم توركر على نهج أجاويد في اعتبار العلمانية شرطًا لحل القضية الفلسطينية.

شارك معصوم توركر الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي في اجتماع الهيئة العامة لاتحاد مناصري الغابات السابع عشر، وتطرق في كلمته إلى القضية الفلسطينية مدينًا المذابح التي قامت بها إسرائيل، ومنوهًا إلى أن دول الغرب كانت ترى في تركيا دولة مركزية قادرة على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، إلا أنها أضاعت فرصتها في لعب هذا الدور. أما سبب ذلك فربطه توركر بعدم وجود سفراء أتراك في إسرائيل، ومصر، وسوريا، ووجه انتقادات لاذعة للحكومة بسبب سحب سفرائها. كما ذكّر بالضحايا المسلمين الذين يقتلون كل يوم في فلسطين، وأدان الصمت الوقح عن قتل الفلسطينيين[47]. وانتقد معصوم توركر في تصريحه السياسات التي انتهجتها الحكومة التركية في الشرق الأوسط،

46/ توركر: يجب حل القضية الفلسطينية، صحيفة مليت، (20.12.2014)،.(23.12.2016)

47/ رئيس حزب اليسار الديمقراطي توركر: لم يحرك أحدٌ ساكنًا إزاء مقتل الفلسطينيين، هورسيس، (18.07.2014)،(23.6.2016).

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

تم انتخاب أوندر أكساكال خلفًا لمعصوم توركر بصفته الأمين العام السادس لحزب اليسار الديمقراطي في المؤتمر الاستثنائي للحزب، الذي عقد في 13 كانون الأول عام 2015م[48]. وما زال أكساكال على رأس عمله إلى الآن كرئيس عام لحزب اليسار الديمقراطي. لم نجد أي تصريح أو فعالية أو لقاء شارك فيه أكساكال، الذي مرّ على ترؤسه للحزب أكثر من سنة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولقد تقدمتُ أثناء إعداد هذه الدراسة بطلب إلى مركز الحزب العام أردت فيه مقابلة الأمين العام، والسكرتير العام، ومعاون الأمين العام المسؤول عن العلاقات الخارجية بخصوص القضية الفلسطينية، إلا أن الطلب لم يقابل بالإيجاب ولم تتم المقابلة. وبعد عدم تلقي جواب لطلبي، أرسلت أسئلة المقابلة المفترضة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ولم أتلقّ جوابًا خلال ستة أشهر، وتُرك الباحث المسؤول عن إجراء الدراسات حول القضية الفلسطينية بدون أي جواب. وفي ظل الطلبات التي تركت دون إجابات، زرت بنفسي المركز العام لحزب اليسار الديمقراطي، وقدمت طلبًا بنفسي لإجراء مقابلة وطرح بعض الأسئلة حول القضية الفلسطينية، إلا أن هذه المحاولة لم تؤت أكلها.

بإمكاننا أن نرى أن كل من زكي سيزير، ومعصوم توركر، بعد أجاويد قاما بتوضيح آرائهما حول القضية الفلسطينية في العديد من المناسبات. إلا أننا لم نستطع أن نفهم كيف للأمين العام الجديد وإدارة الحزب، حزب اليسار الديمقراطي، حزب بولنت أجاويد، أن يتجنبوا مشاركة سياساتهم المتعلقة بالقضية الفلسطينية في ظل الرؤية السياسية الحديثة للحزب؟ وكيف يمكن تفسير تجاهلهم لأسئلة الباحثين، وقنوات تواصلهم المتعلقة بهذه القضية لأشهر عديدة؟ إن عدم الاكتراث بدراسة يتم إجراؤها على الصعيد الأكاديمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وعدم الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا السياق يعد إفناءً للجهود والسياسات التي بذلها حزب اليسار الديمقراطي وأجاويد لسنين عديدة لأجل القضية الفلسطينية.

48/ سيرة حياة الرئيس أوندر أكساكال، (10.6.2016).

خاتمة

لقد حاز حزب اليسار الديمقراطي بقيادة أجاويد على مكانة مهمة في الحياة السياسية التركية. كما أن المناصب التي شغلها بولنت أجاويد، القائد المؤسس لحزب اليسار الديمقراطي، في ماضيه السياسي من زعامة حزب الشعب الجمهوري ورئاسة مجلس الوزراء، جعلته منذ تأسيسه حزبًا لافتًا للانتباه. إن النتائج التي حصدها حزب اليسار الديمقراطي في الانتخابات النيابية عام 1987م بعد سنتين من تأسيسه أخذت صدًى واسعًا أيضًا، حتى على الصعيد الخارجي.

كما أحدث أجاويد جدلًا واسعًا بين الديمقراطيين الاشتراكيين، وقد اتهمه خصومه الذين عاصروه على امتداد عمله السياسي بالوقوف خلف انقسام الديمقراطيين الاشتراكيين، وانسحابهم من الميدان السياسي (جارديان، 01.12.1987؛ نيو يورك تايمز، 01.12.1987). ولم تقتصر هذه الادعاءات التي انتشرت منذ تأسيس حزب اليسار الديمقراطي على جذب الانتباه للماضي السياسي لأجاويد على الصعيد الوطني فقط، بل امتدت لتصل إلى الميدان السياسي الدولي.

لقد بدأت البنية الأيديولوجية لحزب اليسار الديمقراطي بالنضوج ضمن حركة المعارضة الداخلية في حزب الشعب الجمهوري، التي قادها أجاويد أثناء تزعمه للحزب. إذ بدأت الحركة داخل حزب الشعب الجمهوري تحت اسم يسار الوسط، وأخذت تتطور إلى أن سميت حركة اليسار الديمقراطي مع تأسيس الحزب. وأكد أجاويد أن الأيديولوجيا الأساسية للحزب لا تعود جذورها إلى الماركسية، وإنما تهدف إلى إيجاد مفهوم ديمقراطي اشتراكي وطني معاصر يراعي خصائص المجتمع التركي. وإن كان أجاويد لا ينسب الأيديولوجيا التأسيسية لحزبه إلى جذورٍ ماركسية، فإنه يتخذ من مفهوم الدولة العلمانية أساسًا لأيديولوجيته؛ وقد ظهر ذلك في مواقفه من القضية الفلسطينية قبل مرحلة

قيام الدولة وأثناءها. وقد أشار أجاويد في عدة تصريحات له بعد تأسيس حزب اليسار الديمقراطي إلى وجوب تأسيس دولة فلسطينية ذات بنية علمانية، إلا أنه لم يتفرّد بطرح هذه الفكرة، فقد أشار إدوارد سعيد في كتابه القضية الفلسطينية إلى أن الحلم والخيال الفلسطيني والقيم التي يحملانها تسمو على الصراعات بين الدول العربية الأخرى، وقد قيم القضية من إطار علماني بعد أن نوه بالتجديد الحقيقي الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية بما تبنته من فكرة إنشاء دولة ديمقراطية وعلمانية (سعيد، 1980: ص. 164). وإذا أردنا أن نقيم توجه الحزب وأجاويد بشكل عام، فإن المنهج الأيديولوجي الذي تبنوه لحل القضية الفلسطينية يهدف إلى إيجاد دولة علمانية جديدة في الشرق الأوسط.

وبينما شدّد أجاويد في تصريح له عام 1986م، في الفترة التي كان فيها الحزب خارج مجلس النواب، على ضرورة تأسيس الدولة الفلسطينية، اقترح في كلمة أخرى عام 1989م إنشاء دولة علمانية فيدرالية أو كونفيدرالية تؤمن المساواة والعدل لكلا الشعبين؛ وأكد أجاويد في هذا السياق على احتمالية عيش كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في دولة مشتركة. كما لاحظنا اقتراحه للنموذج نفسه لحل المشكلة القبرصية بعد عملية السلام العسكرية في قبرص. ويمكن القول إن هذا النموذج كان بالنسبة لأجاويد حلاً بديلاً أكثر منه حلاً نهائيًا للقضية، حيث يؤكد أجاويد في الوقت نفسه على أن إنشاء دولة فلسطينية علمانية مستقلة وحدَها هو حل للقضية الفلسطينية. لم يكرر أجاويد النموذج الفيدرالي أو الكونفيدرالي الذي دعا إليه بدايةً بعد أن وصل إلى الحكم، ليرسو رأيه بعد ذلك على أن إنشاء دولة مستقلة هو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية.

لقد شارك حزب اليسار الديمقراطي طوال الفترة الممتدة من عملية السلام أوسلو حتى مباحثات كامب ديفيد، التي تعتبر واحدة من أهم المراحل في تاريخ القضية الفلسطينية، من خلال دعم الحكومة الخامسة والخمسين للجمهورية التركية كشريك في الحكم، ليتفرد بعد ذلك بتأسيس الحكومتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين وحده. كما تولى إسماعيل جيم مهام وزير

الخارجية في هذه المرحلة، وشغل أجاويد الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الخامسة والخمسين، ومنصب رئيس الوزراء في الحكومتين التاليتين. وقد استمرت السياسات المتعلقة بالعلاقات مع إسرائيل بوصفها استمرارًا لسياسات الدول السابقة، سواء أثناء مشاركة الحزب بالحكم أم أثناء تفرده به. لقد حازت التصريحات التي أجراها أجاويد حول الإبادة التي تنتهجها إسرائيل بحق الفلسطينيين صدًى واسعًا في أواخر عهد حكومته. لكن حزب اليسار الديمقراطي أدار سياسة متوازنة في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية خلال وجوده في الحكم.

أما الفترات التي أمضاها الحزب في المجلس، فقد شهدت توجه أجاويد إلى انتقاد السياسات المتبعة حينها، خصوصًا خلال حكم حزب الرفاه، حيث صنف حماس وحزب الله بالمنظمات الإرهابية. وإن الرئيس اللاحق للحزب بعد أجاويد، زكي سيزير، وإن كان لم يكرر هذا التصنيف، قد انتقد دعوة الحكومة قائد حماس لزيارة تركيا. من الممكن القول إن ردّات الفعل هذه من أجاويد وحزب اليسار الديمقراطي بشكل عام تعود إلى الأيديولوجيا اليسارية التي يعتنقونها، والحساسيات الموجودة فيما يخص العلمانية. حيث يمكن أن تفسر ردات فعل الحزب النقدية أثناء وجوده خارج المجلس، وأثناء وجوده في صفوف المعارضة، من خلال الأسباب السابقة. كما نرى أن الأيديولوجيات التي يعتنقها حزب اليسار الديمقراطي ومفهوم الدولة العلمانية الذي يؤمن به، حالت دون ترحيبه بانتقال الحكم من منظمة التحرير الفلسطينية إلى حماس. وإذا ما نظرنا إلى المسألة من منظور إسلامي، فإن أجاويد فضّل رسم الحمامة ليكون شعارًا لحزب اليسار الديمقراطي لما يحمله من معانٍ دينية وثقافية رمزية (تشولاك, 2016: س. 238). وعند النظر للأمر، فرغم قيام أجاويد بالتأكيد على مبدأ العلمانية والتشديد عليه في بنية الدولة والأيديولوجيا الأساسية، نرى وجود شعارٍ مرتبط بمعانٍ إسلامية في إشارة الحزب.

لقد انخفض عدد الأصوات التي حصل عليها أجاويد من نسبة 22% أثناء حكمه إلى نسبة 2% في انتخابات واحدة، ولم يصل الحزب منذ عام 2002م لفرصة الحصول على الأصوات الكافية لدخول المجلس. تعاقب ثلاثة رؤساء

للحزب بعد أجاويد، وما زال أوندر أكساكال الذي انتخب في كانون الأول عام 2015م على رأس عمله في زعامة الحزب. ولم يقم الرئيس الجديد للحزب بأي تقييم حول القضية الفلسطينية حتى الآن. ولا أعتقد شخصيًا أن الرئيس الجديد الذي عمل في العديد من المواقع في الحزب طوال سنوات، سيأخذ موقفًا مخالفًا لمنهج الحزب المعهود بخصوص القضية الفلسطينية. أما القول بأن سبب ذلك هي الأيديولوجيات والمقاربات النابعة من الأيديولوجيا السياسية للأحزاب يسارية الرؤى عامة فسيكون تفسيرًا صحيحًا. إن حزب اليسار الديمقراطي كحزب معتنقٍ للأيديولوجيا اليسارية، وكحزبٍ يعرف عنه التوجه اليساري، ينظر للأحزاب والأطر الإسلامية الموجودة في فلسطين بشكل يختلف عن نظرته للأحزاب والأطر ذات البنية الأكثر علمانية. وإن رؤى أجاويد وأفكاره المتباينة حيال حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية من أوضح ما يثبت هذا الطرح.

- **قائمة المصادر والمراجع**

أري، ت. (2001). سياسة تركيا الشرق أوسطية بعد ال2000م. بال, ي. (إيد). السياسة الخارجية التركية على أبواب القرن الواحد والعشرين.

أيهان، ف. (2009، تموز). «حماس: الإسلام السياسي في المقاومة الفلسطينية». دراسات الشرق الأوسط. المجلد الأول. العدد الأول، سس. 99-134.

أيكول, هـ. (2009). سيرة إغلاق الأحزاب السياسية في تركيا. أنقرة: إيمجي

باساليل, ي. (2000). التاريخ اليهودي. إسطنبول: يونيفيرسال.

بايراكتار, ب. (2013): عملية أوسلو للسلام, مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية, 1991-2000. إسطنبول: كوري.

بايراكتار, لا. (2003). أعراف, الشرق الأوسط من صلح أوسلو إلى انتفاضة الأقصى, إسطنبول: أيكيري.

بيربير أوغلو, ج. ن. (1997). إدارة الحزب السياسية. إيسكي شهير: جامعة الأناضول.

بيلا, ف. (2001). فينيكس, مولد أجاويد من جديد. إسطنبول: دوغان

بولوت, ف. (2016). الحلم الفلسطيني, سبع سنوات في الزنزانة الإسرائيلية. إسطنبول: بيرفين.

حزب الشعب الجمهوري. (1976). تصريحات أجاويد. أنقرة: حزب الشعب الجمهوري.

تشولاك, م. (2016). بولنت أجاويد ذو البشرة السمراء. إسطنبول: إيليتيشيت.

تشوبوكتشو, م. (2004م). فلسطيننا, تاريخ مقاومة. إسطنبول: ميتيس.

الانتخابات العامة في 29 تشرين الثاني 1987م في أعين الإعلام الخارجي.

(1987). أنقرة: كورتولوش

خطاب إسماعيل جيم وزير الخارجية وبياناته وتصريحاته (حزيران 97-نيسان 99). (1999). أنقرة: وزارة الخارجية.

حزب اليسار الديمقراطي. (1987). البيان الانتخابي لحزب اليسار الديمقراطي عام 1987م. أنقرة: سيسيتيم.

حزب اليسار الديمقراطي. (1991). البيان الانتخابي لحزب اليسار الديمقراطي عام 1991. أنقرة: حزب اليسار الديمقراطي.

حزب اليسار الديمقراطي (1995). البيان الانتخابي لحزب اليسار الديمقراطي عام 1995م. أنقرة: حزب اليسار الديمقراطي.

حزب اليسار الديمقراطي. (19991). البيان الانتخابي لحزب اليسار الديمقراطي عام 1999. أنقرة: حزب اليسار الديمقراطي.

حزب اليسار الديقراطي. (2002). البيان الانتخابي لحزب اليسار الديمقراطي عام 2002. أنقرة: سيستيم

حزب اليسار الديمقراطي. (2003). برنامج حزب اليسار الديمقراطي. أنقرة: حزب اليسار الديمقراطي.

حزب اليسار الديمقراطي. (2015). البيان الانتخابي لحزب اليسار الديمقراطي عام 2015. أنقرة: حزب اليسار الديمقراطي.

أجاويد, ب. (1973). يسار الوسط. أنقرة: تيكين.

أجاويد, ب. (1984). الحرية والاستقلال. قبرص: بريد قبرص والكلمة.

أجاويد, ب. (1990). تركيا في ضوء العالم المتغير. إسطنبول: تيكين.

أجاويد, ب. (1993). مدحت باشا والخط الزمني للاقتصاد التركي. أنقرة:

سيستيم أوفسيت.

أجاويد, ب. (2010). اليسار الديمقراطي. إسطنبول: بنكم العمل التركي.

إيرهان, تش. «الانتفاضة». أوران, ب. (إيد.). (2003). السياسة الخارجية التركية (المجلد الثاني, 1980-2001). إسطنبول: إيليتيشيم.

إيرتوسون, إي. (2013). سياستنا بخصوص فلسطين, من كامب ديفيد إلى مرمرة الزرقاء. إسطنبول: كانكوس.

فرات, م. وكوركتشو أوغلو, أو. (2003). «1980-90: تركيا في ظل الضغط الغربي-2, العلاقات مع الشرق الأوسط». أوران, ب. (إيد.). (2003). السياسة الخارجية التركية (المجلد 2, 1980-2001). إسطنبول: إيليتيشيم.

كاهرامان, هـ.ب. (1993). الديمقراطية الاجتماعية وأحزابها في تركيا. أنقرة: إيمجي.

قاسم, ك. (2001). العلاقات التركية الإسرائيلية: شراكة استراتيجية بين قوتين إقليميتين. بال. إي. (إيد.). السياسة الخارجية التركية على أبواب القرن الواحد والعشرين. إسطنبول: ألفا.

كاينار, م. ك. (2007). الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري 1923-2006. أنقرة: إيمجي.

كيريشتشي, ك. (2002). مستقبل السياسة الشرق أوسطية في تركيا. روبين, ب وكيريشتشي, ن. (إيد.). السياسة الخارجية التركية اليوم. إسطنبول: جامعة البوسفور

كول أوغلو, أو. (2001). من هو أجاويد هذا. إسطنبول: بويوت.

كونور ألب, إي. (2013). أجاويد والقومية. إسطنبول: توجان.

نذير أوغلو, إي. ويلماس, ت. (2013). برامج الحكومات وجلسات الجمعية

العامة المجلد التاسع (30 تشرين الأول 1995 _ 11 كانون الثاني 1999). أنقرة: دار طباعة مجلس الأمة التركي الكبير.

أوكسوز, م. (1976). كيف ينظر العالم إلى أجاويد. إسطنبول: تيكين.

سعيد, إي. ر. (1980). المسألة الفلسطينية. نيو يورك: فينتيج.

شيشميك, إي. (2005). سياسة تركيا الشرق أوسطية. إسطنبول: الساعة الرملية.

تاشكن, هـ. (2008). تركيا المحصورة في الأرض الموعودة, إسطنبول: أبيض وأسود.

أونالان, ل. وجوكديمير أ. أ. (2012). بيت المقدس. إسطنبول: ميليك.

مجلة تقرير مجلس الأمة التركية الكبير, 25 كانون الأول عام 1991, الاجتماع: 20, الجلسة: 1,

ييلماز, ت. (2009). الشرق الأوسط في السياسة الخارجية. أنقرة: باريش بلاتين.

ييغيت, ك. (2006). بولنت أجاويد / القائد الذي ولد من الرماد. إسطنبول: جوتشلو.

الفصل الخامس

سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية

د. مصطفى جنيد أوزشاهين[49]

49/ د. مصطفى جنيد أوزشاهين محاضر في جامعة نجم الدين أربكان

مقدمة

يقف حزب العدالة والتنمية الذي تمكن من توجيه السياسة التركية لأكثر من 16 عامًا عند نقطة استثنائية في الطيف الأيديولوجي. فقد نجح حزب العدالة والتنمية الذي أكد منذ بداية تأسيسه على اختلافه عن حركة ملي جوروش (حركة الرؤية الوطنية)، في احتواء اتجاهات سياسية مختلفة في إطار أيديولوجي مشترك يسمى بالديمقراطية المحافظة.

يعد حزب العدالة والتنمية، الذي يتمتع بدعم مجتمعي كبير، واحدًا من أطول الحركات السياسية نفَسًا في تاريخ السياسة التركية، وقد أصبحت القضية الفلسطينية خلال حكم حزب العدالة والتنمية مادة يتم نقاشها باهتمام أكبر سواء على أجندة السياسة الداخلية أو الخارجية. فمن ناحية تعد سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية انعكاسًا للهوية السياسية، ومن ناحية أخرى فقد تشكلت هذه السياسة في ظل عدد من القيود البنيوية، وفي هذا السياق، سواء كان عامل الهوية أو كانت القيود البنيوية المرتكزة على القوة لها الدور الأكبر، فقد شكلت هذه العوامل مجتمعةً أحيانًا أو متفرقةً أحيانًا أخرى، العوامل المحددة للسياسة الخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عوامل السياسة الداخلية في سياق التأكيد على الهوية، كما تسعى الدراسة في سياق قيود النظام الدولي والإقليمي وفرصه، إلى تحليل العوامل البنيوية لفهم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، من خلال أخذ المصادر المتاحة بعين الاعتبار. وبينما يزعم أن طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية في هذا الإطار تتشكل إلى حد كبير من خلال العلاقات مع فلسطين، فقد لعب حزب العدالة والتنمية دور الوسيط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من أجل التوصل إلى حل دائم طويل الأمد. ومع توتر العلاقات التركية الإسرائيلية لاحقًا، عمل الحزب على تعزيز العلاقات مع الطرف الفلسطيني وخاصة حركة حماس. من ناحية أخرى، يُتوقع في هذا التحليل

المذكور أن تسلك تركيا، بالدرجة الأولى سياسة أكثر اعتدالًا تراعي التوازنات في المنطقة.

سيتم في الجزء الأول من الدراسة تقديم تحليل متعلق بالخلفية التاريخية لسياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية، وفي الجزء الثاني سيتم التطرق بالخطوط العامة لتأسيس حزب العدالة والتنمية وتاريخه وأيديولوجيته، وفي الجزء الثالث سنحاول توضيح مقاربة السياسة الخارجية العامة التي شكلت دبلوماسية حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تحليل العوامل الدولية والإقليمية التي تدور حول القوة وعوامل السياسية الداخلية التي تدور حول الهوية. وفي القسم الرابع سيتم الإشارة إلى نظرة حزب العدالة والتنمية تجاه قضية فلسطين، والخطوات المتخذة في هذا السياق والجدل الذي أثارته هذه الخطوات في السياسة الداخلية التركية. وقبل إنهاء الدراسة سنبحث التداعيات المحتملة للتطبيع مع (إسرائيل) عام 2016، وتأثيره على سياسة الحزب تجاه القضية الفلسطينية.

الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الفلسطينية

من الضروري دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الفلسطينية؛ لفهم مدى كون السياسة التي يتبعها حزب العدالة والتنمية في هذا السياق سياسة تجديدية، أو استمرارًا لسياسات سابقة. عند دراسة الخلفية التاريخية للموضوع في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية كانت متغيرة حسب الظروف المحيطة، حيث أظهرت العديد من التغيرات بسبب تأثير عوامل مختلفة في فترات مختلفة. كما أن العلاقات التركية الفلسطينية ليست مستقلة تمامًا عن السياسة التركية تجاه (إسرائيل). وبصفة عامة، فإن موقف تركيا من العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية ليس مستقلاً عن أي تطورات محددة داخلية وخارجية. فعند النظر إلى تقسيم الفترات الذي أعده أوزجان (2003)، يلاحظ أنه سادت في

الفترة ما بين 1948-1964 سياسة تبرز فيها المخاوف الأمنية للحرب الباردة وتدور حول الولايات المتحدة، أما الفترة ما بين 1964-1980 فتعتبر فترةً شهدت مراجعة للعلاقات مع الغرب، وكذلك وفي إطار جهود تحسين العلاقات مع العالم الإسلامي تم اتباع سياسة أكثر حساسية تجاه القضية الفلسطينية، في حين أن الفترة ما بين 1980 و1990، شهدت اتباع سياسة مختلطة. فبينما رفضت هذه السياسة عملية ضم القدس، وحافظت على علاقات جيدة مع العالم العربي في ظل المخاوف الاقتصادية الناتجة عن أزمة النفط، فقد تم من خلال تأثير اللوبي الإسرائيلي الحاسم في السياسة الأمريكية التوجه إلى سياسة أكثر توازنًا. منذ النصف الثاني لتسعينيات القرن الماضي، وفي الفترة التي تلت الحرب الباردة، تطورت علاقات تركيا في إطار ظروفها الخاصة لتتحول إلى «شراكة استراتيجية» (أوزكان، 2003: 63-99)

إذا تناولنا باختصار بعض نقاط التحول في الإطار المرسوم أعلاه؛ نجد أن تركيا قد كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل بعد قيامها. ومن ناحية أخرى فإن التحالف الذي تأسس بين الولايات المتحدة وتركيا ضد الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الرابط الخاص بين الولايات المتحدة و(إسرائيل)، الذي ساهم في توجيه العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد أثّر على العلاقات التركية الفلسطينية. كما أن الاتفاقيات السرية التي تم توقيعها بين تركيا و(إسرائيل) في فترة عدنان مندريس، تعد من التطورات الهامة التي تركت أثرها في تلك الفترة (أوزكان،2003: 68-6.). ومن ناحية أخرى، فلقد بلغ التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي بدأ تأسيسه في سبعينيات القرن الماضي، ذروته باعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1988 (البيشي، 2006: 186-188؛ أوزكان، 2003: 72-73، وزارة خارجية جمهورية تركيا، (2016. أما فترة التسعينيات التي وصلت العلاقات التركية الإسرائيلية فيها إلى ذروتها، فلقد دخلت التاريخ بوصفها فترة ساد فيها صمت عملي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بالرغم من وجود ضجة خطابية (بالجي وكارداش، 2012: 102-103؛ انبار، 2011،2005، نوع،2012: 45-49) وباختصار، يمكن القول إن سياسة تركيا تجاه الجغرافيا الفلسطينية ككل تتميز بمراعاة التوازن بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني،

وبماهية تتشكل وفقًا لشروط النظام الدولي. فإذا ما أتينا إلى مطلع القرن الحالي نجد أن العلاقات بين تركيا وفلسطين قد اكتسبت بعدًا جديدًا. وليس من الخطأ القول إن تركيا خلال حكم حزب العدالة والتنمية قد لعبت دورًا أكثر فاعلية في القضية الفلسطينية. وفي عام 2009 أعيد تصميم السياسة الخارجية مع استلام داود أوغلو لوزارة الخارجية. ولقد بدا أن الفرصة أتيحت لداود أوغلو لتطبيق سياسته الخارجية التي وضعها في كتابه الذي يحمل اسم «العمق الاستراتيجي»، خلال توليه منصبي وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء بعد ذلك (داود أوغلو، 2001؛ وانظر أيضا أراس، 2009). إن اعتبار القدس من منظور داود أوغلو في هذه الفترة تركة عثمانية يشير إلى أن هذه القضية تحظى بمكانة متميزة في السياسة الخارجية. (أراس، 2009: 7). .

حزب العدالة والتنمية: التأسيس والتاريخ والأيديولوجيا

لقد أسس حزب العدالة والتنمية سياسيون انشقوا عن حزب الفضيلة الذي يحمل فكر حركة الرؤية الوطنية، الذي تم تأسيسه بعد إغلاق حزب الرفاه. وفي الواقع لعبت أسماء مثل عبد الله غول ورجب طيب أردوغان، الذين يشكلون النواة الأساسية للحزب، أدوارًا هامة في المنظمات والأحزاب المرتبطة بحركة الرؤية الوطنية في الماضي (ألتونسك & مارتن، 2011: 578، جينكينز، 2008: 166-167). لقد كان مؤسسو حزب العدالة والتنمية هم المجددون الذين قطعوا علاقاتهم مع حزب الفضيلة في عام 2001 (هيل وأزبون، 2009، 18-19، جينكينز، 2008: 166-167، يافوز، 2009: 75-76).

إن حزب العدالة والتنمية، الذي يجمع بين العديد من التوجهات السياسية المختلفة تحت سقف الديمقراطية المحافظة، الذي يرتكز على مفاهيم «التصالح الثقافي» و«الشكل المقيد والمحدد للسلطة السياسية»، ويرفض مفاهيم «التطرف» و «الهندسة الاجتماعية»، هو في الوقت نفسه أحد الأطراف الأطول نفَسًا في تاريخ السياسة التركية (أكدوغان، 2006: 50-51). إن حزب

العدالة والتنمية الذي تمكن من توجيه السياسة التركية لأكثر من 15 عامًا، يتموضع في نقطة استثنائية في الطيف الأيديولوجي. لقد حظي حزب العدالة والتنمية الذي لطالما أكد على قطع علاقاته مع تراث حركة الرؤية الوطنية، والذي نجح في الحصول على المركز الأول في الانتخابات المحلية والعامة كافة التي خاضها منذ عام 2002، بدعم اجتماعي واسع. وهكذا، ووفقا لبعض المعايير، اكتسب حزب العدالة والتنمية صفة «الحزب المهيمن» في السياسة التركية (كيمان، 2014، موفتلر باك وكيمان، 2012).

وقد تميز النواب التجديديون المؤسسون لحزب العدالة والتنمية عن أسلافهم السياسيين في حركة الرؤية الوطنية بالعديد من النواحي، أبرزها: الخطوات المتعلقة بنيل عضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة، وعملية إرساء أسس الديمقراطية المرتبطة بها بشكل مباشر (كوبيسك، 2013، موفتلر-باتش، 2011). لقد كان حزب العدالة والتنمية منفّذًا العديدَ من التغييرات المهمة، سواءً في السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. انتقلت العلاقة مع الاتحاد إلى مستوًى جديد في عام 2005، مع إعلان تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومما لا شك فيه أن الإصلاحات التي تحققت في إطار عملية المواءمة مع الاتحاد الأوروبي قد كانت حجر زاوية في تاريخ التحول الديمقراطي في تركيا. وقد ساهمت الخطوات التي تم اتخاذها وفي مقدمتها خطوات إلغاء الوصاية العسكرية إلى تطبيع السياسة الداخلية، وتحقيق الحد الأدنى من المعايير الديمقراطية (عبد الله & جينكايا، 2009؛ هيل وأزبون، (2009: 55-6

ومن ناحية أخرى، فقد أعطت السياسة الخارجية التي وضعها أحمد داود أوغلو محل التنفيذ ديناميكية جديدة للسياسة الخارجية التركية، وأسفرت عن مصطلحات دبلوماسية جديدة على نطاق واسع، تمتد من سياسة تصفير المشاكل مع الجيران وصولًا إلى مفهوم تركيا كبلد مركزي (داود أوغلو، 2001؛ يشيلتاش وبالجي، 2013). وفي هذا السياق، قامت تركيا بتطبيع العلاقات مع العديد من دول الشرق الأوسط في محيطها، وفي الوقت نفسه تم إنشاء علاقات مع دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تلك الجغرافيا التي ظلت غريبة على سياسة تركيا الخارجية في الماضي. حيث كانت العلاقات إما محدودة جدًا، أو

غير موجودة على الإطلاق (انظر ليفاجي، 2013، أوزكان وأكغون، 2010).

وإلى جانب ذلك فإن هذا الزخم الإيجابي الذي اكتسبته تركيا سواء على صعيد السياسات الداخلية، أو السياسة الخارجية، بدأ يتباطأ في عام 2010 بعد الربيع العربي. إذ إن توتر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والاضطراب الاجتماعي الذي بلغ ذروته مع احتجاجات حديقة غيزي في التقسيم عام 2013، ونهاية الهدنة مع حزب العمال الكردستاني في عام 2015، والحرب الأهلية في سوريا المجاورة للحدود التركية التي انعكست بأشكال مختلفة على تركيا، كل هذه العوامل تعتبر تطورات مهمة أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تركيا. (انظر آياتا، 2015، غيري، 2016a، 2016b، هينيبوش، 2015). ويمكن القول إنه وإزاء كل هذه التطورات، ولا سيما في فترة ما بعد الربيع العربي، فلقد برزت نزعة أمنية في السياسات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية. (غيري، 2016 أ، 2016ب، غونلوك – شينيسين وكيرك، 2016). ومع ذلك، فقد ادعت بعض التحليلات أن كفة المحافظين التكنوقراطيين رجحت على كفة الديمقراطية في معادلة المحافظة والديمقراطية، وفي هذا السياق فإن التوازن الموجود تخلخل بشكل أثَّر سلبًا على الديمقراطية) الملا، 2016، 19-20).

الأساس النظري لسياسة العدالة والتنمية تجاه قضية فلسطين

أكّدت الأدبيات السياسية أن السياسة الخارجية التركية، وبشكل خاص السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، تشكلت تحت تأثير عوامل محلية ودولية (ألتون ايشيك ومارتن، 2011، كارداش، 2010). ولا تختلف سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية أيضًا عن هذا الإطار النظري المرسوم. حيث تشكلت سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه فلسطين في إطار الفرص والقيود التي يخلقها توزع القوى، سواءً الإقليمي أو الدولي (ليندنستراوس،

(2014 ومن ناحية أخرى فإن شروطًا مشابهة هي التي تحدد سياسة تركيا تجاه إسرائيل (كوسيه بالابان، 2010؛ تور,2012). وبينما وضع كوسيه بالابان (2010) تصنيفًا ثنائيًا يركز على الديناميكيات الداخلية والعالمية، وضع تور (2012) تصنيفًا ثلاثيًا مبنيًا على العوامل الداخلية والدولية والإقليمية. وفي هذا الإطار فإن فهم علاقات حزب العدالة والتنمية مع فلسطين مرتبط إلى حد كبير بالدبلوماسية بين حزب العدالة والتنمية و(إسرائيل). وبعبارة أخرى فإن قوة العلاقة بين تركيا وحماس، التي تعتبرها (إسرائيل) حركة غير شرعية، تساهم في تحديد طبيعة العلاقة بين تركيا و(إسرائيل). وعند النظر إلى الجهة الأخرى من الصورة، فإن قوة العلاقة بين تركيا و(إسرائيل) يمكن أن تؤثر على شكل العلاقة بين تركيا وحماس. وبالتأكيد فإننا إذا أردنا فهم العلاقة بين حماس وتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية؛ فإن علينا أن نفهم الجذور الأيديولوجية لهذا لحزب وبنية هويته بشكل صحيح.

كثيرًا ما يتكرر الادعاء بأن حزب العدالة والتنمية يريد الانفصال عن السياسة الخارجية التقليدية التي تعتبر من بقايا سياسات الجمهورية، وأن يوجّه الدولة نحو سياسة خارجية جديدة، ومع ذلك هناك تيار في الأدبيات السياسية يرفض هذا الادعاء، ويوضح أن التحول الناشئ ليس نتيجة عن معتقدات السلطة الحالية وثقافتها وقيمها فقط، وإنما هو في الوقت نفسه نتيجة الإمكانات والقيود التي تفرضها السياسة الدولية المرتكزة على موازين القوى. وكما يؤكد والتز، فإن أهم متغير يحيط بالجهات الفاعلة في النظام ويحدد اختياراتها السياسية هو الشروط البنيوية للنظام الدولي. وفي هذا الإطار، فإن مؤسسي النظام المذكور تتمثل في البلدان التي تعتبر قوًى عظمى (والتز، (1979: 72. وفي هذا السياق ليس من الخطأ قراءة تحوّل السياسة الخارجية التركية إلى سياسة متعدّد الأبعاد على أنه جهد مبذول للبحث عن موقع مناسب بعد إدراك الطابع متعدد الأقطاب للنظام الدولي (كانات، 2014: 68-73؛ أونيش، 2011: 48).

من الضروري الحديث عن عدد من التغييرات المنهجية التي مهّدت الطريق أمام تحول سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية إلى سياسة متعدّد الأبعاد. في البداية ساهمت التوترات التي حدثت في العلاقات التركية الأمريكية بعد

أحداث 11سبتمبر في توجه تركيا إلى آفاق جديدة من أجل سياسة خارجية تركية «مستقلة» في سعيها لتحقيق القوة والأمن (يالجين، 2011، وانظر أيضًا كارداش، 2010: 117-118). وكما أكد يشيلطاش في هذا السياق، فإن تركيا اتبعت في هذه الفترة سياسة توازن ناعمة لم تكن في تواؤم كامل مع الولايات المتحدة. ولكن، وفي الوقت نفسه، حرصت على عدم تحويل العلاقات إلى مواجهة عسكرية مباشرة (يشيلطاش, 2009). كما سعى حزب العدالة والتنمية في هذا السياق إلى تطوير العلاقات مع الدول العربية المجاورة، ومع الدول البعيدة كروسيا وغيرها، فضلاً عن مثلث الحلفاء القدماء لتركيا: إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (أونيس ويلماز 2009، ليندنستراوس وكيوام، 2014: 9-10). اهتمت حكومة حزب العدالة والتنمية في هذه الفترة بإقامة علاقات مع مناطق جغرافية لم تكن في السابق على أجندة تركيا، أو التي كانت موجودة بنسب محدودة.

وقد تطورت الدبلوماسية التركية من نهج السياسة الخارجية التقليدية، التي تدور في فلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى دبلوماسية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار مناطق مثل إفريقيا والشرق الأوسط وأوراسيا (أونيس ويلماز، 2009: 9؛ يالجين، 2011).

وإلى جانب التحليل المنهجي الذي يتم على المستوى الدولي في السياسة الدولية، يمكن الحديث عن الدراسات التي تركز على الديناميكيات الإقليمية أيضًا. ولا شك أن دراسة «ظاهرة المجمع الأمني الإقليمي» لبوزان ووافر (2003) واحدة من هذه الدراسات التي لفتت الانتباه إلى أصالة الديناميكيات الإقليمية. إن المجمع الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط يقدم إشارات مهمة فيما يتعلق بتوجهات الأقطاب، ومواقفها الإقليمية والدولية المختلفة في سياق الديناميكيات الداخلية للمنطقة. لقد سعى حزب العدالة والتنمية على المستوى الإقليمي إلى تطوير علاقاته مع بعض بلدان المنطقة الأخرى ومع الفلسطينيين، بدلًا من أن يكون جزءًا من التحالف الإسرائيلي الأمريكي (كوسيه بالابان، 2010: 47). ولا شك أن المزاعم المتعلقة بدعم (إسرائيل) للإدارة الكردية التي تم تأسيسها في شمال العراق بعد الحرب كان سببًا رئيسًا في توتر العلاقات مع (إسرائيل)

(ألتون ايشيك ومارتين، 2011: 576؛ كوهين وفريليتش، 2014: 44؛ إينبار، 2005: 604؛ أوغوزلو، 2010: 281؛ تور، 2012: 57-59). من ناحية أخرى، أدت التوترات التي شهدتها العلاقات بين (إسرائيل) وتركيا إلى تحسن ملحوظ في العلاقات بين إيران وتركيا، وكذلك بين سوريا وتركيا. ولا يمكن النظر إلى كل هذه الاتصالات بمعزل عن مساعي تركيا لتكوين تحالفات جديدة في المنطقة. ومن أوضح الأمثلة على هذا دعم حزب العدالة والتنمية لإيران في الأمم المتحدة بشأن حيازة الطاقة النووية (ألتون ايشيك ومارتين، 2011: 573-574؛ كوهين وفريليتش، 2014: 44؛ كوسيه بالابان، 2010: 46-47؛ أوغوزلو، 2010: 282-283). باختصار، فإن حكم حزب العدالة والتنمية وبمقدار تصدع العلاقات الإقليمية الممتدة منذ التسعينيات مع (إسرائيل)، عزز اتصالاته مع دول المنطقة وزاد من إصراره في القضية الفلسطينية.

بالطبع، من الممكن الحديث عن عدد من التطورات الحساسة المستقاة من السياسة التركية الداخلية التي شكلت خلفية التغيير في السياسة الخارجية. فمع فقدان التأثير السياسي للجيش الذي كان القوة التي حكمت السياسة الخارجية التركية في التسعينيات، ومع تعزيز قوة السلطة المدنية، تأثرت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط (بالجي، 2011؛ بالجي، 2013؛ بالجي وكارداش، 2012). حيث أسهم وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة في تعزيز أثر الهوية التي يمثلها الحزب في السياسة الخارجية.

استخدمت العديد من الدراسات ظاهرة الهوية، وإن كان ذلك في سياقات مختلفة، بوصفها متغيرًا تفسيريًا في السياسة الخارجية (بارنيت، 1999، كامبل، 1998؛ كاتزينستين، 1996؛ ويندت، 1992). ولا شك في أن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه فلسطين لا يمكن الحكم عليها بشكل منفصل عن هوية الحزب في هذا الإطار. وفي هذا السياق يجدر التأكيد على أن التيار الإسلامي الذي يعتبر عنصرًا مهمًا في هوية الحزب لعب دورًا مهمًا ومحددًا في سياسة الحزب تجاه فلسطين وإسرائيل. (كوهين وفريليتش، 2014: 45؛ إينبار، 2011: 142). لأنه وبالرغم من التحولات المتنوعة التي حدثت على المستوى الفكري، فإنه ينبغي ألا ننسى أنّ جزءًا كبيرًا من الطاقم المؤسس لحزب العدالة والتنمية كانوا

أسماء قادمة من تراث حركة الرؤية الوطنية، ويعتبرون حاملي فكرٍ إسلامي (انظر ألتون إيشيك ومارتين، 2011: 578؛ دالاي وفريدمان، 2013؛ جينكينز، 2008: 166-167). ومع وصولنا إلى هذه النقطة يجب أن نسجل ملاحظة على حدة وهي أن جزءًا من الخطابات اللافتة، التي شكلت الخلفية الأيديولوجية لحركة الرؤية الوطنية، هي خطابات القضية الفلسطينية المناهضة للصهيونية (بيشكو، 2006: 178-180؛ تشاكير، 2005: 569،565).

في هذا الإطار، مهما قيل إن قيادات حزب العدالة والتنمية قد خلعت عباءة حركة الرؤية الوطنية (ميلي غوروش)، إلا أنه لن يكون من الصحيح القول: إن حساسيات مسؤولي الحزب تجاه فلسطين قد انتهت بالكامل. وفي هذا السياق يمكن ربط عدم تهرّب حزب العدالة والتنمية، الذي يربط نفسه بحركة الإخوان المسلمين، من التقارب مع حماس، التي يعتبرها الحزب فاعلًا سياسيًا شرعيًا يعود إلى الرابطة الأيديولوجية بين الحركتين السياسيتين. وفي هذا السياق تم التأكيد على أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي لديها اتصال مباشر مع الحكومة التركية تمارس نشاطاتها تحت مظلة جماعة الإخوان المسلمين نفسها، أو تمتلك علاقات مع الجماعة (كوهين وفريليتش، 2014: 45؛ كاساب أوغلو، 2013؛ ميرلي، 2011).

فمع كون فكرة تحرير القدس من الاحتلال التي ورثها حزب العدالة والتنمية من حركة الرؤية الوطنية قد طرحت بكثرة على الصعيد الخطابي في السياسة الداخلية، إلا أنها انعكست أحيانًا على السياسة الخارجية. وضمن فعاليات «سنة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني» في عام 2014، أوضح رئيس الوزراء في تلك الفترة أحمد داود أوغلو، في الكلمة الافتتاحية لمؤتمر القدس الدولي، الذي تم في هذا السياق مقاربته حول قضية فلسطين والقدس، قائلًا: «القدس هي أرض محتلة وفقا للقانون الدولي. ويعاني أولئك الذين يعيشون هناك من ظلم الاحتلال ويتجرعون مأساته، ونحن نشهد على هذه الأحداث منذ عام 1949». ليقدّم بذلك موقف تركيا من القضية الفلسطينية بشكل قاطع (وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية تركيا، 2014). وفي الوقت ذاته، فإن تصريحات أردوغان حين كان رئيسًا للوزراء حول الصهيونية تكشف موقف

حزب العدالة والتنمية في هذا الصدد بشكل واضح. ففي تاريخ 1 مارس 2013، في خطاب له في الأمم المتحدة أمام منتدى تحالف الحضارات الخامس في فيينا، صرح أردوغان قائلًا: «إن النظر إلى الإسلاموفوبيا بوصفها جريمة ضد الإنسانية تمامًا كالصهيونية ومعاداة السامية والفاشية أمر لا مفر منه (ديتشه ويلي، 2013). إذ لا شك في أن تصريح أردوغان يوحي بماهية النظرة تجاه الصهيونية على أعلى المستويات في البلاد.

حزب العدالة والتنمية وقضية فلسطين

يمكن القول: إن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه فلسطين تتكون من مرحلتين. إذ قامت تركيا في المرحلة الأولى بدور الوسيط بين فلسطين وإسرائيل. (انظر ألتون ايشيك وكوهدار، 2010، غوركيناك، 2007). أما في المرحلة الثانية، ومع فشل الدور المذكور فقد ازداد التوتر بين تركيا و(إسرائيل) تدريجيًا، ليصل في النهاية إلى قطع العلاقات بين البلدين تمامًا. كما يجب التأكيد على أن علاقات تركيا الإقليمية مع الدول العربية وإيران في هذه المرحلة تعززت شيئًا فشيئًا. ويجب أن يذكر أيضًا أن الخطاب التركي القاسي تجاه (إسرائيل) قد كان له صدًى على المستوى الإقليمي. حيث اكتسبت تركيا، التي لطالما حظيت بصورة سلبية في المنطقة لسنوات طويلة، بفضل هذه التطورات، مكانة كبيرة على مستوى بلدان المنطقة ومجتمعاتها في الوقت نفسه (ليندنستراوس وكيوام،2014: 9).

وفي الإطار المعروض أعلاه، يمكن وصف سياسة حزب العدالة والتنمية في المرحلة الأولى تجاه المنطقة المذكورة بأنها القيام بدور الوساطة بين إسرائيل وفلسطين (ألتون ايشيك وكوهادار، 2010، غوركيناك، 2007). وفي هذا السياق، حاولت تركيا التوسط لحل الخلاف بين فتح وحماس التي فازت في انتخابات عام 2005 من جانب، كما قامت من جانب آخر بمساعٍ لدعم قبول حماس طرفًا سياسيًا شرعيًا منتخبًا على الساحة الدولية (أراس، 2009: 10-

11؛ ليندنستراوس وكيوام، 2014: 11).

وكما أعرب غوركيناك، فإن دور الوسيط الذي يجب على تركيا أن تضطلع به في الصراع العربي الإسرائيلي، يتجاوز القيام بدور فاعل قوي لإجبار الأطراف على الجلوس على طاولة المفاوضات إلى إنشاء قنوات اتصال بين إسرائيل وفلسطين، وإقامة حوار بين منظمات المجتمع المدني ودعم الجهات الفاعلة الميالة للسلام (غوركيناك،2007: 106-107). ومما لا شك فيه أن طبيعة هذا الدور ليست اختيارية؛ بل إن قيودًا بنيويةً متنوعة أيضًا تدفع تركيا من العديد من النواحي إلى لعب هكذا دور (انظر غوركيناك، 2007: 100-108).

وعلاوة على ذلك، يمكن التأكيد على رفض تركيا الهجمات الإسرائيلية ضد غزة على أعلى المستويات، كما توجهت ببعض التحذيرات إلى حماس أيضا. حيث يمكن تحليل تحذير الحكومة التركية الذي وجهته إلى صالح العاروري المقيم في تركيا، والناشط في كتائب القسام الجناح العسكري لحماس، لإنهاء الأنشطة المعادية لإسرائيل في هذا السياق (هاريل، 2015). باختصار، وبالرغم من انحياز حكم حزب العدالة والتنمية إلى الحركة الفلسطينية، من الممكن القول إنه لم يحبذ استخدام العنف بين الطرفين.

ويمكن القول أيضًا: إن نظرة بيروقراطي وزارة الشؤون الخارجية، في فترة حكم حزب العدالة والتنمية للقضية الفلسطينية، تشكلت في سياق السعي إلى إيجاد حل عادل بين الطرفين؛ بهدف إقامة السلام النهائي بين(إسرائيل) وفلسطين:

«إن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية واضحة تمامًا. وهي أن حزب العدالة والتنمية هو بجانب حل الدولتين. إلى جانب دعمه قيام دولة فلسطينية معترف بحقها في الوجود في سلام، قابلة للحياة لها كامل السيادة على الأرض وعاصمتها القدس الشرقية ... وهذا ممكن من خلال مقاربة تستند إلى حد كبير على قرارات الأمم المتحدة 242 و338» (مسؤول في وزارة الخارجية الرسمية، مقابلة شخصية، 3 فبراير 2017).

كما ويمكن الإشارة إلى أن تركيا تقوم في الوقت نفسه منذ عام 2011 بمساعٍ للوساطة بين حماس وفتح (ألتون ايشيك وكوهدار، 2010: 372). وفي هذا

السياق، اجتمعت حماس وفتح بمشاركة أحزاب سياسية فلسطينية أخرى في أنقرة في أيار من عام 2011 (كوتشوك كوشوم، 2011). غير أن التوترات بين حماس وفتح أثرت على علاقات الطرفين مع تركيا. ومما لا شك فيه أن نوعية علاقات تركيا مع حماس كان لها أيضًا تأثير إلى حد ما على العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد لفلسطين على الساحة الدولية) إيديز، 2013). ومع ذلك، عندما ننظر للأمر بشكل إجمالي يمكننا القول بأن تركيا ترغب في الحفاظ على موقفها كطرف ثالث فعال من خلال سلوك مسار متوازن في علاقاتها، سواء مع حماس أو مع منظمة التحرير الفلسطينية. فلقد أعلنت تركيا في عام 2014 عن ترحيبها بالتوافق الذي حدث بين حماس وفتح على تأسيس حكومة الوحدة الوطنية (حرييت ديلي نيوز، 2014).

ومن ناحية أخرى، أعربت وزارة الخارجية التركية في هذا السياق عن تأييدها المصالحة بين الطرفين في هذا الإطار، ووضع سياسة فلسطينية مشتركة:

«إن تركيا تفضل ألّا تكون طرفًا في صراع حماس وفتح. لكن الرؤية الرسمية إلى جانب أن تعمل حماس وفتح معًا كجسد واحد في السياسة الفلسطينية. وإلى جانب التوصل إلى التوافق ليكونوا صوتًا واحدًا ضد إسرائيل. وفي هذا الإطار، تريد قبول حماس كطرف في السياسة الدولية» (مسؤول وزارة الخارجية الرسمية، مقابلة شخصية، 3 فبراير 2017).

عند التفكير بالأمر بشكل كلي يمكن أن يتم تناول الإجراءات المذكورة أعلاه، في سياق مبادرات الحوار السياسي التي دخلت في البرنامج الحزبي لحزب العدالة والتنمية. وفي الرؤية السياسية للحزب في عام 2023، ذكرت العبارات التالية عن أنشطة تركيا المذكورة:

لقد بذلنا جهودًا مكثفة لتسهيل الحوار السياسي الداخلي الشامل في العديد من البلدان، من العراق إلى الصومال ومن فلسطين إلى لبنان وقيرغيزستان وسنواصل تلك الجهود (حزب العدالة والتنمية، 2012ب: 62).

وكانت ردة فعل أردوغان القاسية التي تلت اغتيال الشيخ أحمد ياسين في عام 2004، أحد الشخصيات الرمزية في السياسة الفلسطينية (بالجي، 2011:

128؛ كوسيه بالابان، 2010: 37)، وكذلك كانت زيارة قائد حماس خالد مشعل المفاجئة في عام 2006 إلى أنقرة التي أزعجت إسرائيل، إشارات على أنّ الأمور ليست على ما يرام كما يُظن (بالجي، 2011: 130؛ تشاغابتاي، 2006؛ تور، 2012: 55) باختصار، كانت هناك العديد من التوترات بين الطرفين حتى خلال المرحلة الأولى التي كانت تستمر فيها جهود الوساطة.

إن قطع العلاقات بين(إسرائيل) وتركيا أشار في الوقت نفسه إلى مرحلة ثانية في العلاقات الفلسطينية التركية. إذ تصاعد التوتر في العلاقات بين إسرائيل وتركيا بصورة تدريجية لينتهي بقطع الاتصالات الدبلوماسية بينهما تمامًا. لتساهم العديد من التطورات لا سيما في النصف الثاني من العقد الأول في القرن الحادي والعشرين في القطع النهائي للعلاقات:

إن السلام الذي لم يتحقق بالرغم من كل الجهود التي بذلتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وفوق ذلك الهجوم الإسرائيلي الذي تسبب في مقتل المدنيين في غزة في أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، دمّر العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) بطريقة لا يمكن إصلاحها (بالجي وكارداش، 2012: 99، 113؛ بالجي، 2011: 130؛ كوهين وفريليتش، 2014: 42؛ إينبار، 2011: 132؛ كوسيه بالابان، 2010: 37-38). وعقب هذه التطورات، ساد التوتر بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز خلال قمة دافوس. وأخيرًا، فإن الهجوم الذي تم في المياه الإقليمية على سفينة مافي مرمرة التي كانت تنقل المساعدات إلى غزة في عام 2010، وسقوط مدنيين قتلى في هذا الهجوم أشار إلى وصول العلاقات بين (إسرائيل) وتركيا إلى الحضيض (كوهين وفريليتش، 2014: 42، 46؛ إينبار، 2011: 132-133؛ كوسيه بالابان، 2010: 37-39).

وبعد الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة التي تسببت بخسائر مدنية عام 2012م، التي أُطلق عليها اسم «عمود السحاب»، استخدم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان العبارات التالية التي تدين الهجمات وتنتقد بشدة العالم الغربي بسبب موقفه منها:

«أين هي القوى المهيمنة؟ أين هي القوى الغربية؟ لم يقل أحد «ماذا تفعل؟» لأنها إسرائيل. الذين يربطون بين الإسلام والإرهاب يتغاضون عن قتل المسلمين بشكل جماعي. رأيتم أخي إسماعيل هنية وبين ذراعيه الطفل الصغير. هل يمكن القول بأن قتلة هذا الطفل يمكن أن يكونوا أصحاب عدالة في هذا العالم؟ هل عندهم شيء من الإنسانية؟ من أجل هذا أقول بأن إسرائيل دولة إرهابية.» (بي بي سي، 2012).

ويمكن القول إن العلاقات التركية الفلسطينية اكتسبت زخمًا بعد هذه التطورات. وفي عام 201، اتخذت تركيا موقفًا داعمًا لفلسطين للحصول على مركز «دولة مراقب غير عضو» في الأمم المتحدة. (وزارة خارجية جمهورية تركيا، 2012). بالإضافة إلى ذلك، جاء رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، إلى تركيا للمشاركة في المؤتمر الاعتيادي الخامس لحزب العدالة والتنمية في عام 2014 (سي إن إن ترك، 2015). ومرة أخرى، وفي هذا السياق، قدم نعمان كورتولموش، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية في تلك الفترة، في تعليقه حول القضية الفلسطينية أدلة لافتة بشأن الأهمية الإقليمية للقضية والموقف الذي تتخذه تركيا في هذا الشأن، حيث قال:

«إن قضية فلسطين هي مفتاح السلام العالمي. ولا يمكن تحقيق السلام العالمي دون تحقيق في الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط دون إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة فعلًا «(حزب العدالة والتنمية، 2012 أ)

وأثناء فترة حزب العدالة والتنمية، أقامت مؤسسات مختلفة فعاليات وأنشطة متنوعة حول فلسطين. ولا شك أن أهم هذه المؤسسات هي وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA)، التي بدأت نشاطاتها في فلسطين في عام 2005 (ميرفي وسازاك، 2012: 8؛ سين، 2005). وفي هذا الإطار وقعت هذه الوكالة على مشروع سكني لإعادة إعمار ٣٢٠ وحدة سكنية، تم تدميرها في حرب 2014 بقيمة 13 مليار دولار (ديلي صباح التركية، 2016). وحتى عام 2016 سُجِّل تقديم تركيا لمساعدات بقيمة 400 مليون دولار خلال السنوات العشر الأخيرة (وكالة الأناضول، 2016). ومن المشاريع المهمة مشروع مشفى الأخوة التركي الفلسطيني في غزة، إلى جانب الجهود والنشاطات المبذولة لتأمين مياه الشرب،

وإنشاء نُظم الصرف الصحي من أجل تعزيز البنية التحتية في فلسطين (ميرفي وسازاك، 2012: 9).

وبالإضافة إلى ذلك، حققت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني إنجازات لافتة في نشاطاتها لدعم فلسطين. وكان لعدد من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (İHH)، دور فاعل في توجيه السياسات التركية الداعمة للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، تعتبر سفينة المساعدات الإنسانية مافي مرمرة التي أرسلت لكسر الحصار المفروض على غزة منذ مدة طويلة نشاطًا مشتركًا بين الهيئة ومؤسسات مجتمع مدني دولية أخرى (تاباك، 2015). وإلى جانب هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات (İHH)، قامت منظمة الهلال الأحمر والعديد من المؤسسات الأخرى بإرسال بعثات إغاثية مختلفة (ميرفي وسازاك، 2012: 8-9).

غير أنه ينبغي التأكيد على أن القضية الفلسطينية يتم استخدامها بشكل كبير في السياسة الداخلية التركية، وأن هناك اعتراضات على سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه (إسرائيل). فلقد شن حزب السعادة الذي يقع في أقصى يمين الطيف السياسي والمعارضة النابعة منه حملة انتقادٍ قاسية على علاقات حزب العدالة والتنمية لعلاقاته مع (إسرائيل). إذ يؤكد انتقاد رئيس فرع حزب السعادة في محافظة أضنة مصطفى غوزوتوك لكلمة المتحدث باسم العدالة والتنمية عمر تشليك، التي أكد فيها على الصداقة التركية الإسرائيلية هذا الأمر. حيث انتقد غوزوتوك كلاً من تشليك وحزب العدالة والتنمية كالآتي:

«كيف ستبقون في نفس الغرفة وفي نفس المنزل مع الناس الذين قتلوا والدك ودمروا عائلاتكم؟ كيف يمكنكم السير في هذا الطريق؟ أي نوع من السياسة وإدارة الدولة هذا؟ يذكرنا ذلك بقول أستاذنا (أربكان) الشهير: إدارة الدولة ليست لعبة أطفال. أنتم كيف يمكنكم الحديث عن صداقة شعبنا دولتنا مع إسرائيل؟ ليحمينا الله، لغتي لا تكفي للتعبير، هذه خيانة للقضية الفلسطينية. يجب أن يتم الاعتذار عن ذلك.» (شاهين، 2015).

التطورات الجديدة في السياسة تجاه القضية الفلسطينية: مـن 2016 إلى اليوم

إلى جانب ذلك، أصبح الربيع العربي الذي اندلع في نهاية عام 2010 نذيرًا للأيام الصعبة في السياسة الخارجية التركية. إذ أثار الصراع الذي اندلع في سوريا الدولة الجارة لتركيا، الذي تحول مع الوقت إلى حرب أهلية، على وجه الخصوص النقاشَ حول السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية (أياتا، 2015؛ هينبوش، 2015). وقد أوضح أياتا (2005) عملية فقدان تركيا لتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط وأسبابها: (1) أن تركيا مارست خلال الربيع العربي سياسة خارجية مبنية على أساس الهوية وترتكز على القيم؛ الأمر الذي منعها من القيام بأي مناورات في مصر وسوريا، (2) احتجاجات حديقة غيزي والمشكلة الكردية المستعصية على الحل، مما أدى إلى هشاشة السياسة الداخلية، وفقدان تركيا لمناخها الديمقراطي الذي أكسبها موقعًا استثنائيًا في منطقة الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، أكد هينبوش (2015) أنه إلى جانب العديد من العوامل الأخرى فإن سياسة حزب العدالة والتنمية المتمركزة على الهوية، وعلى عكس ما يتخيل من مدى كونها محددة لسير العلاقات بين سوريا وتركيا، فإن كون تركيا لا تملك الإمكانات الكافية لإعادة تشكيل المنطقة يعدُ عاملًا محددًا أيضًا.

وقد انعكست العملية الصعبة التي أعقبت الربيع العربي على العلاقات بين تركيا و(إسرائيل)، حيث برز إطار جديد للسياسة تجاه القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، كان عام 2016 عاما نشطًا للسياسة الخارجية وتخلله عدد من الانفتاحات. إذ شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية عام 2016م نقطة تحول هامة لتدخل العلاقات بين إسرائيل وحزب العدالة والتنمية مرحلة تطبيع العلاقات من جديد. إذ إن موافقة (إسرائيل) على دفع تعويضات لضحايا سفينة مافي مرمرة، وموافقتها على تقديم تركيا مساعدات إنسانية

إلى غزة هي الشروط التي ساهمت في جعل الاتفاق ممكنًا. (ماسنتير، 2016). وبالرغم من وجود العديد من التحليلات في هذا الموضوع، يرى كَنَات (2016) أن الاتفاق بين تركيا و(إسرائيل) عام 2016 يجعل تركيا جزءًا من المعادلة الإقليمية من جديد، ويصف هذه الخطوة باعتبارها مبادرات بنّاءة في مواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق يمكن القول: إن رغبة تركيا في أن تكون جزءًا من المعادلة الإقليمية من جديد من خلال إنهاء سياسة «العزلة الثمينة»، هو السبب خلف التقارب بينها وبين وإسرائيل. ثانيًا، وكما أوضح كيمان (2017) أن السياسة الخارجية في فترة ما بعد داود أوغلو بدأت تتحول من خط المثالية والحضارية إلى خط جديد أكثر واقعية يأخذ بعين الاعتبار موازين، مؤكدًا في هذا الإطار بأنه ينبغي تقييم الخطوات التركية في هذا السياق.

خاتمة

يعتبر حكم حزب العدالة والتنمية فترة جديدة تم فيها مراجعة العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط على مختلف النواحي. اتبعت تركيا مع حكم حزب العدالة والتنمية سياسة نشطة تجاه فلسطين، وأقيمت علاقات بين الطرفين لم تكن موجودة في السنوات السابقة. وقد تشكلت السياسة تجاه القضية الفلسطينية سواء بتأثير معايير السياسية الداخلية المتمركزة حول الهوية، أو بتأثير من القيود والفرص التي تخلقها موازين القوى في السياسة الدولية. وخلال فترة حزب العدالة والتنمية، اتبعت تركيا من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية دبلوماسية ديناميكية تجاه فلسطين. خصوصًا بعد الحروب التي حدثت بين (إسرائيل) وحماس، إذ قامت العديد من المنظمات التركية التي تبنت مهمة تضميد جراح غزة بمهمات عظيمة في هذا السياق.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه لا يمكن إنكار أن سياسة تركيا تجاه فلسطين ليست مستقلة عن علاقاتها مع (إسرائيل). لأن تواصل تركيا مع حماس، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية، كان من أهم مصادر التوتر في العلاقات بين تركيا و(إسرائيل).

اتخذ حزب العدالة والتنمية موقفًا يسعى لتحقيق التوافق بين (إسرائيل) وفلسطين في الفترة الأولى من سياسته تجاه القضية الفلسطينية، أما في الفترة الثانية التي قطعت فيها تركيا العلاقات مع (إسرائيل)، فلقد تعززت العلاقات مع حماس بشكل لافت. ومع ذلك، فإن التقارب مع (إسرائيل) بعد عام 2016 ليس منفصلًا عن القيود العالمية والإقليمية.

يجب التأكيد على أن الأجواء الايجابية التي سادت بعد الربيع العربي في الشرق الأوسط بدأت تختفي مع مرور الوقت. إذ إن الثورة المضادة التي تمت في مصر والانقلاب العسكري الذي تبعها، وتحول الثورة التي بدأت بعد الربيع العربي في

سوريا إلى حرب أهلية طويلة الأمد تعتبر تطورات سلبية غير متوقعة بالنسبة لتركيا. ومما لا شك فيه أن كل هذه التطورات سيكون لها تداعياتها على العلاقات التركية الإسرائيلية، وسياسة تركيا تجاه فلسطين على حد سواء.

وبالإضافة إلى فقدان تركيا القدرة على التعاون مع مصر في القضية الفلسطينية، هنالك تنافس إقليمي عام خاصة على سوريا، الذي تحول إلى صراع تركي إيراني وأدى إلى تدخل روسيا في هذا الصراع ضد تركيا، فكل هذه العوامل تعتبر بالنسبة لتركيا خطرًا. إن اختلال ميزان القوى الإقليمي ضد مصالح تركيا بعد الربيع العربي، أجبر تركيا -على عدة أصعدة- على العودة إلى السياسة القديمة في محور الولايات المتحدة و(إسرائيل). ومما لا شك فيه أن انعكاس هذه الظروف الجديدة كافة على سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة القادمة أمر لا مفر منه.

- **قائمة المصادر والمراجع**

حزب العدالة والتنمية. (2012A). القضية الفلسطينية هي سر السلام العالمي. 30 نوفمبر، تم الاسترجاع من http://www.akparti.org.tr/site/haberler/filistin-meselesi-dunya-barisinin-kilididir/34352 - 1

حزب العدالة والتنمية. (2012b). حزب العدالة والتنمية 2023 الرؤية السياسية: السياسة، المجتمع، العالم. تم الاسترجاع من http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuturkce.pdf.

أكدوغان، يالشين. (2006). معنى الهوية السياسية المحافظة. هاكان ياووز(إدت.)، ظهور تركيا الجديدة، جامعة يوتا.

الجزيرة: تشيلك (2015) دولة إسرائيل وشعبها أصدقاء لتركيا. منشور ديسمبر 20، تم الاسترجاع من http://www.aljazeera.com.tr/haber/celik-israil-devleti-ve-halki-turkiyenin-dos DUdUr

ألتون إيشيك وكوهادار، . (2010). بحث تركيا عن دور طرف ثالث في النزاعات العربية الإسرائيلية: ميسر محايد أو وسيط رئيسي في السلطة؟ السياسة المتوسطية، 15 (3)، 371-392.

ألتون إيشيك ومارتن، (2011). فهم السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط تحت حزب العدالة والتنمية. دراسات تركية، 12 (4)، 569-587.

وكالة الأناضول. (2016). أنقرة: مبعوث فلسطيني يقدم ميدالية لرئيس تيكا. 12 مايو، تم الاسترجاع من http://aa.com.tr/en/turkey/ankara-palestinian-envoy-presents-medal-to-tika-head/571214

أراس، B. (2009). داود أغلو إيران في السياسة الخارجية التركية، موجز سياسة سيتا. (32)، 3-15.

آياتا، B. (2015). السياسة الخارجية التركية في عالم عربي متغير: صعود ممثل إقليمي وسقوطه؟ مجلة التكامل الأوروبي، 37 (1)، 95-112.

بالجي وكارداش (2012). الديناميكيات المتغيرة للعلاقات التركية مع إسرائيل: تحليل ل‹التوريق›. إنزيت تركيا، 14 (2)، 99-120.

بالجي، (2013) السياسة الخارجية التركية: المبادئ، الجهات الفاعلة، الممارسات. إسطنبول: منشورات التفاعل.

بالجي ، (2011) السياسة الخارجية لتركيا وإسرائيل: مقارنة بين التسعينيات والعام 2000. دراسات الشرق الأوسط، 2 (2)، 117-136.

بارنيت، (1999) الثقافة والاستراتيجية والسياسة الخارجية التغيير: طريق إسرائيل إلى أوسلو. المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية، 5 (1)، 5-36.

بي بي سي. (2012). أردوغان: إسرائيل دولة إرهابية. بي بي سي. 19 نوفمبر، تم الاسترجاع من http://www.bbc.com/turkce/erdogan_gaza.shtml_121119/11/haberler/2012

بيشكو، . (2006) كيف شاهدت تركيا إسرائيل؟ إسرائيل، 12 (1)، 177-194.

بوليه، (2012) المقاومة الإسرائيلية للتغيير : حرب غزة2012 . تحليل سيتا (22)، 4-19.

بوزان، وافر، (2003). المناطق والسلطات: هيكل الأمن الدولي. كامبريدج. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

كامبل، (1998). كتابة الأمن: السياسة الخارجية للولايات المتحدة وسياسة الهوية. مينيابوليس: جامعة مينيسوتا برس.

تشاغابتاي،. (2006). حماس تزور أنقرة: حزب العدالة والتنمية يحول دور تركيا في الشرق الأوسط. السياسة رقم 1081.

16 فبراير تم الاسترجاع من http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hamas-visits-ankara-the-akp-shifts-turkeys-role-in-the-middle-east.

تشاكير، (2005). حركة الرؤية **الوطنية**. الفكر السياسي الحديث في تركيا: الإسلاموية. إسطنبول: منشورات الاتصالات، 544-575.

سي إن إن ترك. (2015). خالد مشعل في تركيا لمؤتمر حزب العدالة والتنمية. 11 سبتمبر، تم الاسترجاع من http://www.cnnturk.com/dunya/halid-mesal-ak-parti-kongresi-icin-turkiye

كوهين،وفريليتش، (2014) انهيار وعودة ممكنة: العلاقات التركية الإسرائيلية تحت حزب العدالة والتنمية. إسرائيل جورنال أوف فورين أفايرس، 8 (1)، 39-55.

دالاي، فريدمان، (2013) حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي. رؤية تركيا، 15 (2)، 123-139.

داود أوغلو،. (2001) العمق الاستراتيجي: الموقع الدولي لتركيا. إسطنبول: منشورات كور.

داود أوغلو، . (2004) ينبغي أن تكون تركيا البلد المركزي. الراديكالي. 26 فبراير، تم الاسترجاع من http://www.radikal.com.tr/haber.php?haberno=107581

دويتشه فيله. (2013). رد «الصهيونية» على أردوغان. دويتشه فيله. 1 مارس، تم الاسترجاع من http://www.dw.com/tr/erdo%C4%9Fan-siyonizm-tepkisi/a-16639265.

وزارة الخارجية الرسمية، مقابلة شخصية، 3 فبراير 2017.

غيري، . (2016a) من تاريخ النزوح إلى القضية الكردية: خطوة من النظام الديمقراطي في تركيا. مجلة العالم الإسلامي لحقوق الإنسان (المجلد. 13،ص 25)

غيري،. (2016b) تأمين الأقلية الكردية في تركيا: انعدام الأمن الأنطولوجي ونضال سلطة النخبة كأسباب لإعادة التوريق الأخيرة. ملخص دراسات الشرق الأوسط.

غونلوك شينيسين ،وكريك، . (2016) عصر حزب العدالة والتنمية: التحول الديمقراطي أو إعادة التوطين؟ تقييم التأملات المؤسسية والميزانية. البحوث والسياسات في تركيا، 1 (1)، 75-87.

غوركيناك،. (2007) تركيا كطرف ثالث في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: تقييم وتأملات. التصورات، 12 (1)، 89-108.

هيل، أوزبودون،. (2009). الإسلاموية والديمقراطية والليبرالية في تركيا: قضية حزب العدالة والتنمية: روتليدج.

هاريل، (2015). تركيا ترسل رسالة إلى ناشطي حماس المحليين للحد من الإرهاب المناهض لإسرائيل. هآرتس. 10 يونيو، تم استرجاعها من http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.660431

هينيبوش . (2015). العودة إلى العداوة: العلاقات بين تركيا وسوريا منذ الانتفاضة السورية أورينت، مجلة معهد المشرق الألماني، 56 (1)، 14-22.

حريت ديلي نيوز. (2014). تركيا ترحب باتفاق حماس وحركة فتح. 24 أبريل تم الاسترجاع من http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-welcomes-hamas-fatah-deal.aspx?nid=65500&newscatid=510&pageid=238

إنبار،. (2005) مرونة العلاقات الإسرائيلية التركية. إسرائيل، 11 (4)، 591-607.

إنبار، . (2011) التوترات الإسرائيلية - التركية وتداعياتها الدولية. أوربيس، 55 (1)، 132-146.

إيديز، (2013) تركيا على حبل ضيق بين حماس وفتح. المونيتور. 10 مايو، تم الاسترجاع من http://www.al-monitor.com/pulse/tr/erdogan-gaza-visit-hamas-fatah.html#ixzz4o0jffa/05/originals/2013

جينكينز، (2008) الإسلام السياسي في تركيا: تشغيل الغرب،التوجه شرقًا. نيويورك: بالغراف ماميلان.

كانات، . (2014) النظرية في التحول من السياسة الخارجية التركية. نظرة تركيا، 16 (1)، 65-84.

كانات، . (2016) تركيا-إسرائيل هي فرصة لحل المشاكل المزمنة في المنطقة. صباح اليومية. 29 يونيو تم الاسترجاع من http://www.dailysabah.com/turkey-israel-deal-an-/29/06/columns/kilic-bugra-kanat/2016opportunity-to-resolve-regions-chronic-problems

كارداش، . (2010) تركيا: إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط أو بناء قلاع الرمل؟ سياسة الشرق الأوسط، 17 (1)، 115-1

كاساب أوغلو، . (2013) الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية: التشابه والاختلاف. بي بي سي. 8 يونيو، تم الاسترجاع من http://www.bbc.com/musluman_kardesler_akp_130708/07/turkce/haberler/2013

كاتزنستين، . (1996) ثقافة الأمن القومي: القواعد والهوية في السياسة العالمية. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.

كيمان، . (2014) حزب العدالة والتنمية: الحزب المهيمن، تركيا الجديدة والاستقطاب. نظرة تركيا، 16 (2)، 19-31.

كيمان، . (2017) سياسة تركيا الخارجية الجديدة: نحو الواقعية الأخلاقية الاستباقية. نظرة تركيا، 19 (1)، 55-69.

كوسيه بالابان،. (2010) الأزمة في العلاقات التركية - الإسرائيلية: ما هي أهميتها الاستراتيجية؟ سياسة الشرق الأوسط، 8 (3)، 36-50.

كوبيسك،. (2013) ديموقراطية وعلاقات مع الاتحاد الأوروبي في فترة حزب العدالة والتنمية: هل تركيا حقا تحقق تقدمًا؟ نظرة تركيا، 15 (4)، 41-49.

كوتشوك كوشوم، . (2011) تركيا تستضيف محادثات المصالحة بين حماس وفتح في أنقرة. حريت ديلي نيوز. مايو 26، تم الاسترجاع من .http://www hurriyetdailynews.com/turkey-hosts-hamas-fatah-reconciliation-pageıd=438&n=turkey-hosted-hamas-al-fatah-؟talks-in-ankara.aspx reconciliation-discussions أنقرة-2011-05-26.

ليفاجي، . (2013) تركيا وأمريكا اللاتينية: أفق جديد للعلاقة الاستراتيجية. التصورات 18 (4)، 99-116.

ليندنستراوس، وكيوام، . (2014) علاقات تركيا - حماس: بين الحسابات الاستراتيجية والتقارب الأيديولوجي. التقييم الاستراتيجي، 17 (2)، 7-16.

ماسينتير،. (2016) إسرائيل وتركيا تنهي ست سنوات من الخلاف. 27 يونيو، الجارديان تم الاسترجاع من https://www.theguardian.com/world/2016/ jun/26/israel-and-turkey-to-announce-end-of-six-year-stand-off

ميرلي، . (2011) تركيا، الإخوان المسلمين العالمية، وأسطول غزة. القدس، إسرائيل: مركز القدس للشؤون العامة، 7-116.

مولاير، . (2016) نقد تكنو المحافظة: التجارب السياسية. إسطنبول: منشورات الاتصالات.

موفتلر باتش (2011). السياسة الخارجية التركية، ومحدداتها المحلية، ودور الاتحاد الأوروبي. المجتمع والسياسة في جنوبي أوروبا، 16 (2)، 279-291.

م موفتلر باتش وكيمان،. (2012) عصر سياسة الحزب المهيمن. مجلة الديمقراطية، 23 (1)، 85-99.

مورفي، و سازاك، . (2012) القدرة المدنية التركية في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. إسطنبول: جامعة سابانجي، مركز إسطنبول للسياسات، 1-35.

أوغوزلو، . (2010) الديناميات المتغيرة للعلاقات بين تركيا وإسرائيل: حساب واقعي هيكلي. سياسات المتوسط، 15 (2)، 273-288.

أونيش، . (2011) وجوه متعددة للسياسة الخارجية التركية «الجديدة»: الديناميات الكامنة والنقد. نظرة تركيا، 13 (1)، 47-65.

أونيش ، ويلماز، . (2009). بين التنوير الأوروبي واليورو-الآسيوية: نشاط السياسة الخارجية في تركيا خلال عهد حزب العدالة والتنمية. الدراسات التركية، 10 (1)، 7-24.

أوزبودون وغينتش كايا، . (2009). الديمقراطية وسياسة صنع الدستور في تركيا: مطبعة جامعة أوروبا الوسطى.

أوزجان، . (2003) عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل وتركيا. تورهان، فلسطين: حل من الأزمة. إسطنبول: منشورات كور.

أوزكان وآكجون. انفتاح تركيا إلى أفريقيا. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة 48 (4)، 525-546

صباح. (2013) «الوحدة الثمينة» التي تعيشها تركيا، 20 آب / أغسطس. turkiyenin-yasadigi-/20/08/http://www.sabah.com.tr/dunya/2013 degerli-yalnizlik

شاهين، . (2015) رئيس فرع حزب السعادة غوزوتوك عبارة «إسرائيل صديقتنا» خيانة للقضية الفلسطينية . وكالة جيهان للأنباء.

24 ديسمبر تم الاسترجاع من https://www.cihan.com.tr/tr/sp-il-baskani-gozutok-israil-dostumuz-aciklamasi-filistin-davasina-ihanettir-1971734.htm

سين، . (2005) مكتب تيكا المعتمد لفلسطين. 13 يناير، تم الاسترجاع من news/tika-office-/13/01/http://www.turkishweekly.net/2005/approved-for-palestine

تاباك، . (2015) توسيع البعثة الإنسانية غير الحكومية: إي ها ها والوساطة. نظرة تركيا، 17 (3)، 193-215.

تور، . (2012) تركيا وإسرائيل في مطلع القرن: من التعاون إلى الصراع. دراسات إسرائيلية، 17 (3)، 45-66.

صباح التركية اليومية. (2016). تيكا التركية وبناء 320 وحدة سكنية للفلسطينيين في غزة التي مزقتها الحرب. 24 مارس، تم الاسترجاع من http:// turkeys-tika-to-build-/23/03/www.dailysabah.com/nation/2016/320-housing-units-for-palestinians-in-war-battered-gaz

وزارة خارجية جمهورية تركيا. (2012). رقم: 275، بيان صحفي بخصوص اكتساب فلسطين «دولة مراقب غير عضو» في الأمم المتحدة. 30 نوفمبر، تم الاسترجاع من

http://www.mfa.gov.tr/no_-275_-30-november-2012_-press-release-regarding-palestine_s-acquiring-_non_member-observer-state_-status-at-the-un.en.mfa

وزارة خارجية جمهورية تركيا. (2014). وزير الخارجية داودأوغلو «القدس قضية الإنسانية بأكملها وقضية المسلمين والمسيحيين» تم الاسترجاع من http://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-davutoglu-_kudus-butun-bir-insanligin_-butun-muslumanlarin-ve-hristiyanlarin-meselesidir.tr.mf

وزارة خارجية جمهورية تركيا.. (2016) العلاقات السياسية التركية مع دولة فلسطين. تم الاسترجاع من http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-the-palestinian-national-authority.en.mfa

أوسول (2011). الديمقراطية في تركيا: تأثير المشروطية السياسية للاتحاد الأوروبي. ميلتون بارك، أبينغدون، أوكسون، إنجلترا؛ نيويورك: روتليدغ

والتز (1979). نظرية السياسات العالمية. بوستن، ماس: هيل.

ويندت (1992). الفوضى وما تفعل بها الدولة: البناء الاجتماعي لسياسة القوة. 46 (2)، 391-425.

يالجين (2011). السياسة الخارجية التركية الجديدة الاتجاهات والتصرفات: قراءة واقعية بنيوية. بيلغي، 23، 35-60.

ياووز (2009). العلمانية والديمقراطية الإسلامية في تركيا، نيويورك: صحافة جامعة كامبريدج.

يشيل تاش (2009). التوازن الناعم في سياسة تركيا الخارجية: حالة حرب العراق 2003. التصورات، 14، 25-51.

يشيل تاش وبالجي (2013). قاموس السياسة الخارجية التركية في حزب العدالة والتنمية عصر: خريطة مفاهيمية. أوراق سام، 1-37.

الفصل السادس

موقف حزب السعادة وحركة (الرؤية الوطنية) من القضية الفلسطينية

د. يوسف صاين[50]

50/ د. يوسف صاين, محاضر في جامعة نجم الدين أربكان

«عهدًا علينا أن نبذل أقصى جهدنا باسم الإسلام والإنسانية في سبيل إنقاذ القدس مدينتنا المقدسة والمسجد الأقصى مسجدنا المقدس، وغزة أرض الإسلام من كل أشكال الاحتلال والاعتداء...»

(نجم الدين أربكان، مسيرة تشاغلايان، 2009)

مقدمة

عند تقييم العهد الجمهوري في تركيا بشكل عام، نجد أن انخراط الحركة الإسلامية في الحياة السياسية الحزبية تحقّق من خلال السياسي المعروف نجم الدين أربكان، والأحزاب التي سارت على تقاليد حركة ملي جوروش (الرؤية الوطنية) التي أسسها. بعد تأسس الحركة عام 1969 أسست الحركة عدة أحزاب، وقد أُغلقت الأحزاب الأربعة التي ظهرت ضمن هذه الحركة: (حزب النظام الوطني، حزب الإنقاذ الوطني، حزب الرفاه، حزب الفضيلة)، بتهم مثل تنظيم فعاليات مناهضة للعلمانية، والعمل على هدم النظام الدستوري وإقامة دولة إسلامية. لقد اتخذت حركة الرؤية الوطنية والأحزاب التي أفرزتها من مفهوم الأمة الإسلامية قاعدة لها في ممارسة الحياة السياسية طوال عمرها السياسي الذي يقارب الخمسين عامًا. إذ إن واحدة من المزايا الأهم التي تفصل بين الأحزاب التي كان أربكان مؤسسها ومنظرها، وبين الأحزاب ذات التوجه اليميني الأخرى، هي تقييم الناس كافة في إطار منطق الأمة، مهما كانت أصولهم الإثنية. لقد شكلت جميع الأحزاب المنبثقة عن حركة الرؤية الوطنية بشكل أساسي التحدي الأكبر أمام نموذج الدولة القومية في تركيا؛ وقد أظهرت العديد من التناقضات الجوهرية مع مفهوم الدولة القومية الذي تبناه النظام الجمهوري. كما ولا تزال الحركة تحافظ على مكانها في الحياة السياسية التركية من خلال حزب السعادة الذي يعد آخر إفرازاتها.

أصبحت حركة الرؤية الوطنية شريكة في الحكم عام 1974م للمرة الأولى من خلال حزب السلامة الوطني الذي بقي في الحكومة الائتلافية حتى عام 1979م. إن الإقبال الذي ظهر تجاه الخدمات التي قدمتها الحركة في البلديات التي نالتها في الانتخابات البلدية عام 1989م، انعكست على انتخابات عام 1994م لتحصد الحركة نتائجَ أدهشت الجميع. حيث فاز حزب الرفاه، الذي يعتبر الحزب الثالث عبر تاريخ حركة الرؤية الوطنية، بستٍ من أصل خمس عشرة من بلديات المحافظات الكبرى في الانتخابات المحلية عام 1994م. كما تولى حزب الرفاه إدارة بلديات ثمانٍ وعشرين مدينة من أصل سبعٍ وستين. لينال الحزب المرتبة الأولى في المجلس النيابي في الانتخابات النيابيةً التي تلتها عام 1995م بنسبة 21.6% من الأصوات. (أكينجي, 1999؛ راباسا ولاراي, 2008: 42).

وإذا تفحصنا تاريخ الجمهورية التركية بخطوطه العريضة، نجد أن نهج حركة الرؤية الوطنية والأحزاب التابعة لها شكلت التحدي السياسي الأكبر لنموذج الدولة الوطنية الغربية-القومية التي تم تأسيسها. وفي هذا السياق نجد أن حزب السعادة، الذي يقدم تصورًا بديلاً للسياسة الداخلية والخارجية للدولة التركية القومية، يتمتع برؤية بالغة الأهمية على صعيد السياسة الخارجية. حيث يهدف هذا القسم إلى تقديم مقاربة حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية في التعامل مع القضية الفلسطينية بمنظورٍ عام. وبعد تسليط الضوء على تاريخ حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية وأيديولوجيتهما، سنتناول موقفهما من القضية الفلسطينية. كما سنقيّم السياسة التي اتبعها حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى تحليل مقاربتهما حول المقاومة والحل فيما يخص القضية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، سنبحث في علاقات حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية ومواقفهما تجاه الأحزاب السياسية في فلسطين، وسيتم بعد ذلك تقييم الدور المحتمل الذي يمكن لحزب السعادة أن يلعبه في القضية الفلسطينية.

أما الطريقة المتبعة في الدراسة، فلقد بينَّا أولاً المشكلة الرئيسة للدراسة، التي توضحت بعد تدقيق الملاحظات الكمية (التحليلات والنتائج في المصادر) والنوعية. لقد جمعنا بداية جميع المعطيات المكتوبة والمرئية والمسموعة فيما

يتعلق بالإشكالية الرئيسة للدراسة، وشكلنا في ضوء الملاحظات والمعطيات الموجودة فرضية ومقترح حل. واعتمدنا بعض التخمينات في الدراسة، فقد أدى نقص المصادر في بعض الموضوعات والمجالات إلى وجود كمٍ شحيحٍ من المعلومات. إن هذه الدراسة التي تسعى لتكون أول دراسة منظمة يتم القيام بها في هذا السياق، عملت على ملء فراغٍ ملحوظٍ يخص هذا المجال.

أيديولوجيا حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية وخلفيتهما التاريخية

بعد الدولة العثمانية التي اتخذت من الخلافة والشريعة الإسلامية مبدأً لها، جعلت الجمهورية التركية مفهوم العلمانية منطلقًا لسياستها الوطنية والدولية. لم تترك الجمهورية حديثة النشوء متنفَّسًا لظهور أي خطابٍ إسلامي على صعيد السياسة الداخلية. ومع دخول الحياة السياسية التركية طور التعددية الحزبية، ظهر الخطاب الإسلامي كعنصر في بنية الحزب الديمقراطي وحزب العدالة، وكلاعب جديد في الميدان السياسي. حيث عمل هذا الوضع بعد الستينيات على إرساء الأساسات الفكرية التي ساهمت في تأسيس حزب النظام الوطني. وبينما رسم حزب النظام الوطني سياسته وفق أيديولوجيا حركة الرؤية الوطنية، فلقد تم إغلاقه بعد فترة قصيرة بسبب المناخ السياسي في تركيا حينها. إلا أن أحزابًا أخرى أسست كامتداد لتلك الرؤية (حركة الرؤية الوطنية) في الحياة السياسية التركية. أُدين حزب النظام الوطني بعد تأسيسه بمدة وجيزة بمعاداة العلمانية، وأغلق في 20 أيار عام 1971م بقرار من المحكمة الدستورية. بيد أنه تم تأسيس حزب السلامة الوطني بدلًا منه في عام 1972. وبعد إغلاق حزب السلامة الوطني عقب الانقلاب العسكري في 12 أيلول عام 1980م، تأسس حزب الرفاه عام 1983م، وبتأثير من المناخ الفوضوي الذي سببه انقلاب 28 شباط 1997م، أصدرت المحكمة الدستورية في العام نفسه قرارًا بإغلاق الحزب بحجة تنظيمه فعاليات تناقض مبدأ الجمهورية العلمانية؛

كما مُنع مؤسس الحزب والحركة أ. د. نجم الدين أربكان من ممارسة السياسة لخمس سنوات. أما حزب الفضيلة الذي أسس عام 1998م فقد أغلق عام 2001م، وأُسِّس مكانه حزب السعادة الذي لا يزال فاعلاً إلى اليوم (إيسير, 2013: 203: و218-219؛ ييشيل أدا, 2002: 65-70).

إن التوجه الأساسي الذي يقف خلف صعود حركة الرؤية الوطنية في تركيا، وتحديد السياسة الطبقية الاجتماعية للحركة التي تركت بصمتها في السياسة التركية، لمدة تزيد عن نصف قرن، والتي شكلت الأيديولوجيا التأسيسية لعدة أحزاب مثل حزب النظام الوطني (1960م)، حزب السلامة الوطني (1972م)، حزب الرفاه (1983م)، حزب الفضيلة (1998م)، حزب السعادة (2001م)؛ هي مقاربة «النظام الاقتصادي العادل» التي تحتضن المهاجرين الجدد المحرومين من الأمان، وسكان العشوائيات التي نتجت بعد حركة التمدن في تركيا. إن هذا التصور وبفضل البلديات التي فاز فيها الحزب لفترات طويلة حظي بفرصة التطبيق في المجال السياسي، وساهم في تبني أطياف واسعة من الشعب لحركة الرؤية الوطنية. إن المعونات النابعة من أخلاق الإحسان من أغذية، وألبسة، وتدفئة، وصحة، وتعليم التي قدمتها الحركة لهذه الفئات ساهمت في إقامة روابطَ متينةٍ معها. كما أن الخدمات الفاعلة التي قدمتها الهيئات المحلية التابعة للحزب حسنت كثيرًا من جودة حياة الناس. كما أن مشاركة الريع المديني مع فئات أوسع ساهم في زيادة شعبية الحركة بسرعة مع الوقت. وقد شهد حجم هذه الفئات تضخمًا واضحًا مع اتساع حركات الهجرة إلى المناطق والمدن الغربية في تركيا، خصوصًا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. لطالما نظرت حركة الرؤية الوطنية بارتياب إلى الحضارة الغربية وحركة التحديث، وقد شكّل نظام القيم الإسلامي وتصور النموذج الاقتصادي البديل (النظام العادل) كبديل أرضية سياسية مهمة للأيديولوجيا الإسلامية. (بولوك باشي, 2012: 169-170).

إن البيئة التي ولدت فيها حركة الرؤية الوطنية يمكن توصيفها بقول نجيب فاضل:[51] «غرباء في وطننا الأم منبوذون في وطننا الأم». لقد ظهرت حركة الرؤية

51/ نجيب فاضل هو شاعر وروائي وكاتب مسرحي ومفكر إسلامي تركي. عُرف نجيب فاضل وهو في عمر 24 بعد نشره لكتاب دواوين شعرية باسم الأرصفة. وعُرف كشاعر حتى عام 1934 وأخذ مكانة مميزة بين الناشرين

الوطنية في البداية كونَها حركة إصلاحيةً انفعالية، لتتحول فيما بعد إلى منصة حيث يستجاب للمطالب الاجتماعية في الشارع التركي. ولهذا السبب نجد أن مؤسسي حزب النظام الوطني فريق تجمعه بعض القواسم المشتركة أكثر من كونهم سياسيين. ولهذا وبسبب بعض الخلافات الاستراتيجية والتكتيكية بين بعضهم بعضًا فلقد تفرقوا مع الوقت. وبينما كان يتم افتتاح أحزاب جديدة بدل الأحزاب التي يتم إغلاقها، أخضعت حركة الرؤية الوطنية ومؤسسها أ. نجم الدين أربكان العنصر البشري لتعليم طويل الأمد. وقد أدى هذا الأمر إلى نشوء طاقم متمحور حول القائد داخل الحركة. وكما قال جان فإن حركة الرؤية الوطنية «ليست حركة تحلل دقائق الأمور وترسم استراتيجية وبرنامجًا طويل الأمد وتمتلك بنية تحتية فلسفية ونظرية؛ بل هي بنية سياسية بدأت باجتماع مجموعة من الذين خرجوا ووقفوا ضد مفهوم الإدارة والعقلية الرافضة لحضارتها الثقافية الخاصة، وطريقة عيشها، ونظامها» (جان, 2011: 17-20).

لقد كان الحافز الأكبر للبنية التنظيمية الدولية والمحلية التي حظيت بها الحركة خلال كفاحها هو المثل الخمسة التي يريد أربكان تحقيقها وهي: منظمة الأمم المتحدة للدول المسلمة (شبيهة بالأمم المتحدة)، منظمة الدفاع المشترك للدول الإسلامية (على غرار الناتو)، اتحاد السوق المشتركة للدول الإسلامية (على غرار الاتحاد الأوروبي)، عملة موحدة للدول الإسلامية (كاليورو)، منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية (على غرار اليونيسكو). وبحسب أربكان ترغب الدول الإسلامية كافة بريادة تركيا في اتخاذ هذه الخطوات. حيث أهّلتها الشروط التاريخية والجغرافية، وكونها الأكثر تطورًا من الناحية التقنية بين الدول الإسلامية للعب هذا الدور القيادي (تشاكير, 2013).

لقد أضافت حركة الرؤية الوطنية والأحزاب السياسية التي أفرزتها بعدًا جديدًا لما تعنيه كلمة حزب سياسي في تركيا. حيث أعاد أربكان تشكيل فكرة قدرة الأحزاب

في مركز النشر التركي في ذلك الوقت الباب العالي. تغير نجيب فاضل كثيرًا بعد أن تعرف على عبدالحكيم أرفاسي عام 1934 إذ أصبح شاعرًا يلعب دورًا كبيرًا في نشر الأفكار الإسلامية للرأي العام، عن طريق ما نشره في مجلة الشرق الكبير التي طُبع منها 512 نسخة خلال الأعوام 1943 و 1978. ولعبت تلك المجلة دورًا قياديًا في تشكيل الجانب الإسلامي من تركيا.

داخل الوطن على تحريك الجماهير عبر تسليط الضوء على مفهوم الأدوار التربوية والاجتماعية والخدمية في الإسلام. لقد نقل أربكان التيار الإسلامي في تركيا ولاحقًا الحركة إلى «طريقٍ تفاعلي قادر على إعادة تشكيلها بشكل دراماتيكي». وعلى الرغم من أن الحساسيات الإسلامية عبرت عنها سابقًا بعض الأحزاب، إلا أن نجم الدين أربكان كان أول من قاد حركة إسلامية في تركيا. وبحسب ميجهام، عمل أربكان على خلاف المراحل التي سبقته على إنشاء «تركيا التي يمكنها الاكتفاء بذاتها والمسرورة بمكانتها بين أوروبا والشرق الأوسط». كما أن رغبة الحزب بإبقاء تركيا بعيدة عن أوروبا، والتحذيرات بخصوص العلاقات مع إسرائيل قد تجاهلتها بشكل عام الحكومات التركية المتعاقبة (ميجهام, 2011: 34-35).

إن التحرر حسب حركة الرؤية الوطنية يقوم على شرطين أساسيين. أولهما؛ البدء الفوري بالإجراءات اللازمة لـ «إقامة نظام عادل يجعل الحق يسود في الحياة»، وبالتأكيد وبالإضافة إلى هذه الإجراءات يجب الاستمرار بالجهاد الفكري والسياسي دون هوادة. أما الشرط الثاني فهو «ترك أمراض التعصب الفارغ، والتقليد، والاعتناء بالمظاهر، والتباهي الرخيص والسهل». ووفق هذا التوجه فإن تركيا هي الدولة الرائدة والممثلة ومركز حضارة الرؤية الوطنية، وستجد الإنسانية جمعاء سعادتها وسكينتها في النظام العادل الذي ستنشئه تركيا (أكجول, 1997: 299-300).

وجهة نظر حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية حول القضية الفلسطينية

من المعلوم أن الجمهورية التركية انتهجت منذ تأسيسها سياسةً خارجية تهميشيةً تجاه بلدان الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل عام. وبينما تبنت معظم الأحزاب اليسارية والقومية بشكل عام هذه السياسة التي وضعتها الدولة، جاء التحدي الأكبر لهذه السياسة من الجناح الإسلامي أي من حركة الرؤية الوطنية. لقد برزت فلسفة نجم الدين أربكان التي تقوم على التكامل مع العالم الإسلامي، وتطرح مفهومًا بديلًا في السياسة الخارجية يحلّ محلّ مفهوم التقارب مع الغرب الذي انتهجته السياسة التركية الخارجية الكلاسيكية (إيرول, 2012: 592). وفيما تتضح معاداة الصهيونية في رؤية أربكان للسياسة الخارجية، فلقد شكلت المطالب الإسلامية بخصوص فلسطين والقدس هذه الرؤية (يافوس, 2005: 320).

إن تشكيل حركة الرؤية الوطنية التي قادها أربكان حزبًا سياسيًا عام 1969م، كان تحديًا للنظام السياسي القائم على فلسفة غربية علمانية في تركيا حينها. وقد كان هذا التوجه الفلسفي مؤثرًا على العلاقات مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تبنت فلسفة علمانية. وعلى عكس مفهوم المقاومة ذي الطبيعية اليسارية الذي تبناه عرفات، تعامل أربكان وحركته مع القضية الفلسطينية على أنها قضية تخص عموم المسلمين، ونسج حججه على هذا المنوال (أوزير, 2017: 27). لقد مهدت الهزيمة التي مُني بها العرب أمام إسرائيل عام 1967م الطريق للحركات الإسلامية للبروز في مختلف أنحاء الجغرافيا العربية. وانتهى هذا الوضع بحصول حركة حماس على قاعدة شعبية واسعة في فلسطين. ولا شك أن هذا التحول يعد من الأهمية بمكان بالنسبة لممثل الحركة الإسلامية السياسية في تركيا، أي حركة الرؤية الوطنية وأعضاؤها، فيما يتعلق بتمثيل المجموعة التي سيتواصلون معها في القضية الفلسطينية.

عند تقييم الأمر من ناحية حركة الرؤية الوطنية، فقد لعبت الفعاليات الجماهيرية التي نظمتها دورًا مهمًا في التعبير عن الحركة في المجتمع التركي الذي خرج من انقلاب عسكري في الثمانينيات من جهة، وفي دعم المقاومة الشعبية التي بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية. لقد أعلنت إسرائيل في 30 تموز عام 1980م القدس عاصمةً لها بشكل منفرد. ليتم إسقاط وزير الخارجية التركية حينها خير الدين إركمان، من خلال اقتراح استجواب مجموعة حزب السلا

مة الوطني البرلمانية، بسبب عدم إبداء الحكومة التركية ردة الفعل اللازمة وبقائها صامتة بينما يتم اتخاذ هذا القرار. (توكاتلي, 2004: 146؛ موفتي, 2002: 86). ولقد أعقب ذلك مسيرات «القدس مدينة الإسلام» التي انتشرت في أنحاء تركيا كافة، ولعل أهم هذه المسيرات «مسيرة القدس» التي تمت في قونيا التي يُعتقد بين الناس أنها كانت سببًا للانقلاب العسكري عام 1980م.

كما أن الثمانينيات شهدت الانتفاضة التي تعد واحدة من أهم مراحل القضية الفلسطينية. وبالتزامن مع هذه الانتفاضة الأولى، نُظِّمت العديد من المظاهرات المساندة للشعب الفلسطيني المُدينة لإسرائيل في كل من ديار بكر، شانلي أورفا، قونية، مالاطيا، إسطنبول. وبينما تولى قادة حركة الرؤية الوطنية أدوارًا رائدة في جميع هذه المظاهرات، كانت أهم الشعارات المرفوعة «ستكون تركيا قبرًا لليهود»، «دولة لفلسطين، لعنة على اليهود»، «لا يصلح جلد الخنزير للسجاد ولا اليهودي كصديق» (بالي, 1999: 305). لقد كان من الواضح أن لهذه الحركات الجماهيرية بالإضافة لدعمها للشعب الفلسطيني أثرًا كبيرًا في توسيع القاعدة الشعبية لحزب الرفاه، الذي كان يمثل حركة الرؤية الوطنية في ذلك الوقت.

وإذا جئنا إلى التسعينيات، فإن الموضوع الرئيس الذي عُني به أربكان وحركة الرؤية الوطنية في خطابهما السياسي الخارجي كان قضية البوسنة والهرسك. حيث ركز أربكان على صمت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو حيال ما يجري في البوسنة، وعدّ ذلك بمثابة رضىً ضمنيٍ تجاه المأساة التي تجري هناك. وبالنسبة لأربكان الذي لطالما نوّه بأن تركيا جزء من الجغرافيا الإسلامية، وجد في مأساة البوسنة فرصة لشرح ذلك للمجتمع التركي (يافوز, 2005: 320). أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فمع انتهاء محادثات أوسلو

عام 1993م، ساد نوعٌ من الاستقرار النسبي الذي يمكننا القول إنه أخرج القضية الفلسطينية جزئيًا من الأجندة الرئيسية للحركة. شهدت هذه المرحلة وصول حزب الرفاه إلى الحكم، ولقيت سياسة الحزب وتصوره عن ضرورة انتهاج سياسة خارجية تتخذ من العالم الإسلامي مركزًا لها، بدلاً من تلك التي تتمحور حول الغرب، دعمًا كبيرًا داخل حركة الرؤية الوطنية.

كانت الحادثة التي تركت بصمتها في هذه المرحلة هي الفعالية التي نظمتها رئيس بلدية سنجان التابعة لحزب الرفاه تحت اسم «أمسية القدس»، التي أعقبها انقلاب 28 شباط. إن اللافت للانتباه هنا أن حركة الرؤية الوطنية، وإن عجزت عن تحقيق إنجاز سياسي هام على صعيد القضية الفلسطينية، كانت البنية الأكثر فاعلية في خلق وعي واهتمام تجاه القضية الفلسطينية داخل المجتمع التركي؛ ونجد القضية الفلسطينية والقدس حاضرة بشكل أو بآخر في جميع الفعاليات الجماهيرية التي نظمتها الحركة. وإن هذا التوجه يمكن أن يؤدي إلى القول بأن الحركة سوّقت لنفسها ولتوجهاتها عن طريق القضية الفلسطينية.

ومع بداية القرن الواحد العشرين أصبح معروفًا أن حزب السعادة هو الجناح الرئيس الممثل لحركة الرؤية الوطنية. وبالتوازي مع المنهج التقليدي الذي لخصناه أعلاه في التعامل مع الشرق الأوسط، أخذ حزب السعادة والحركة موقفًا مناوئًا لشتى أنواع التدخلات السياسية والعسكرية والاقتصادية من القوى الدخيلة على المنطقة، بالإضافة إلى موقفه الناقد لإسرائيل. ويرى الحزب الذي يرجح التقارب مع بلدان العالم الإسلامي على التحالف مع الغرب على صعيد السياسة الخارجية، أن الحل لمنطقة الشرق الأوسط وللقضية الفلسطينية على وجه الخصوص من خلال تمكين مبدأ سيادة القانون، وإرساء أسس العدالة في المنطقة. كما وجّه حزب السعادة الناقد لسياسات حكومة العدالة والتنمية تجاه إسرائيل انتقادات حول رضا الحكومة عن عضوية إسرائيل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ورفضها لقرار الأمم المتحدة الذي يدين إسرائيل. وبينما رأى الحزب في طلبات الاعتذار والتعويض التي قدمتها إسرائيل بسبب أزمة دافوس وأحداث مافي مرمرة إعادةً لكرامة تركيا والعالم الإسلامي، كان الرضا الذي أظهرته الحكومة تجاه تدخل الناتو في ليبيا بعد رفضها لها بداية سببًا في نهاية تعاطف الحزب معها (إيركمين واصدقاؤه،

2011: 12-13).

شغلت القضية الفلسطينية مكانًا في الفصل الذي يتم فيه إيضاح كيف سيتم إنشاء عالم جديد للرأي العام في البيان الانتخابي لحزب السعادة الصادر عام 2002م، الذي يحمل عنوان «الخطة الفورية للإصلاح والتقدم»، كما ذكر البيان أن الحوادث المستمرة في فلسطين تهدد السلام الإقليمي والعالمي. وقد أكد حزب السعادة في هذا البيان أن السبب الرئيسي لهذه الأحداث هو عدم القدرة على تأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. ويشدّد حزب السعادة على ضرورة مساهمة تركيا في التزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة وإلزامها إن دعت الحاجة، كما دعا تركيا إلى لعب دور أكثر فاعلية في قيام دولة فلسطين المستقلة (البيان الانتخابي 2002م، 2002: 45).

أما البيان الانتخابي للحزب عام 2007م فلم يحوِ إلا فقرة واحدة متعلقة بالقضية الفلسطينية؛ حيث صرح الحزب أنه لن يكتفي بمشاهدة الدول الإسلامية تبتلع واحدة تلو الأخرى، ولن يسمح بـ«تقسيم وطننا الغالي وتقطيعه ليزول في دولة إسرائيل الكبيرة»، وسيسير على خطى الأسلاف لقرون في «السعي لسعادة أمتنا والإنسانية جمعاء، ومنع تحويل أي مكان على وجه الأرض إلى بركة دماء مثل فلسطين». وشدد على أنه سينهض بأعباء الواجب الإنساني لتأسيس عالم السعادة بدلًا من عالم الظلم (البيان الانتخابي عام 2007, 2007: 3). لقد تطرق الحزب في البيانين الانتخابيين عام 2002م و2007م إلى القضية الفلسطينية من منظور السلام الإقليمي والعالمي؛ وشدّد على أن انعدام الاستقرار في المنطقة سببه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما نوّه إلى أن خطط إسرائيل لا تشمل فلسطين فقط، بل تشمل في الوقت نفسه دولًا عديدةً في المنطقة من بينها تركيا.

أمام لا مبالاة المجتمع الدولي وانعدام مسؤوليته التي لم يسبق لها مثيل تجاه ما يجري في فلسطين من إبادة للشعب الفلسطيني، وقتل ممنهج تمارسه إسرائيل بحق المسلمين، نظّمت حركة الرؤية الوطنية عام 2009م مظاهرة حاشدة في ساحة تشاغلايان في إسطنبول تحت شعار «نصرةً لفلسطين». وكما لفت أربكان في خطاب ألقاه عن بعد عبر الفيديو لأسبابٍ صحية النظر نحو المأساة

الإنسانية التي تعيشها فلسطين، وشدّد على المهمة التاريخية التي تقع على عاتق المسلمين في الأراضي الفلسطينية (صحيفة العزيز، 07.01.2009).

إذا حللنا وجهة نظر مؤسس حركة الرؤية الوطنية وقائدها –أربكان- تجاه فلسطين، نراه يعتبر حلّ القضية الفلسطينية «وظيفة إنسانية». كما ذكّر بأن فلسطين بقيت جزءًا من الديار الإسلامية لأكثر من ألفٍ وأربعمئة سنة، وبأنها عاشت قرونًا في سكينة وطمأنينة في ظل الإسلام؛ كما أكّد على أن المسؤول الأول عما يجري فلسطين هو «الإمبريالية العنصرية» التي تشرّبت روح الحملات الصليبية. وبينما أشار أربكان إلى أن سبب الوحشية التي تحدث في فلسطين هو مشروع إنشاء «دولة إسرائيل الكبرى»، شدّد باستمرار على أن هدف هذا المشروع ليس فلسطين فحسب، بل جميع دول العالم الإسلامي. إن فلسطين والقضية الفلسطينية في نظر أربكان وحركة الرؤية الوطنية هي «إرثٌ تركه الأجداد»، وما يحصل هناك هي «مجزرة». وعليه فإنه حريٌّ بجميع الأمم المظلومة في العالم والأخوة الإسلامية التحرك لوقف هذه الإبادة.

موقف حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية تجاه إسرائيل

إذا نظرنا إلى العالم الإسلامي ككل، نجد أن التيار الإسلامي كأيديولوجيا سياسية شهد تصاعدًا لافتًا مع نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينيات فيه. وتعد الهزيمة الكبيرة التي مُني المسلمون بها أمام إسرائيل عام 1967م، من أهم ما جرى في تلك الفترة. وأمام هذه الهزيمة التي مُني بها النموذج الاشتراكي-العلماني القومي العربي، ظهر التيار الإسلامي كبديل جديد لم يجرب بعد (انظر. أبو ربيع, 2004: 61_62). حتى أنه من المعروف أن منظمة المؤتمر الإسلامي تشكلت عام 1969م كردة فعل على تخريب المسجد الأقصى الذي يقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. وبالتوازي مع ذلك، فإن حركة الرؤية الوطنية الممثل الأهم للإسلام السياسي في تركيا تحزبت عام 1969م،

فمن غير الممكن تقييم ذلك بعيدًا عن هذه الأحداث في الشرق الأوسط. وعليه فإن تصريح أربكان مؤسس الحركة في فترة تأسيسها، بالتوازي مع هذا الظرف الأيديولوجي الذي كان يعيشه العالم الإسلامي، بأن إسرائيل تشكل التجمع الأساسي لمركز العداء للمسلمين في العالم لم يكن من قبيل المصادفة (يافوس, 2005: 320).

وضّح أربكان في مقابلة أجراها مع صحيفة مليت عام 1969م، وفي تصريحات أجراها بعد ذلك، كيف أن إسرائيل أسرت العالم الإسلامي اقتصاديًا وسياسيًا، معلنًا عن موقفه الناقد لإسرائيل (انظر. بالي, 1999م). استطاع حزب السلامة الوطني، الحزب الثاني لحركة الرؤية الوطنية، أن يصبح شريكًا في الحكومة عام 1974م، وبقي في الحكومة مع شركاء مختلفين حتى عام 1978م. ووجد أربكان في هذه المرحلة عدة فرص لمعاكسة التوجه الرسمي في الدولة، والقيام بعدة زيارات للدول الإسلامية. وقد أثمرت جهود أربكان من خلال هذه الزيارات عن تمثيل تركيا على مستوى الوزراء في منظمة المؤتمر الإسلامي لأول مرة منذ تأسيسها. لقد أسهمت كل هذه الخطوات في تصاعد الخطابات المناهضة لليهود والصهيونية وإسرائيل، لا سيما داخل حركة الرؤية الوطنية (لانداو, 1988: 298, 299).

لطالما مالت حركة الرؤية الوطنية إلى استعمال عبارات مناهضة للسامية، لا سيما في تحليلاتها لما يجري على صعيد العلاقات الدولية. وبنظر حركة الرؤية الوطنية وحزب السعادة، فإن إسرائيل واليهودية والصهيونية هي مصدر جميع الشرور والمشكلات الموجودة على الصعيد الدولي. إن الخطاب الذي سنذكره في الأسفل، الذي ألقاه أ. أربكان عام 1975م، في مجلس الأمة التركي، يعد من بين الأمثلة المبكرة على الخطاب والأحكام في السياسة الخارجية التي سينتهجها أربكان بكثرة في الميدان السياسي لاحقًا (أوزجان، 2005:111).

«يوجد اليوم تمثال لثيودور هيرتزل في الكنيست الإسرائيلي. إن هذا الصهيوني الذي عاش في فيينا قبل مئة عام ووضع حجر الأساس للمشروع الإسرائيلي، وقد رسم حينها خريطة الأراضي التي يجب أن تحصل عليها إسرائيل، وتم عرض قسم كبير من الأراضي التركية كولاية في مشروع دولة إسرائيل. هذه هي حقيقة

المشروع الإسرائيلي. ويقولون إنّ دولة الآشوريين التي تمتد حتى قيصري في الإنجيل هي دولة إسرائيل. ويستطيع الغرب أن يغض الطرف عن هذا المشروع الإسرائيلي عند الحاجة. كما توجد العديد من الغايات والمخططات التي تتجاوز الأهداف الاقتصادية للسوق المشتركة، وبالتحديد فإن المادة التي تنص على منح الدول الأعضاء الأجانب فرصة شراء أراضيهم، مما يتيح فرصة شراء العديد من الأراضي في تركيا، بأسعار رخيصة جدًا وبشكل مربح، من صهاينة العالم الرأسمالي تحت اسم النمو والتقدم. وقد يؤدي هذا الوضع إلى تحضير تركيا لتكون ولاية تابعة لإسرائيل في المستقبل. ومن هذه الجهة، يريد الغرب دخول تركيا ضمن السوق المشتركة للاستفادة منها كمستعمرة في المستقبل، كما يدعم الصهاينة الرأسماليون هذا المخطط من خلف الستار» (تشايهان, 1997: 75).

ويأتي على رأس أكثر المواضيع التي انتقدها أربكان لدى الحكومات التركية، بعد تحوله إلى المعارضة وقبل عودته شريكًا في الحكم عام 1996م، العلاقات مع إسرائيل. حتى أن تركيا شهدت للمرة الأولى إسقاطًا لأحد الوزراء من خلال الاستجواب في مجلس النواب عام 1980م، إذ استدعي وزير الخارجية في ذلك الوقت خير الدين إركمان للاستجواب في مجلس النواب، وأسقط بطلب من حزب السلامة الوطني على إثر ادعاءات بإجرائه محادثات سرية مع إسرائيل، وصمته على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها (توكاتلي, 2004: 146). وبعد هذا الاستجواب أعلنت تركيا أنه كما لن تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فإنها ستخفض العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى أدنى درجة، إذ إن الدور الذي لعبته المظاهرات المناوئة لإسرائيل، التي نظمها أربكان على طول البلاد وعرضها في خلق وعي شعبي متقبل لردة الفعل هذه، أمرٌ غير قابل للجدل.

من المتفق عليه قبول التسعينيات كفترة تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية، كما عادت العلاقات للتمثيل على مستوى السفارات بشكل متبادل بين البلدين عام 1993م. أما في حزب الرفاه الذي كان يمثل حركة الرؤية الوطنية في ذلك الوقت، الذي تأسس عام 1983م، فلقد طغت فكرة أربكان حول مشروع إسرائيل الكبرى التي تريد نشر الشرور في العالم. إن للصهيونية أجندة معينة، ومن بين الأراضي التي توجد في هذه الأجندة التي يجب السيطرة عليها («إسرائيل

الكبرى من النيل إلى الفرات») جزء من تركيا. وبالنسبة له، قد تكون جذور هذا المشروع ممتدة إلى التوراة حتى. وبالإضافة إلى ذلك، تعد إقامة السوق المشتركة بين تركيا والمؤسسة الاقتصادية الأوروبية وسيلة لتحقيق هذا المشروع الذي يدعمه الغرب. حيث تم استعمال موضوع بيع الأملاك للأجانب بشكل خاص؛ لتقوية أطروحة أنه يتم تسويق أراضي الدولة لإسرائيل التي تحدث عنها نجم الدين أربكان.

كما أن المقاربة «التبسيطية والسطحية» المناهضة لإسرائيل والصهيونية، التي ينتهجها حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية، اللذان يحيلان التطورات كافة التي تتم في العلاقات الدولية إلى مؤامرات وأهداف إسرائيل الصهيونية، وأمريكا الإمبريالية، تم تصميمها كعنصر ديماغوجي بهدف إعداد الرأي العام. وفي البيان الرسمي المعلن عام 1991م، تحت عنوان «النظام الاقتصادي العادل»، نُظر إلى: «نظام العبودية الاقتصادي» في تركيا كنتيجة لممارسة الاستعمار الحديث الذي تقوم به القوى الاستعمارية والصهيونية بوعي وتخطيط وبشكل ممنهج. كما رأى أربكان في برنامج نشر عام 1991م أيضًا، تحت عنوان «قضايا تركيا وحلولها»، أن غاية الأمم المتحدة اليوم تحولت من تأمين الحق والمساواة إلى إقامة إسرائيل وحمايتها ومساعدتها على تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى. كما لفت أربكان النظر إلى النتائج التي ستسببها الأسلحة التي اشترتها إسرائيل بالثروات التي حولتها البنوك الصهيونية من خلال أمريكا على أمن تركيا في المستقبل. كما يلاحظ أن أربكان حاول إرساء فكرة أن إسرائيل تعمل على تأسيس مؤامرة صهيونية في العالم في عقلية الرأي العام التركي، من خلال التأكيد على القول الذي يذكره الصهاينة بأن: «إسرائيل وكما يرى كل يوم تقتل أطفالًا مسلمين تتراوح أعمارهم ين 10-15 سنة فور خروجهم من المسجد الأقصى. قريبًا ستسيطر على لبنان، وبعد ذلك ستحول محافظات قونيا وأرض روم التركية إلى ولايات لها أيضًا، ستسيطر في أقرب وقت على الأراضي التي كان يحكمها السلطان سليمان، أي ستسيطر على الأرض الموعودة، وهكذا ستصل إلى السيطرة على العالم الموعودة لها في التوراة» (أوزجان, 2005: 112). لا يبدو من الممكن القول بعدم تأثر الرأي العام التركي في موضوع الصهيونية وإسرائيل بأربكان وحركته.

إن فكرة «أرض الميعاد»، التي لطالما تحدث عنها أربكان طوال مسيرته في تركيا، تعني إنقاذ اليهود من سيطرة العرب والأتراك المسلمين، وجلبهم إلى فلسطين وإقامة دولتهم الوطنية في تلك الأراضي، وهكذا تحقيق «هدف السيطرة على العالم» من خلال جمع اليهود كافة معًا. وقد استطاع ثيودور هيرتزل رائد هذه الحركة ومفكرها أن يكسب لهذا المفهوم ماهية سياسية في القرن العشرين. وقد لاقى اليهود الذين عاشوا حياة التنقل لألفي عام العديد من المصاعب والمتاعب لقاء اعتناقهم لهذا المفهوم. وبحسب كوتشوك، لو كان مفهوم أرض الميعاد مقتصرًا على العودة إلى القدس وفلسطين وإنشاء دولة هناك، ونظرًا لتأسيس اليهود لدولة إسرائيل اليوم لرأينا السلام يعم الشرق الأوسط (1994: 104).

أفصح حزب السعادة الممثل الأخير لحركة الرؤية الوطنية في البيان الانتخابي الذي أعلنه للرأي العام قبل انتخابات 1 تشرين الثاني عام 2015، عن وجهة نظره تجاه إسرائيل، حيث قال: «لقد أغرقت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها العالم الإسلامي بسياسات الاحتلال الدموية التي ينتهجونها تحت مسمى «مشروع الشرق الأوسط الجديد» التي تهدد السلام العالمي بشكل مباشر. بحسب حزب السعادة تستمر إسرائيل بسياسات العدوان، والإبادة، والتوسع رغم أكثر من سبعين قرارًا اتخذته الأمم المتحدة؛ وما زالت تشكل تهديدًا مباشرًا ومستمرًا للسلام الإقليمي والعالمي.

وإن وجب الاختصار، فإن الصهيونية تتجلى كأهم عنصر في مقاربة حركة الرؤية الوطنية حول إسرائيل التي تعززت من خلال نظرية «النظام العادل». وكان تسليط الضوء على الصهيونية العنصر الأبرز في تعاملها مع إسرائيل. وبحسب الرؤية الوطنية، ستساهم تركيا (المدارة بالنظام العادل) في هدم السلطنة الاستعمارية الصهيونية، التي أسست على قواعد الظلم وانعدام الأخلاق، وكذلك إعادة الأمان والرفاه إلى الإنسانية مرة أخرى، حيث ستصبح من خلال هذا النظام «دولة قائدةً ومبادرة لا دولة تابعة وذيلاً». لكن، وبحسب مفهوم النظام العادل، فإن تركيا دولة تَقرّر إزالتها من الوجود لأجل إنشاء إمبراطورية إسرائيل الكبرى. (أكجول, 1997: 220). وبعبارة أخرى، ترجع حركة الرؤية

الوطنية وحسب نظرية النظام العادل حزب العمال الكردستاني، والقضية السورية، وقضية بارزاني، والقضية الفلسطينية، ومعظم قضايا المنطقة تقريبًا إلى إسرائيل والصهيونية.

موقف الحركة من المقاومة والمصالحة في القضية الفلسطينية ونظرتها تجاه الحل

لقد عرّف حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية منهجهم لحل القضية الفلسطينية بـ «تمكين سيادة القانون» و«تحقيق العدالة». وفي هذا الإطار، فإن الحركة التي تنتقد سياسات الحكومة في التعامل مع إسرائيل، انتقدت بشدةٍ رضا الحكومة عن قبول عضوية إسرائيل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاعتراض على قرار الأمم المتحدة القاضي بإدانة إسرائيل. أما رؤية الحركة حول الحل النهائي، فهو «إنشاء عالم عادل جديد يعتمد أسس الحرية والديمقراطية، ويعتمد لغة السلام بدل الحرب، والحوار بدل الصراع، والتعاون بدل الاستعمار، والعدالة بدل ازدواجية المعايير، والمساواة بدل التكبر، وحقوق الإنسان بدل الضغط والهيمنة». واتخذت موقفًا رافضًا لتدخلات الدول الدخيلة على منطقة الشرق الأوسط السياسية والعسكرية والاقتصادية، لاسيما بخصوص القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق تبنت حركة الرؤية الوطنية في سياستها الخارجية مقاربة تستند على التقارب مع العالم الإسلامي أكثر من التحالف مع الغرب (إيركمين وأصدقاؤه, 2011: 12_13).

وحول طبيعة الموقف الواجب على تركيا اتخاذه من السياسة التي تتبعها إسرائيل تجاه فلسطين، يرى الأمين العام لحزب السعادة مصطفى كاملاك وجوب التدخل لإيقاف المأساة الإنسانية التي تسببها الهجمات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، كما دعا إلى ضرورة تشكيل «قوة سلام لفلسطين» بقيادة تركيا. ووفقًا لكاملاك، يجب على جميع الدول الإسلامية وعلى رأسها تركيا وإيران المشاركة بإرسال جنود إلى قوة السلام هذه. أما هذه القوة فيجب

تزويدها بالتجهيزات اللازمة للرد على أي اعتداء إسرائيلي بالمثل، إذ يجب أن يتم نشر هذه القوة في غزة لحماية أمن الفلسطينيين وأمانهم(تشان, 2014)،إذ إن الحركة تعلن بشكل واضح وصريح جدًا ضرورة أن تقف تركيا في وجه عدوانية إسرائيل، وأن تتخذ موقفًا إنسانيًا وإسلاميًا ووجدانيًا تجاه عمليات الترهيب والظلم والقهر التي يتم تنفيذها تجاه فلسطين وشعبها.

وبالنسبة لحل القضية الفلسطينية، تؤمن حركة الرؤية الوطنية وحزب السعادة بوجوب إقامة دولةٍ فلسطينية حدودها محددة بشكل قاطع، ومستقلة بحسب القوانين الدولية، ومعترف بها على وجه الخصوص، أي يدافع كل من الحزب والحركة عن حل الدولتين الذي ينص على إنشاء دولة فلسطينية تشمل الضفة الغربية وغزة إلى جانب دولة إسرائيل؛ ويعملان على دفع تركيا لاتخاذ هذا الموقف. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح تمل كارامولا أوغلو أن الرضا عن تأسيس الدولة الفلسطينية بشكلها الحالي اليوم، طالما لم يتم تحديد حدودها كدولة، دعمٌ مباشرٌ للظلم. ويرى كارامولا أوغلو أن الدولة الفلسطينية اليوم هي محض تجمع لعدد من الأحياء، ووجود دولة تتكون من أحياء لا يبدو ممكنًا. وكمثالٍ على ذلك، فبينما تسيطر السلطة الفلسطينية على جانب من أحد الطرق، توجد نقاط تفتيش وحواجز عسكرية إسرائيلية على الجانب الآخر. في ظل هذا الوضع لا يبدو من الممكن تأسيس دولة فلسطينية في ظل هذه الهيمنة، الأمر الذي يجعل من إطلاق لفظ دولة على البنية التي سيتم إنشاؤها أو الاعتراف بها على هذا الحال غير ممكنٍ، وكذلك لن تحظى دولة فلسطينية على هذا الحال باحترام في العالم. كما عبّر عن أن تمثيل هكذا دولة في الأمم المتحدة ورفع علمها هناك لن يشتت انتباه الشعب الفلسطيني والعالم، وهو مدعاة للخجل، يجب ألَّا يسمح العالم الإسلامي لهكذا وضع بالحدوث (تمل كارامولا أوغلو، مقابلة شفهية، 16 أيار، 2016).

إن محادثات أوسلو التي بدأت لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني برعاية النرويج، مهّدت لاتفاقية عقدت في 10 أيلول من عام 1993م، من خلال تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين طرفي الصراع. وفيما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية التي مثلت الشعب الفلسطيني بحق وجود إسرائيل، اعترفت

إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل عن الشعب الفلسطيني. وفي احتفالية أقيمت يوم 13 أيلول عام 1993م في البيت الأبيض، وقع ممثلو إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي» المعروف باتفاقية أوسلو التي تعد خطوة مهمة للغاية على صعيد حل القضية (سوير, 2010: 28). وفيما تعامل حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية مع عملية أوسلو من خلال مقاربة حذرة تراعي مصالح الشعب الفلسطيني العملية، بذلا كل ما بوسعهما لنجاح هذه العملية بالشكل الذي سيكون لصالح الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق قامت حكومة «الرفاه والطريق القويم» بخطوة حيوية جدًا، وتعتبر الأولى من نوعها فيما يتعلق بفلسطين، بل ودخلت التاريخ بوصفها واحدة من أهم الإجراءات التي أثرت على العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل ملحوظ، إذ أرسلت وحدة عسكرية تركية إلى فلسطين. تم توقيع اتفاقية بين الإدارة الفلسطينية وإسرائيل تقضي في 15 كانون الثاني عام 1997م بتسليم إدارة مدينة الخليل إلى السلطة الفلسطينية؛ وبعد هذه الاتفاقية ولأجل الحفاظ على السلام في المنطقة وقعت اتفاقية ثانية في أوسلو في 30 كانون الثاني عام 1997 قضت بإرسال قوات حفظ سلام من كل من تركيا، والدنمارك، وإيطاليا، والسويد، وسويسرا، والنرويج. كما صادق مجلس الوزراء على هذه الاتفاقية التي وقعتها حكومة الرفاه بعد ثلاثة أيام من توقيعها في الرابع من شباط عام 1997، أما مقترح إرسال جنود أتراك إلى فلسطين، فقد وافق عليه مجلس النواب في جلسته التاسعة والخمسين بالإجماع في 20 شباط عام 1997 (الصحيفة الوطنية, 07.03.2015).إن دعم حركة الرؤية الوطنية لفلسطين يجري على قدمٍ وساق من خلال جميع الإمكانات المادية والمعنوية التي تملكها الحركة. وفي هذا السياق لطالما أكدت الحركة على تضامنها مع الشعب الفلسطيني من خلال التظاهرات العامة والجماعية مثل المسيرات التي نظمتها في تركيا لتغذي الدافع العاطفي والأخلاقي لدى الجماهير؛ كما عملت منظمات المجتمع المدني التابعة للحركة من خلال حملات التبرع لفلسطين التي تنظمها على تأمين الدعم المادي للشعب الفلسطيني؛ كما تعمل عبر استخدام الطرق الدبلوماسية على رفع الوعي الدولي بطبيعة المقاومة والقضية الفلسطينية؛ كما

طبقت بروتكولات دبلوماسية على أعلى المستويات لممثلي الشعب الفلسطيني مثل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس؛ لتحافظ بذلك على مستوى عالٍ من الاعتراف الدبلوماسي بفلسطين وممثليها. حيث يحظى هذا الوضع بأهمية كبيرة من حيث إبراز الموقع الذي تملكه ممثليات الشعب الفلسطيني على مستوى تركيا للرأي العام العالمي.

أما على صعيد كيف يجب أن تكون وإلى أين يجب أن تصل حدود المقاومة الفلسطينية، فإن الحركة لا تتخذ موقفًا واضحًا كثيرًا، بل تتعامل مع القضية من منطلقٍ مبدئي. أما الأولويات التي تؤكد عليها الحركة فيأتي في مقدمتها عودة الأطراف إلى خارطة فلسطين ما قبل الاحتلال، وعدم فصل الشعب والعائلات الفلسطينية وتشتيتهم من خلال الحدود السياسية والجغرافية. كما تهتم الحركة بالاعتراف الدبلوماسي الدولي بالدولة الفلسطينية، وحصولها على ضمانات دولية بما يتعلق بحدودها. وفي حال عدم حدوث ذلك، فترى حركة الرؤية الوطنية ضرورة الاستمرار بالمقاومة من خلال مقاربة تتناسب مع واقع فلسطين التاريخي وحقوق الإنسان، وترى الحركة في هذا السياق وجوب تأمين الدعم المادي والمعنوي، والوطني والديني والدولي للمقاومة الفلسطينية. أما الحد الأوضح للمقاومة، فهو سيرها بما يتوافق مع واقع فلسطين التاريخي والجغرافي والسياسي والدبلوماسي.

موقف حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية من الأطراف الفلسطينية

تتكون حركة التحرر الوطنية في فلسطين من عدة منظمات على رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وحماس، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، والمبادرة الوطنية الفلسطينية. ومع كون منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تحمل صفة المنظمة الجامعة التي تعمل على تأسيس دولة فلسطين المستقلة، فإنها تتكون من العديد من المنظمات وحركات المقاومة والأحزاب السياسية والرموز

المستقلة ذات الأيديولوجيات المتباينة. وإلى جانب حركة فتح التي تشكل أكبر مجموعة في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن أول المجموعات التي انضمت إلى المنظمة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أسسها حبش في إطار ماركسي، والمجموعة الماوية المعادية للناصرية التي انفصلت عن جبهة حبش، أي مجموعة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أسسها نايف حواتمة، ومنظمة الصاعقة المدعومة من حزب البعث السوري. بالإضافة إلى ذلك تعد جبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وقوات 17، ومجموعة الهواري، أمثلة على بعض المنظمات داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكلت بدعم الدول العربية، إلا أنها مرت لاحقًا بتغيرات في علاقاتها ومواقفها السياسية وأجهزتها الإدارية والمجموعات التي حوتها. بدأ عرفات وأصدقاؤه صلاح خلف وخليل الوزير بفعالياتٍ تنظيمية تتخذ من استقلال فلسطين هدفًا لها بين عامي1957م وعام 1959م، وأسسوا حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي اتخذت في سنواتها الأولى من نموذج جبهة التحرير الوطنية الجزائرية منهجًا لها. حيث إن حركة فتح اتخذت قرارها ببدء الكفاح المسلح ضد إسرائيل عام 1964م، وبدأت أولى عملياتها ضد الأهداف الإسرائيلية بقيادة عرفات عام 1965م. كما وأن أيديولوجيتها تطورت بشكل مستقل عن الأيديولوجيات الرائجة في الأوساط الفلسطينية حينها، مثل الماركسية والبعثية والقومية العربية.

إن المنظمة التي تأسست كردة فعل على استغلال الدول العربية للقضية الفلسطينية لمآربها الخاصة، ظهرت على الساحة مؤمنة بأن الفلسطينيين وحدهم هم من يستطيعون حماية أنفسهم، كما سهل استقلالها الأيديولوجي نيلها للدعم من أطياف الشعب الفلسطيني كافة. وقد تأسست حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في أواخر السبعينيات، إذ أسسها مجموعة من طلبة الجامعات الفلسطينيين في مصر، وأصبح مؤسس الحركة د. فتحي الشقاقي أول أمين عام لها. أُغتيل الشقاقي في جزيرة مالطا على يد الموساد الإسرائيلي، وحل مكانه د. رمضان شلح الذي كان مقيمًا في العاصمة السورية دمشق أمينًا عامًا للحركة. ومن المعروف أن الفئة القيادية في المنظمة عاشت لفترة طويلة في سوريا، وتلقت دعمًا ماديًا وعسكريًا من إيران. وأخيرًا، فإن الحركة الرابعة

ضمن المجموعات الفلسطينية هي المبادرة الوطنية الفلسطينية، فهي حركة اجتماعية سياسية تأسست في فلسطين من بين مؤسسيها البرغوثي وعبد الشافي والدقاق وغيرهم. كما أن المفكر ذا الأصل الفلسطيني إدوارد سعيد هو من قياديي الحركة. يدير المبادرة الوطنية الفلسطينية بشكل عام مفكرون يساريون علمانيون، وبعض الأعضاء السابقين في حزب الشعب الفلسطيني. كما أن هذه المجموعة التي تنظم فعاليات على صعيد المجتمع المدني داخل الحدود الفلسطينية تتمتع بعلاقات خارجية قوية (بولمي وأولتاش, 2012: 8, 11, 82, 88).

لقد قامت الحركة والأحزاب الممثلة لها بالكثير من الزيارات المتبادلة مع الأحزاب السياسية الفلسطينية حتى الآن. كما أن العلاقات بين أحزاب الطرفين تعززت كثيرًا بالزيارات التي تم تنفيذها بين هيئات هذه الأطراف في كل من تركيا وفلسطين. أما الأحزاب السياسية الفلسطينية التي تواصلت معها الحركة فهي حماس، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وبينما تميز التواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية بطابع أكثر رسمية على شاكلة استقبال ممثلي الدول، كان التواصل مع حماس الفاعل الأهم على صعيد المقاومة، والفصيل الأكثر قبولاً لدى الشارع الفلسطيني على نحوٍ أكثر كثافة. ونستطيع إعطاء أمثلة على هذا التواصل من خلال الزيارات التي أجراها ممثلون رفيعو المستوى من حماس إلى حزب السعادة في تشرين الثاني 2010، وشباط 2011، وأيار 2011، وكانون الثاني 2012. كما يُستضاف قياديو حماس كمتحدثين في المسيرات والمؤتمرات التي تنظمها الأحزاب السياسية المنبثقة عن الحركة، كما أن أربكان كان يؤكد على دعم حماس بشكل خاص من بين الشعب الفلسطيني، من خلال حملات الدعم والمساندة التي نظمتها حركة الرؤية الوطنية.

وبينما كانت النظرة الرسمية\الدولانية العامل المحدد الأساسي في نظرة حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية إلى الحركات السياسية الفلسطينية، شغلت الشراكة مع حماس النصيب الأكبر من علاقة الحركة مع الأطراف الفلسطينية. بقيت العلاقات مع حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية مستمرة على

صعيد الدولة\الصعيد الرسمي، وظلت المنظمات مثل حركة الجهاد الإسلامي بعيدةً عن مستوى علاقات الحركة وحزب السعادة مع حماس. أما سبب تأسيس علاقات متينة مع حماس، فيعود إلى إيمان الشارع التركي والعالمي بأن حماس -مهما لاقت من مقاطعة دبلوماسية- هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وذلك أنه إذا قارنا الخط السياسي الذي أخذته حماس مع غيرها من المنظمات، كفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تبدو بمظهر مَن بذلت جهدًا أكبر على طريق تحقيق استقلال القدس وفلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تسير حماس على خط أكثر استجابة للآمال التي ساهمت في بروز القضية الفلسطينية أكثر من تلك التي أبدتها المنظمات الأخرى.

خاتمة

وجدنا أن حركة الرؤية الوطنية والأحزاب المتولدة عنها حركة ذات مرجعية إسلامية، وقد تعاملت مع المسألة الفلسطينية من هذا المنظور على أنها قضية إسلامية. إذ رأت أن الأراضي الفلسطينية التي بقيت جزءًا من العالم الإسلامي لقرون طويلة يجب أن تبقى كذلك في المستقبل أيضًا. وبينما تصف إسرائيل بالدولة المحتلة وتتهمها بظلم الشعب المسلم، اتخذت من التاريخ الإسلامي مرجعًا لها. أما اليوم وبينما تدعم فلسطين من خلال حل الدولتين، تطالب إسرائيل بالعودة إلى حدود 1967م.

كما أن نظرة الحركة إلى الدولة الإسرائيلية تنطلق من توجه الحركة النوعي، وتتماهى مع نظرة التيارات الإسلامية الأخرى في المنطقة. كما أنها لا تنظر إلى إسرائيل كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية فحسب، بل تراها سببًا لجميع الأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة. ولطالما دعت الحركة تركيا ودول المنطقة إلى الحذر في العلاقات مع إسرائيل، وأصبح التحذير من «مشروع إسرائيل الكبرى» حاضرًا في أجندة قادة الحركة منذ الثمانينيات. كما شددوا على ضرورة توحد المسلمين تحت سقف العديد من المنظمات؛ للوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية في المنطقة.

يعتبر قادة الحركة أن تركيا تمتلك موقعًا قويًا جدًا بين القوى الإقليمية الفاعلة، وعند افتراض أن قضية فلسطين والقدس تتضمن في أساسها بعدًا دينيًا، نرى أن التيار المحافظ، الذي يحافظ على وجوده في تركيا والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المحافظة بشكل خاص، يحظى بموقع حساس في هذه القضية. إن وجود حزب العدالة والتنمية الذي انفصل عن حركة الرؤية الوطنية واتبع طريقًا سياسيًا جديدًا في الحكم حاليًا، يجعل الموقف من القضية الفلسطينية أكثر تأثيرًا وفاعليةً على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، كما ويُلاحظ في هذه الفترة أن المنهج الذي تتبعه تنظيمات حركة

الرؤية الوطنية وبالأخص حزب السعادة في التعامل مع القضية الفلسطينية، أصبح أكثر تقديرًا وأهمية. خصوصًا في ظل السلطة والاحترام الذي تحظى به الحركة والحزب تاريخيًا في القضية الفلسطينية داخل تركيا، الأمر الذي يكسبهم موقعًا استثنائيًا في تبني القضية الفلسطينية والدفاع عنها على المستويين الوطني والدولي. يجب علينا إلى جانب ذلك ألّا ننسى أن وجود الحركة وأحزابها في صفوف المعارضة في تركيا في أغلب الفترات، أثّر سلبًا على قدرتها على الحركة السياسية. ويمكننا القول في هذا الإطار، إن الدور الأهم الذي لعبته الحركة في تركيا هو خلق الوعي الاجتماعي بطبيعة القضية الفلسطينية وأهميتها في تركيا.

مقابلة مع الأمين العام لحزب السعادة تمل كارامولا أوغلو

أجريت في إطار الدراسة مقابلة شفهية مع نائب رئيس حزب السعادة، والمسؤول عن العلاقات الخارجية في حينها، والرئيس الحالي للحزب السيد تمل كارمولا أوغلو في 16 أيار عام 2016، في المركز العام لحزب السعادة. وتطرقنا في المقابلة إلى ما فعله الحزب وما يخطط لفعله على صعيد القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى نوعية المساعدات المادية والمعنوية التي قدمها من أجل القضية الفلسطينية، وتناولنا قضية المسجد الأقصى وعمليات التوعية به التي أدارها الحزب في الأوساط المسلمة بشكل مفصل. كما خصصنا ضمن هذه المقابلة مكانًا لفعاليات الحزب ومواقفه من القضية الفلسطينية في فترة ما بعد أ. د. نجم الدين أربكان.

مقابلة شفهية أجريت مع السيد تمل كارامولا أوغلو في 16 أيار عام 2016 في مقر حزب السعادة، أنقرة.

يوسف صاين: أود بداية أن أشكر حضرتكم سيدي الرئيس على قبول طلب إجراء هذه المقابلة. أودّ إن سمحتم أن أعرض عليكم بعض الأسئلة التي حضرتها بخصوص القضية الفلسطينية.

سيدي الرئيس من أي منطلق ينظر حزب السعادة على وجه الخصوص، وحركة الرؤية الوطنية، إلى القضية الفلسطينية، وما هي الخطوط الرئيسة لهذه النظرة؟

تمل كارامولا أوغلو: نحن نؤمن بأن الأحداث التي تحصل في فلسطين هي انتهاك صارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان بشكل كلي، وهي ظلمٌ مجحف للمنطقة. إنها بالتأكيد خرق للقانون الدولي ولحقوق الإنسان. ذلك لأن تجمعًا، وحسب رأيه وبحكم معتقداته الظاهرية، يقول: «فلسطين أرضنا، هذه الأرض موعودة لنا من قبل الله تعالى ونحن نريد الاستيطان هنا» أريد أن أسأل، متى

تركوا تلك الأرض؟ قبل ألفي سنة. وبينما يقومون بالاستيطان هناك، فإن تلك الأرض التي يريدون الاستقرار فيها تحوي أصلاً أناسًا يؤمنون بذات عقيدتهم. إن أرض فلسطين أرض جدباء بعمومها، ولا يستطيع الناس الاستقرار هناك بسهولة، ورغم ذلك هناك من يعيش هناك منذ ألفي سنة، بل حتى آلاف السنين... إن الفلسطينيين الذين يقطنون تلك الأرض كانوا هناك منذ آلاف السنين، وهي أرضهم وملكهم. أما القدس، فلأنها تحمل أهمية خاصة بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين، فمن حق الجميع أن يبقى فيها ويمارس شعائره التي يفرضها دينه. وذلك ما كان عليه الوضع في عهد الدولة العثمانية.

لم يتدخل أحدٌ في عبادتهم وطريقة عيشهم هنا أبدًا. إلا أنه وبعد مرور بعض الوقت، بدؤوا يشعرون بتنامي قوتهم؛ فبعد أن شعروا بازدياد نفوذهم المالي في أمريكا وأوروبا وخصوصًا ألمانيا، بدأت رغبة الحصول على أرضٍ خاصة بهم تظهر شيئًا فشيئًا، وبدؤوا بعد ذلك يقولون إن: «فلسطين أرضنا في الأساس»، «لنذهب ونستقر في أرض لا يوجد فيها الكثير من السكان». لا شك أن هذا العرض لم يكن مقبولاً للعثمانيين الذين كانوا يحكمون فلسطين في ذلك الوقت. إلا أنهم بعد ذلك عملوا على تحريك جميع الدول، ومحاور القوة التي يمكنهم تحريكها في العالم لصالحهم. وأهم ما في ذلك أنهم كسبوا دعمًا علنيًا من الإنكليز خلال الحرب العالمية الأولى، وهو ما سعي وعدَ بلفور الشهير. كما أنهم جاؤوا إلى الدولة العثمانية وطلبوا الحصول أرض فلسطين، وكان الجواب «تستطيعون الذهاب والعودة إلى فلسطين متى شئتم وليس لدينا أي اعتراض على ذلك، أما إذا أردتم أرضًا لتحكموها، فلن نسمح أو نرضى عن ذلك قط». ورغم أن الناس في الغرب اعتادوا على الراحة، إلا أن اليهود كانوا دائمًا هناك مواطنين من الدرجة الثانية، حتى ولو امتلكوا ثروات، حيث لم تكن تُمنح لهم حقوق طالما لم يغيروا دينهم.

يوسف صاين: بينجامين؟

تمل كارامولا أوغلو: يعني يحاول أحدهم الترشح لمنصب رئيس وزراء إنكلترا فيقولون له «من غير الممكن لك كيهودي الترشح لمنصب رئاسة الوزراء، يجب أن تكون منسوبًا إلى الكنيسة الإنكليزية». فيذهب هذا الشخص وأقرباؤه وحوالي

400 شخص ممن يدعمونه ويعلن انضمامه إلى الكنيسة الإنكليزية، ومن المثير أنه يفوز بمنصب رئاسة الوزراء بعد ذلك. ويظهر ذلك أن هناك قوة خفية تظهر إلى السطح شيئًا فشيئًا، ألم تكن على السطح من قبل؟ منذ استطاعوا التحكم برأس المال بشكل خفي، بدأت بعد ذلك هذه القوة بالظهور على السطح. ومتى حدثت بعض التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في أوروبا كما حدث في قضية دريفوس[52]، زادت معاناتهم. كما في بودابست وبراغ. كما وضعت حدود على عدد اليهود المقيمين في مناطق معينة في القرن التاسع عشر، ولم تتجاوز الألف في بعض الحالات. وهكذا متى زادت الولادات واقترب العدد الكلي من الألف، تبدأ مجموعة منهم بالخروج من المنطقة، لتتشرد في منطقة أخرى. إلى متى؟ إلى أن يقتربوا من الموت فيعودون إلى منطقتهم لرغبتهم في أن يدفنوا هناك.

هكذا تعرضوا للاضطهاد أينما ذهبوا، بما في ذلك إسبانيا. ولم يجدوا من يشرع أبوابه لهم إلا المسلمين والدولة العثمانية. حيث تمت حمايتهم حتى النهاية. ولكن، منذ أن طالبوا ببناء دولة مستقلة لأنفسهم، كان رد العثمانيين «لن نأذن بذلك». وعلى إثر ذلك لم يناصروا الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى -ولست من أتباع نظرية المؤامرة، ولا أقول بأنهم كانوا سببًا في هدم الخلافة العثمانية أو ما شابه- وبعد أن هدمت الدولة العثمانية، ورغم إعلان وعد بلفور لم يستطيعوا الاستيطان بأنفسهم. وبعد ذلك وبشكل مدهش تصعد ألمانيا التي سُوّيت بالأرض من بين الركام، لتنهض بعدها من جديد خلال 20 سنة، وتصبح قوية لدرجة يمكنها أن توقف العالم عند حده. والقوة بالدرجة الأساسية مع اليهود حيث كانوا هم من يمسكون بالصناعة، والمصارف، مما دفع هتلر للتعاون معهم. وسابقًا حين قال رئيس بلدية لندن «قام هتلر بالتعاون معهم» انقلبت كل الدنيا عليه. وبعد ذلك تبدأ الحرب العالمية الثانية، ليبدأ هتلر حملة عليهم، ليبدأ بعدها جميع العلماء ورجال الأعمال والصناعيين الهاربين من ألمانيا بالبحث عن ملاذ لهم، إذ جاء قسم من هؤلاء العلماء إلى تركيا، وذهب آخرون إلى أمريكا. كما شكل من هم في سن الخدمة العسكرية بشكل

52/ هي بداية منحنى جديد في السياسة، حيث يعتبرها البعض بداية الحركة المعادية للهود في أوروبا. بدأت الفترة عام 1984 عن طريق اتهام ضابط يهودي يدعى ألفرد دريافوس يخدم بالجيش الفرنسي بتهمة الخيانة العظمى للوطن، ومن ثم الحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وتمثل واقعة دريافوس نقطة البداية الحقيقية لانتشار العداء ضد اليهود في أوروبا. وبعدها تم العفو عن الضابط دريافوس وحكم له برد الاعتبار.

عام قوة محاربة في إنكلترا وفي فلسطين. ليبدؤوا بعد الحرب العالمية الثانية نشاطاتهم الإرهابية في فلسطين. إذ وصفتهم آنذاك أمريكا وإنكلترا بالإرهابيين، كان هناك مجموعتان إرهابيتان. وتم تأسيس منظمة الأمم المتحدة بعد مؤتمر يالطا، حيث يتم إنشاء دولة لليهود في فلسطين الأرض التي لا يعيش فيها اليهود. لم يشهد تاريخ العالم شيئًا كهذا من قبل ولا يمكن أن يحدث، حيث لا تملك الأمم المتحدة قرار منح عرق مكون من عدة عائلات هناك على أرض غيرهم، حق الحصول على هذه الأرض. كما أن في ذلك تعديًا على حقوق الإنسان. وهنا يلجؤون إلى الكذب من خلال تعريف فلسطين بأنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وهكذا قالوا لنمنح هذه الأرض، أي فلسطين، إلى هذا الشعب الذي بلا أرض. ويتم عقد التصويت في الأمم المتحدة في عام 1947، من خلال التزوير وضغط الولايات المتحدة. رُفض التصويت في بادئ الأمر، وبعد ذلك أُسكر ممثلو بعض دول أمريكا الشمالية لينجح التصويت في المرة الثانية. إن إعلان إنشاء دولة بهذه الطريقة هو انتهاك صارخ للقانون الدولي. كما أن المؤسسين وُصموا بالإرهاب، وقد وصمهم بذلك الغربيون قبل الشرقيين. ليأتي من خلف هؤلاء الإرهابيين رئيس وزراء حظي بالاحترام. ولكن وبشكل مبدئي لا يمكن قبول إنشاء دولة إسرائيل اليهودية في فلسطين. لم توجد هكذا دولة في الأساس حتى نعترف بها. كما أنه ليس من حق الأمم المتحدة أن تتخذ قرارًا كهذا. ولكن بعد أن اتخذت الأمم المتحدة هذا القرار للأسف كانت تركيا من أولى الدول التي اعترفت بإسرائيل.

يوسف صاين: أول دولة مسلمة تعترف بها.

تمل كاراموﻻ أوغلو: نعم، مع الأسف.

يوسف صاين: إذن سيدي الرئيس، إذا تابعنا الحديث هكذا، إن وجهة النظر التي تبنيتموها في حزب السعادة وحركة الرؤية الوطنية...

تمل كاراموﻻ أوغلو: أنا أنقل الوقائع التاريخية كما وقعت فحسب.

يوسف صاين: كيف تنظر سيدي الرئيس حركة الرؤية الوطنية إلى هذه المسألة؟ أعني ما هو الحل الذي توصي به للقضية الفلسطينية؟

تمل كارامولا أوغلو: سأتكلم عن الأمر ضمن مراحل العملية. لقد أنشأ الإسرائيليون مناخًا إرهابيًا صافيًا في فلسطين، الذي نستطيع تسميته بإرهاب الدولة. لقد أبيدت قرًى عن بكرة أبيها، ومسحت مئات من القرى من على الخارطة. من المرعب النظر إلى ما فعله الإسرائيليون في خارطة فلسطين. وبعد هذا الظلم، أعلنت الأمم المتحدة أن القدس بما تملكه من مكانة لا يمكن أن تكون عاصمة لإسرائيل. إن القدس هي ملك مشترك لليهود والمسيحيين والمسلمين الذين يعيشون هناك. وبشكل خاص للمسلمين. لقد أخطأ العرب في الحرب التي بدأت بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967م. إذ صوروا فلسطين بوصفها قضية عربية. ونحن لا نرى القضية الفلسطينية كـ «قضية عربية» لأن فلسطين قضية المسلمين. وبعد هذا الاحتلال الغاشم الذي قامت به الحكومة اليهودية عام 1967م، فإن الملك فيصل اتخذ خطوة لأجل القيام بردة فعل علنية، وقرر الملك فيصل عام 1967م إنشاء منظمة التعاون الإسلامي عام 1967م؛ ليتم تحقيق ذلك عام 1969م، ومن ناحيتنا فإن هذه السنة مهمة جدًا.

يوسف صاين: سنة تأسيس الحركة...

تمل كارامولا أوغلو: لأنه بينما كان الأستاذ أربكان يهم بتأسيس حركة الرؤية الوطنية عام 1969م، كانت الانتخابات تجري على قدمٍ وساق، ولم يكن هنالك وقتٌ لتأسيس حزب جديد، مما دفع الكوادر إلى الدخول كمرشحين مستقلين في الانتخابات. ترشح سبعة عشر فردًا، وانتُخب وقتها السيد أربكان، الذي أكمل عملية التأسيس بعد ذلك مباشرة. ليتأسس بعدها حزب السلامة الوطني، ويدخل المجلس في انتخابات عام 1973م، بنسبة جيدة من الأصوات. وبعد دخول المجلس، بدأ الحزب بأخذ خطوات عملية على صعيد المسائل التي عدها مهمة بالنسبة له. وبعد تأسيس الحركة عام 1969م، وتأسيس الملك فيصل منظمةَ التعاون الإسلامي أيضًا، تشكلت لدى الحركة قناعة بأن الموضوع الوحيد القادر على جمع تأييد جميع المسلمين في السياسة الخارجية هو «القضية الفلسطينية»، لتنظم في قونية عام 1970م أولى مسيرات نصرة للقدس.

يوسف صاين: سنة 1979م؟

تمل كارامولا أوغلو: قد تكون سنة 1971م، يمكنك مراجعة صحيفتنا للتحقق. لقد حظيت هذه المسيرات بميزتين أساسيتين؛ أولاهما، إبقاء قضية القدس حاضرة في الأجندة التركية والإسلامية والدولية، إذ إن هذه القضية يجب أن لا يتم إسقاطها من الأجندة السياسية دون حلها، إذ يجب أن تحول أحداث أخرى دون ذلك. والميزة الثانية، التأكيد على أن تحرير القدس ونهوض فلسطين من جديد والتخلص من ظلم اليهود، لا يمكن أن يتحقق إلا بتوحد المسلمين من جديد. كما وأن من شارك أو دعي إلى هذه المسيرات كان في الغالب ممن يتابع ويتعاطف مع قضايا العالم الإسلامي، ومن قادة حركات المجتمع المدني ورموز منظماته؛ ولم يشارك أحد في تلك المسيرات باسم الدولة، حيث كانت هذه حركة مكونة عن منظمات المجتمع المدني والمفكرين والمهتمين بهذا الشأن، والمؤمنين بأن هذا المسيرة ستؤثر على العالم الإسلامي. استمرت هذه التجمعات سنويًا، وكما نعلم، نُظّمت عام 1980م مسيرة مدهشة لدعم القضية الفلسطينية، إلا أن بعض الأطراف عملت على تخريب هذه المسيرة، لأنه وكما تعلمون فإن آخر مسيرة نصرة للقدس نظمناها أصبحت مبررًا للانقلاب العسكري آنذاك (1980). ومن المعلوم أن كنان إيفرين صرح علنًا بأن مسيرة نصرة القدس التي نظمناها كانت مبررًا لتدخله العسكري في الحكم.

إذا لم تدركوا فلسفة قيام دولة إسرائيل، والبنية التحتية الفكرية التي تقوم عليها أيديولوجيا من أسّسها، فلن تتمكنوا من إيجاد آلية لحل القضية الفلسطينية، لأن هذا الدولة باختصار دولة استبدادية. ومن العجيب أن هذا الاستبداد يمارس تحت مسمى الدين والتدين، حيث يوجد في أساس العقيدة اليهودية إيمان بأن اليهود هم شعب الله المختار من بين الناس، وبأن بقية الناس الآخرين خلقوا لخدمتهم، وإذا لم تتناولوا هذا الإيمان بدايةً، لن تتمكنوا من فهم آلية تأسيس اليهود لإسرائيل وماهية السياسات التي تلت ذلك. إنهم يعتبرون أنفسهم عرقًا متفوقًا على بقية الأعراق، ويرون الآخرين مكلفين بخدمتهم. أما الغريب في القصة، فهو أن طائفة من المسيحيين بدأت منذ السبعينيات بتبني ذات المفهوم تحت مسمى الإنجيليين. ويرون أن البشرية جمعاء فيما خلا طائفة

صغيرة ذاهبة إلى الفناء. هذا هو المنطق السائد في العالم الآن. وأما الفئة التي لا تؤمن بذلك، فلقد وقعت جميع مصادرهم سواء المالية أو النقدية أو التمويلية في أيدي هؤلاء. كما دخل البنك المركزي الأمريكي، والبنوك الأوروبية جميعها تحت سيطرتهم. أضف إلى ذلك الصناعة والتقنية والسياسة والجامعات. لا يمكنكم كتابة أي شيء ضد إسرائيل. أعلم كم هو مخيفٌ ما أقوله، إلا أنه حقيقة موجودة. وإن معارضة هذا التركيب بصوت خافت لن تأتي بنتيجة.

لا بد في هذه الحالة من أن تحاول تحريك المتعاطفين لديك، والسياسيين والدول التي تعلم مدى فداحة هذا المسار للوقوف في وجه هذا المشروع. وتأتي الدول المسلمة على رأس هذه الدول. إن ضعف الدول الإسلامية اليوم يتجسد في عجز الهياكل الإدارية فيها. ولكونهم غارقين في العجز يقولون «نحن لا نستطيع خوض هكذا محاولة». وأنا أؤمن أنكم إن كنتم أصحاب حق وبذلتم ما تستطيعون لأجله، فسينتصر الحق في النهاية. لقد كنا عضوًا مراقبًا فقط في منظمة التعاون الإسلامي التي أسست عام 1969م. والحقيقة حول هذا أنه كان هنالك اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقد في إسطنبول عام 1976م، وشارك حينها حزب السلامة الوطني في الاجتماع، وقد كان شريكًا في الحكومة آنذاك وقال: «بينما يتم هكذا اجتماع هنا في إسطنبول، نتمنى أن نشارك فيه كعضو أساسي. وإن كنتم غير راضين عن وجودنا، فسننسحب بكل قبول وهدوء». وأصبحت تركيا بعد ذلك عضوًا أساسيًا في منظمة المؤتمر الإسلامي. حيث لم تكن كذلك سابقًا. ونحن نعتبر اليوم وبشكل مبدئي أن انسحاب إسرائيل -كما هو الحال في قرار الأمم المتحدة اليوم- من الأراضي التي احتلتها هو المسألة الأولى في أجندتنا. نحن كمبدأ لسنا أعداءً لليهود، لكننا تمامًا ضد الصهيونية التي ترى نفسها أسمى من كل البشر، ولا تلقي بالًا للقانون الدولي وتمثل مفهومًا عنصريًا زرعته الفئات اليهودية المتمكنة.

يوسف صاين: هذا يعني أن رأي حركة الرؤية الوطنية أن المشكلة ليست في اليهودية وإنما في الصهيونية.

تمل كارامولا أوغلو: نعم. لأن أصحاب هذه الأيديولوجيا هم من يخلقون المشكلة. كما يوجد تيار مهم في إسرائيل غير راضٍ عن هذه الأفعال التي قامت بها إسرائيل.

يوسف صاين: نعم، أمسى ذلك معروفًا سيدي الرئيس.

تمل كاراموﻻ أوغلو: كما توجد تيارات مشابهة في كلٍ من أمريكا وأوروبا. ولذلك نحن لسنا أعداءً لليهود.

يوسف صاين: كانت رؤية أ. د. أربكان على نفس المنوال أيضًا. إذن أكان هذا التشويه من فعل وسائل الإعلام؟

تمل كاراموﻻ أوغلو: بالطبع... لم نكن أبدًا ولن نكون أعداءً لليهود. نعم نحن لا يمكن أن نعتنق نظامهم الديني، ولكن هذا أمرٌ آخر.

يوسف صاين: الصهيونية الإمبريالية العنصرية بحسب تعبيره، أليس كذلك؟

تمل كاراموﻻ أوغلو: نعم. تقوم العنصرية أيضًا على رؤية النفس مترفعة على سائر البشر. يوجد لدى الإنكليز والألمان عنصريةٌ أيضًا، إلا أنها مختلفة عن العنصرية التي نتحدث عنها هنا.

يوسف صاين: نعم أستاذ.

تمل كاراموﻻ أوغلو: كما توجد عند الإنجيليين أيضًا، وقد قرأت كتب بعض رموزهم بعد هجوم برجي التجارة مثل جورج فيرويل. وقد هاجم هذا الشخص المسلمين في مراسم التشييع بعد الهجوم بشكلٍ يفوق ما يقوم به ترامب اليوم... من أسفه ما رأيت! ويعتمد في الأساس على أن اليهودية، دعنا لا نقول عقيدة مختارة، بل عرق مختار. لأنه من المستحيل أن يصبح الجميع يهودًا. حيث يتم ذلك فقط من خلال الأم. ولهذا تبنينا مبدأً ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. إن إسرائيل تذيق الفلسطينيين اليوم شتى أنواع الظلم. وهي إلى اليوم، وبعد مُضي هذه المدة ما زالت تحتل الأراضي الفلسطينية، وتبني المزيد من المستوطنات. حيث توثق الأمم المتحدة ذلك، ولم يحرك أحدٌ ساكنًا. وكونوا متأكدين أن الظلم الذي تذيقه إسرائيل للفلسطينيين لا يقل عما فعله هتلر في مخيمات اليهود. ماذا يعني «مكان استيطان»؟ وماذا تعني «محطة شرطة»؟ وماذا تعني «نقطة تفتيش»؟ نقاط التفتيش هذه لا تشبه ما نعرفه

نحن، فأحيانًا ينتظر الشخص 24 ساعةً ولا يتمكن من زيارة قريبه أو جاره. إن نقاط التفتيش هذه ليست كالتي اعتدنا عليها. يجدر أن تسمى نقطة ظلمٍ للفلسطينيين عوضًا عن نقطة تفتيش. نحن نعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي أُسست على التفرقة والعنصرية؛ حيث لا تعترف بحق الحياة لأحد إلا لنفسها.

إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تنتهج الظلم والتعذيب والمجازر كسياسة للدولة. لا يمكن أن تكون هنالك دولة كذلك، وإن اسمها يجب ألا يكون «دولة». وأنا أرى شخصيًّا أن إقامة الحكومة لعلاقات ساخنة معهم تحت اسم إصلاح السياسة الخارجية خاطئٌ، وهو يدعم بشكل أو بآخر الظلم الذي تنتهجه إسرائيل، ولا يمت بصلة إلى استقلال فلسطين الذي نطمح إليه. إن الرضا بقيام دولة فلسطينية بدون تعيين حدودها دوليًا، يعني الرضا والدعم للظلم الإسرائيلي. إن الخريطة الفلسطينية اليوم ليست أكثر من تجمع لعدد من الأحياء والأزقة. أيصلح أن تقام دولة كهذه؟ وإذا أردتم أن تقطعوا شارعًا ما، يقولون لكم هذا الشارع تابعٌ لإسرائيل، ولا يمكنكم المرور. أتصلح دولة كهذه للعيش؟ يعني هي ليست ببلديةٍ حتى، تقع تحت سيطرة الغير، أو حي لا يمكن المرور من شوارعه. ما هو احترام هذه الدولة الفلسطينية في العالم؟ تم منحها سلطة التمثيل في الأمم المتحدة. ونحن نواسي أنفسنا أنه تم رفع علم هناك. أنا أستحيي من أن العالم الإسلامي يبدو راضيًا عن هذا الوضع. إن هذا الموضوع شأن مشترك يخص الأمة الإسلامية جمعاء. إن ما يقلقنا أن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل لأنها دولة غير شرعية، ظالمة ومجرمة. نحن مجبرون على أن نقول ذلك بهذا الوضوح. ولن تحل المشكلة ببساطة من خلال إزالة الحظر عن الفلسطينيين، بل على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها. لا حل آخر لذلك.

وكنتيجة، لا يمكن إنشاء علاقات مع إسرائيل دون توقف الظلم هناك، وزوال الاحتلال، ومنع الجور، ودون أن تراعي إسرائيل القانون الدولي، ودون أن تخضع، أن تخضع للقانون الدولي. إذ إن هكذا علاقات هي خيانةٌ للمسلمين الذين يعيشون هناك. وإن المقاومة التي أبداها المسلمون الذين يعيشون في

فلسطين حتى اليوم، مقاومة لا يمكن للعقول استيعابها بسهولة. نسأل الله أن يرفع أجرهم. لأن القدرة على الوقوف باستقامة في وجه كل هذا الظلم لا تنبع إلا من إيمان راسخ. اذهبوا إلى هناك وشاهدوا بأم أعينكم، أنا أؤمن بأنه لا يوجد فلسطيني لم يخسر على الأقل أبًا أو أمًا أو أخًا أو ولدًا أو قريبًا. وليس واحدًا بل العديد من الأقرباء حتى. حيث إن الكثيرين فقدوا العشرات وربما البعض فقدوا المئات من أقربائهم. من فقدوا آباءَهم وأعمامهم وخالاتهم وأطفالهم...

يوسف صاين: أشكرك جزيلاً سيدي الرئيس على تخصيص هذا الوقت الثمين لي.

تمل كارامولا أوغلو: وأنا أشكركم أيضًا.

- **قائمة المصادر والمراجع**

أكجول, أحمد (1997). النظام العادل ومستقبل تركيا. إسطنبول: دار نشر إيكسين.

أكينجي، و. (1999). السجل البلدي لحزب الرفاه: تقييم للنشاط البلدي الإسلامي في تركيا. صحيفة الشرق الأوسط, 75_94.

بالي, ر. ن. (1999). صورة اليهود في الخطاب الإسلامي السياسي في تركيا.

بولمي, سيلين م. وأولوتاش, أوفوك (2012). «الأحزاب واللاعبون السياسيون في فلسطين».

http://file.setav.org/Files/Pdf/filistin%E2%80%99de-siyasi-aktorler-ve-partiler.pdf.: 02.05.2016

بولوك باشي، مصطفى (2012). إلى ديمقراطية معاصرة لحركة الرؤية الوطنية: تحول النخبة الإسلامية بعد أحداث 28 شباط في تركيا». مجلة أبحاث العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد: 1, عدد: 2. للمزيد عن المعلومات حول أربكان وحركة الرؤية الوطنية انظر. محمد أمين غيرغر (2011). نجم الدين أربكان بتوجهاته غير المعهودة: من النظام الملي إلى رئاسة الوزراء. إسطنبول: نشريات بايراك. رضا زيلوت (1996). السياسة والدين: من معاوية إلى أربكان. إسطنبول: مطبعة يون. طورهان ديليجيل. أربكان والأربكانية. أنقرة: الأخبار التركية اليومية: مات وياي.

جان، برهان الدين (2011). «الرجل الذي تابع عصيانه للنظام حتى موته: المجاهد أربكان». مجلة عمران («قائد حركة الرؤية الوطنية نجم الدين أربكان، السياسة والإسلامية» عدد خاص). عدد. 200.

شاكر, روشين (2013). «حركة الرؤية الوطنية: البارحة، اليوم، وغدًا».

http://rusencakir.com/Milli-Gorus-hareketi-Dun-bugun-yarin/2020.: .02.05.2016

تشان, براق (19.07.2014). «كامالاك: يجب تشكيل «قوات حفظ سلام» في فلسطين بقيادة تركيا». وكالة أنبار جهان.

https://www.cihan.com.tr/tr/sp-genel-baskan-yardimcisi-mustafa-kamalak-filistin-aciklamasi-filistin-baris-gucu-1507852.htm. : .11.07.2016

تشايهان, إسراء (1997). علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي إلى اليوم، ووجهة نظر الأحزاب السياسية عن الموضوع.

دالار، محمد (2009). «غاية إسرائيل من الهجوم على غزة، وتقييمه من وجهة نظر القانون الدولي». مجلة الشرق الأوسط الأكاديمية. مجلد: 4, عدد: 1.

http://www.akademikortadogu.com/belge/ortadogu7%20makale/.mehmet_dalar.pdf. : 03.05.2016

أبو ربيع, إبراهيم م. (2004). الفكر العربي المعاصر: دراسات في التاريخ الفكري العربي بعد 1967م. لندن: نشريات بلوتو.

جريدة العزيز (07.01.2009). عودة حزب السعادة إلى الهبوط».

http://www.el-aziz.com/saadet_caglayanina_dondu_haber2259.html.: 02.05.2016

https://www.youtube.com/watch?v=0KRIzWEsjeQ; https://www.youtube.com/watch?v=livq1wPKnmE. : 02.05.2016

إيرهان, تشاغري (2001). «إلى أين تذهب عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؟». كلية العلوم السياسية جامعة أنقرة. مجلد: 56, عدد:2.

http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/42/471/5423.pd.: 02.05.2016.

إيركمين وأصدقاؤه (2011). «وجهات نظر الأحزاب السياسية في تركيا في بياناتها

الانتخابية 12 حزيران عام 2011م».

http://www.orsam.org.tr/tr/truploads/yazilar/dosyalar/2011429_orsampartiler.raporu.pdf. Erişim Tarihi: 03.05.2016.

إيرول، محمد سيف الدين (2012). «فلسفة السياسة الخارجية عند نجم الدين أربكان»، (المصدر السابق) حيدر تشاكماك، السياسة الخارجية التركية (1919-2012)، نشريات باريش بلاتين، أنقرة.

إيسير، باهادر (2013). «محاولة تأصيل دور الدين في الثقافة السياسية التركية: حركة الرؤية الوطنية وحزب النظام الوطني». مجلة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة سليمان ديميريل. مجلد: 18، عدد: 3.

تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن أوروبا (2010). أزمات تركيا مع إسرائيل وإيران. التقرير الأوروبي رقم: 208، تاريخ 08.09.2010.

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/europe/208_Israel_and_Iran_full_report_TURKISH.pdf. : 21.04.2016.

كوتشوك، عبد الرحمان (1994). «أبعاد مفهوم أرض الميعاد في اليهودية». مجلة كلية الشريعة في جامعة أنقرة. مجلد: 33 عدد: 1.

لانداو، ج. م. (1988). موقف المسلمين الأتراك من اليهود والصهيونية وإسرائيل. ديي ويلت دي إسلام، (4/1)، 291-300.

ميجهام، كوين (2011). «ميراث أربكان». مجلة عمران («قائد حركة الرؤية الوطنية نجم الدين أربكان، السياسة والإسلامية» عدد خاص). عدد. 200. انظر أيضًا. «ميراث أربكان غير المقصود». السياسة الخارجية (آذار 2011).

صحيفة ميلي (07.03.2015). «الأستاذ أربكان والقضية الفلسطينية».

http://www.milligazete.com.tr/haber/Erbakan_Hoca_ve_Filistin_Davasi/354949. : 02.05.2016.

مفتي, م. (2002). من المستنقع إلى الفناء الخلفي: السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط. الشرق الأوسط يدخل القرن الواحد والعشرين, 80-110.

أوزجان, جينجر (2005). «التحول في العلاقات التركية الإسرائيلية: ما بعد الأمن». وقف الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركي: برنامج السياسة الخارجية/سلسلة تحليل السياسة الخارجية 1.

http://www.fes-tuerkei.org/media/pdf/Publikationen%20Archiv/20Turkiye..(29.4.2016%2005/Ortak%20Yay%C4%B1nlar/2005)

راباسا, أ., لارابي, ف. س. (2008). نهوض الإسلام السياسي في تركيا (726) شركة راند.

ساغر أوغلو, أ. ظافر (2011). «ما الذي سيتغير في الشرق الأوسط؟». مجلة عمران («نجم الدين أربكان قائد حركة الرؤية الوطنية: السياسة والإسلامية» عدد خاص). العدد. 200.

ساغلام, زليخة (2015). «تقرير عن غزة في فلسطين». وقف الديانة التركي.

http://www.diyanetvakfi.org.tr/Media/files/raporlar/TDV_Gazze_Raporu.pdf. 03.05.2016.

البيان الانتخابي (2015). «البيان الانتخابي لحزب السعادة 1 تشرين الثاني عام 2015». حزب السعادة.

.http://www.saadet.org.tr/parti-programi_k18.html. 20.04.2016

البيان الانتخابي (2002). «البيان الانتخابي لحزب السعادة 3 تشرين الثاني عام 2002» (برنامج الإصلاح والتنمية العاجل). مكتبة المجلس النيابي التركي. 2440-2002

https://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUT-UPHANEDE... 21.04.2016.

البيان الانتخابي (2007). «البيان الانتخابي لحزب السعادة 2007».

http://kurzman.unc.edu/files/2011/06/Saadet_Partisi_2007_bey-an_a.pdf. 01.05.2016.

سوير, سانجر سيفر (2010). «رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص النتائج القانونية لإنشاء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة». ياسادير.

http://www.yasader.org/web/yasama_dergisi/2010/sayi14/25-58.pdf. 12.07.2016.

كلام تمل كارامولا أوغلو. المقر العام لحزب السعادة, أنقرة, 16.05.2016.

توكاتلي, و. (2004). سنين الحمامة, دار دوغان: إسطنبول.

تور, أوزليم (2007). «تركيا وفلسطين منذ 1908 وحتى 1948: القومية، المصلحة الوطنية، والتغريب». كلية العلوم السياسية جامعة أنقرة, عدد:42.

http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/42/929/11590.pdf. 30.4.2016.

أوزير، أوموت (2011). «توتر العلاقات التركية الإسرائيلية», دراسات الشرق الأوسط. مجلد: 2, عدد: 2.

http://www.orsam.org.tr/tr/trUploads/Yazilar/Dosyalar/201121_umutUzer.orsam.pdf. 01.05.2016.

أوزير, أوموت (2017). الحركة الإسلامية في تركيا والقضية الفلسطينية: دراسات حول 'مظاهرة تحرير القدس' عام 1980 و 'ليلة القدس' عام 1997. الشؤون الإسرائيلية, 23 (1), 22-39.

أوزون, م. مصطفى (2014). الأعمال الكاملة لـ أ.د. نجم الدين أربكان. أنقرة: نشريات الرؤية الوطنية.

يافوز, ه. (2005). المسلمون المعاصرون: النورسيون، النقشبنديون، الرؤية الوطنية وحزب العدالة والتنمية (22). دار نشر كتاب.

يافوز, إيركان (04.05.2014). «أربكان: «لا يمكن التفكير برؤية وطنية بدون أربكان». إيلكها

http://www.ilkehaberajansi.com.tr/haber/erbakan-erbakansiz-bir-milli-gorus-dusunulemez.html. 13.07.2016.

ييشيل أدا, بيرول أ. (2004). «حزب الفضيلة», الدراسات التركية,مجلد: 3, عدد: 1

الفصل السابع

موقف حزب الحركة القومية من القضية الفلسطينية

حكمت صلاح الدين جيزيجي[53]

ياسين تاشبينار[54]

53 / باحث في كلية الاقتصاد والإدارة جامعة سلجوق

54/ باحث في كلية الاقتصاد والإدارة جامعة كارابوق

مقدمة

عندما ندقِّق النظر في الخلفية الأيديولوجية والقاعدة الجماهيرية لحزب الحركة القومية الذي نشأ ضمن خليط القومية التركية والهوية الإسلامية، نجد من الطبيعي القول إن الحساسية نحو القومية التركية عالية. وإذا ما أخذنا التوجهات والخطابات القوميّة المتصاعدة في بلدنا وفي أنحاء العالم -خلال الأزمات على وجه الخصوص- بعين الاعتبار، نرى بوضوح أن حزب الحركة القومية يعتبر حزبًا سياسيًا مهمًا في بلدنا ذي الطبيعة الاجتماعية المضطربة.

إن قضايا الإرهاب واللاجئين والجرائم العابرة للحدود، لعبت دورًا مهمًا في تغذية العديد من النزعات الانفصالية والاغترابية في العالم. وفي هذا الإطار فإن نمو التيارات القومية في بلادٍ لم تعرف التيارات القومية في تاريخها؛ يغذي فكرة ضرورة دراسة المجتمعات ذات الحساسيات القومية.

إن حزب الحركة القومية في تركيا يعتبر كيانًا سياسيًا مهمًا يرى فيه الأفراد ذوو الحساسيات القومية العالية في تركيا مركزًا سياسيًا يمثلهم، وحتى لو تعرض لإدانات وإهانات الكتل السياسية الأخرى في المجتمع، يُنتظر دائمًا من حزب الحركة القومية إنجاز مهمته اللاحقة في لحظات الأزمة. وهكذا، استطاع حزب الحركة القومية بفضل موقفه هذا الحفاظ على قاعدته خلال أعتى الانقلابات، وفترات الحظر، والنزاعات السياسية، والصراعات الأيديولوجية؛ لأن القوميين في بلادنا كأمثالهم في شتى أصقاع الأرض أفرادٌ لا يتجنبون الفعاليات والمواقف السياسية، ويعرفون بعضهم بعضًا عبر أساطير وطقوس ورموز متنوعة.

ومن هذه الناحية يتمتع حزب الحركة القومية ببنية رشيقة في تلبية توقعات الحركة الآنية، وفي إظهار الحركات الجماهيرية، بيد أنه توجد قيمة كبيرة في دراسة موقف حزب الحركة القومية، الفاعل السياسي المهم اليوم كما كان

مهمًا في الماضي، من القضية الفلسطينية بشكل منفصل لا سيما أنها قضية ذات حساسية إسلامية.

وسنتناول في هذه الدراسة وجهة نظر حزب الحركة القومية، ونشاطاته حيال القضية الفلسطينية، حيث سنبدأ أولاً بتناول مراحل نشوء القومية التركية وتطورها، والعلاقة التي تربطها بالأرضية الأيديولوجية للحزب؛ ثم نتحدث بعد ذلك عن مغامرة الحزب في ميدان السياسة التركية؛ ثم ندرس في القسم الأخير من الدراسة موقفه من القضية الفلسطينية عبر قراءة خطابه وسياساته.

حزب الحركة القومية.. التاريخ والأيديولوجيا

تمتد جذور القومية التركية إلى أواخر عهد الدولة العثمانية، حيث يُعرف ذلك العهد بالجهود الاستعمارية الجادة التي بذلتها الدول الأوروبية، لا سيما أن الجغرافيا العثمانية كانت هدفًا للدول الاستعمارية.

ويُشار في هذا السياق إلى أن أسس القومية في أواخر العهد العثماني اتسمت بطابع معادٍ للاستعمار (فيندلي، 2011: 27). وإذا عدنا إلى بدايات القومية التركية نلاحظ أن علماء الثقافة التركية، ذوي الأصول الروسية والأوروبية، هم من رسخوا الأسس الفكرية لها، إذ إن الكوادر المؤسسة لأهم الجمعيات التي ساهمت في تطور هذا المفهوم في الجغرافيا العثمانية هي الجمعية التركية عام 1908، ثم المركز التركي عام 1912م؛ وهم أتراك من خارج الأناضول (بولاي, 2015: 1281؛ سوسيال, 2009: 483-504). ولا شكّ أن وجود أيديولوجيين مختلفين من جغرافياتٍ متباينة في أساسات هذا التيار، أدى إلى بروز العديد من المفاهيم المختلفة حول القومية التركية، حتى وهي في طور النشوء.

ومع تأسيس الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، أمسى مفهوم الشعب والدولة مقترنين لا يفترقان، ليتحول هذا الوضع إلى أيديولوجيا رسمية للدولة، أما محاولات الدولة في إخضاع التيارات القومية الخارجة عن سيطرتها

في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية فقد وصلت إلى المحاكمات[55] التي جرت عام 1944. أما التهديد السوفييتي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945م وحتى عام 1970م، فقد ساهم في ارتفاع أسهم الشريحة الجماهيرية القومية (جانيفي وبورا, 2007: 122-123).

ولطالما وجد رابط بين التهديد السوفييتي والقومية التركية، حيث كان لإقامة مؤسسي التيار القومي التركي تحت القمع في الأراضي السوفيتية، وللدور الذي لعبته روسيا في إسقاط الدولة العثمانية أثرٌ بالغ في هذا الرابط، فقد حسمت كل هذه العوامل الإحساس المستمر بالتهديد الروسي وبضغط الحرب الباردة في عهد الجمهورية، إلا أنه وبحسب أوزداغ، فإن هذه القومية المعادية للروس إشكالية؛ لأن هذا الفهم للقومية يتجاهل الأتراك الذين يعيشون في إيران وأراضي البلقان من جهة، ويجعل باب استغلال الغرب الذي ينتهج سياسات معارضة للسوفييت مشرعًا (أوزداغ، 2009: 176).

عند تحليلنا بشكل عام نرى أنه وُجد جيلان أساسيان في القومية التركية من الماضي وحتى اليوم. فلقد أعد مفكرون قوميون من الجيل الأول مثل ضياء كوك ألب، ويوسف آقجورا الخلفية الأيديولوجية للقومية التركية، وقد تميزوا عن قوميي الجيل الثاني بتشابههم مع الفكر العثماني. أما قوميو الجيل الثاني من أمثال حسين نهال أتسز وألب أرسلان تركش فقد ربطتهم أواصر فكرية مع قوميي الجيل الأول (إيرتيكين, 2009: 348-350).

ويرى ضياء جوك ألب، أحد رواد الجيل الأول من القوميين الأتراك، أن مفهوم القومية التركية لا يمكن فصله عن الإسلام؛ ويؤمن بضرورة البحث وتعلم تاريخ الأمة التركية العظيمة، والنهوض بها دون الانفصال عن الإسلام. ولأجل ذلك الأيديولوجيا القومية ستساهم في رفعة الأمة التركية وتقدمها (بولاي, 2015: 381).

55/ نشر حسين نهال أتسيس رسالتين في العام 1944، مخاطبًا رئيس تلك الفترة شكرو ساراتش أوغلو، ينبهه بأن الدولة تسقط رويدًا رويدًا في يد الشيوعيين، وذلك على مدار مرة كل شهرين في مجلة أورهون. في نهاية الأمر أغلقت المجلة وتم محاكمة كل ناشري أفكار أتسيس من عساكر وموظفين ومدنيين، استمرت المحاكمات التى ظل المتهمون فيها محتجزين حتى شهر أكتوبر. وحدثت مظاهرات كبيرة خلال الجلسة المعقدة بتاريخ مايو 1944 داخل المحكمة ومحيطها بانقرة. وتُعرف تلك القضية باسم قضية الفكر القومي التوراني والقومية التركية.

كما أن سيد أحمد أرفاسي (1932-1988) هو مفكر آخر من المفكرين الذين ساهموا فيما وصلت إليه القومية التركية اليوم، فقد أضفت أفكار أرفاسي حول القومية التركية أبعادًا مختلفة على العديد من المواضيع المرتبطة بمفهوم القومية. حيث يؤكد أفراسي على عالمية الإسلام وأنه لا يتعارض مع النموذج الذي تقدمه القومية؛ وأن القومية في أساسها تعني الاعتزاز بالانتماء إلى أمة معينةٍ وليس رؤية أمتك أعظم من الأمم الأخرى؛ وأنه من الواجب احترام حق الأمم الأخرى في التفكير بالطريقة ذاتها، كما يؤمن بأن تيار القومية التركية، والهوية الإسلامية، أكثر من مجرد خليط بل هو تكامل مثالي، حيث إن هذه المثالية ليست إجبار شيئين متناقضين على الوحدة، بل هي ترقية قطعتين متجانستين إلى بناءٍ متكامل (سيزين, 2015: 842-845). إن تناول الأصول الإثنية المختلفة داخل الهوية القومية التركية اليوم بمفهوم الوحدة بدل من مقاربة «إن لم تحبنا ففارقنا»، سواء كان ذلك بقصد أو بدون، فهو يعكس تيار أفراسي الفكري، كما يظهر هذا الوضع في الوقت نفسه أن مقاربات كلا الجيلين القوميين تحتوي في داخلها على مراكز فكرية تسود فيها الحساسيات الإسلامية، أو الحساسيات القومية التركية مقارنةً بالأخرى.

إذا تتبعنا الطريق الذي سلكته القومية التركية منذ الماضي إلى يومنا هذا، نلاحظ أن مقاربة القومية التركية تكتسب غالبًا الصفات الخاصة بالفترة الزمنية التي يتم تعريفها فيها، ومن هذا المنظور عندما يُقال قومية تركية لا يُفهم من ذلك رؤية واحدة للقومية التركية، بل يفهم منه رؤى مختلفة لقومية تركية تشكلت بحسب مقتضيات العصر التي تتواجد فيه، إذ إن هذا التنوع في الرؤى ظل لسنوات طويلة يمارس الحياة السياسية من خلال حزب سياسي واحد هو حزب الحركة القومية.

ويعد حزب الحركة القومية اليوم أنجح التشكيلات السياسية، وأطولها نفسًا في تمثيل القومية التركية في تاريخ السياسة التركية. صحيحٌ أن حزب الفلاح التركي وحزب الفلاحين القومي الجمهوري مارسا أنشطتهما في إطار قوميٍ قبل تأسيس حزب الحركة القومية؛ إلا أنهما عجزا عن الصمود لمدةٍ طويلة، وفي مؤتمر عقد في مدينة أضنة عام 1969، اجتمع مندوبو حزب الفلاحين القومي الجمهوري،

وقرروا تغيير اسم الحزب إلى حزب الحركة القومية (يوجيل, 2006: 34-37). يجب أن لا ينظر لهذا التغيير على أنه تغيير للاسم فحسب، فلقد أسفر عن العديد من الانشقاقات في الحزب عام 1969. فمثلًا عمل ألب أرسلان تركش يدًا بيد مع نهال أتسز حتى انعقاد مؤتمر حزب الفلاحين القومي الجمهوري عام 1969 (باكر إيزر، 2009: 353). إلا أن التوسع الأيديولوجي الذي تجلّى في خطاب ألب أرسلان تركش «تركيٌ بمقدار جبل الإله (جبال تيان شان)، ومسلمٌ وبمقدار جبل حراء» عام 1969م، تسبب في افتراق طرق رفيقي النضال.

في خضم صدامات اليسار واليمين، التي تكاثفت في السبعينيات في تركيا، أصبحت مناهضة الشيوعية عنصرًا بارزًا في خطاب حزب الحركة القومية السياسي، وقد أدت معاداة الشيوعية والحركات اليسارية بالإضافة إلى سياسات التهميش التي اتبعت بحق العرب منذ سنوات الجمهورية الأولى إلى ابتعاد الحزب عن القضية الفلسطينية لسنين طويلة؛ لأنه وكما نعلم فلقد تشكلت القضية الفلسطينية حول الأيديولوجيا اليسارية لسنوات طويلة. وقد استطاع حزب الحركة القومية، عبر المراكز المثالية (تنظيم الذئاب الرمادية)[56]، الوصول إلى الفئات الشابة خلال فترة الاستقطاب بين اليمين واليسار في السبعينيات. كما استطاع حزب الحركة القومية كأحد أحزاب اليمين أن يبسط نفوذه على الشارع الشعبي والمجتمع المدني قبل انقلاب الثاني عشر من أيلول1980م، ليغلق الحزب على إثر الانقلاب ويمنع كوادره من ممارسة السياسة. بقي ألب أرسلان قائدًا للحزب حتى وفاته عام 1997م، ليخلفه في القيادة دولت باهتشيلي الذي ما زال على رأس عمله حتى يومنا هذا. استطاع باهتشيلي خلال العشرين عامًا التي قضاها في زعامة الحزب أن يشارك في حكومة ائتلافية مرة واحدة، ونتيجة لثلاثة انتخابات كان الحزب جزءًا من المعارضة. يصنف حزب الحركة القومية كثاني أكبر حزب مفضل سابقًا وحاليًا بعد حزب العدالة والتنمية بالنسبة للكتلة التصويتية، التي يمكن تعريفها بأنها يمين الوسط.

عند تقييم حزب الحركة القومية بشكل عام، يُرى بأن القومية تشكل المصدر

56/ تنظيم الذئاب الرمادية أو الذئاب الرمادية وتسمى أيضا الشباب المثالي وتعرف رسميا باسم (بالتركية: Ülkü Ocakları)، هي منظمة تركية يمينية تشكلت في أواخر 1960. تعتبر الذراع المسلح غير الرسمي لحزب الحركة القومية، تعارض أي تسوية سياسية مع الأكراد.

الأساسي لـ «الحركة المثالية». ومع نهاية السبعينيات بشكل خاص بدأ الحزب بإتاحة مجالٍ أكبر للخطاب والممارسات الإسلامية في سياسته. وخلافًا لذلك وبعد الانقلاب عام 1980، وأمام صعود الحركة الكردية المسلحة منذ بداية التسعينيات، تحولت القومية التركية إلى الخطابات المتطرفة بشكل تدريجي (بورا, 2009: 67). وفي مقابل ذلك أمسى هدف أيديولوجيا الحزب في عهد باهتشيلي المحافظة على بقاء الدولة. لقد كان العنصر الجوهري في هوية حزب الحركة القومية سواءً خلال وجوده في الحكومة، أو خلال تمثيله للمعارضة داخل مجلس النواب وخارجه، هو المحافظة على وجود الدولة أمام تهديدٍ ما سواء كان واقعيًا أو كان متخيلًا. بالإضافة إلى ذلك فالعنصر الآخر الذي يمكننا الحديث عنه في هوية الحزب هو مفهوم توليف الهوية الإسلامية والقومية التركية، الذي يجمع الإسلام والعنصر القومي التركي في بوتقة واحدة. حيث منح هذا المفهوم الحزب -لا سيما في السبعينيات- فرصة زيادة شعبيته لدى القاعدة الاجتماعية في المجال العام، إلا أن هذا المفهوم وبعد انقلاب عام 1980م، أدى إلى حدوث نزاعات بين الكوادر المؤيدة لهوية الدولة والقاعدة الجماهيرية للحزب؛ لتؤدي هذه الخلافات فيما بعد إلى انقسام الحزب، ليتسبب ذلك في خروج حزب الاتحاد الكبير ذي التوجه الإسلامي من داخل الحزب.

تصور حزب الحركة القومية عن السياسة الخارجية

إذا تفحصنا تاريخ الحزب الذي يناهز عمره الخمسين عامًا، فسنجد أن أهم أهدافه المثالية على صعيد السياسة الخارجية، هو جعل تركيا الدولة الرائدة في منطقة القفقاس والبلقان. كما أن كل أشكال التعاون الثقافي والإستراتيجي والاقتصادي التي يمكن أن تتم مع مناطق جمهوريات وسط آسيا التركية وقبرص والقفقاس تعد من أولويات السياسة الخارجية للحزب. وقد نص البيان الانتخابي للحزب في انتخابات مجلس النواب في الأول من تشرين الثاني عام 2015م، على أن مفهوم السياسة الخارجية بالنسبة للحزب تنطلق من أرضية المساواة السياسية، وستحرص على مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل والمصالح

الوطنية، حيث يسعى لإغناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال مفهوم الدولة الفاعلة والمحترمة (حزب الحركة القومية 2016: 55). إذ إنه على المدى القصير تمثل تركيا ضمانة الاستقرار والأمان؛ أما على المدى البعيد فمُثُل تركيا القوة العالمية التي تقدم مساهمة مهمة للسلام والعدالة والأمن العالمي، تعبر عن رؤية حزب الحركة القومية للسياسة الخارجية.

وبينما يرسم الحزب سياسته الخارجية، يشدّد على أن تركيا، باعتبارها دولة تمتلك تقاليد إدارية عريقة، يجب أن تُبنى سياساتها الخارجية على أسس متعددة الأبعاد، تضم الفواعل الثقافية والتاريخية. تشكل السياسة الخارجية متعددة التوجهات جزءًا مهمًا من الرؤية الدولية للحزب، ويؤكد الحزب على أن الشرعية والقانون الدولي سيكونان نقطة حركته الأساسية في سياسته الخارجية، ويضع الحزب شرطًا أساسيًا بأن تبني الأطراف كافة علاقاتها في إطار هذه القواعد.

وفي حين تُبذل وفق هذه الشروط جهودٌ لكي يمكن تحقيق السلام والعدالة والأمن العالمي، فعلى الطرف الآخر، وفي سعي ليتمكن من الحصول على المكاسب الاقتصادية؛ يرى الحزب ضرورة استثمار موقع تركيا بين الشرق والغرب في مجالات الطاقة والملاحة والنقل، بشرط أن تكون المصالح الوطنية أولوية كنقطة تفوّق استراتيجية (حزب الحركة القومية 2015: 250-252).

تعكس هذه العبارات استنتاجًا مهمًا يتمثل بأن حزب الحركة القومية لا يؤمن بأسلوب التحدي للاتجاهات العالمية في سياسته الخارجية. إن اهتمام الحزب بضرورة تبني تركيا سياسة فعالة في المناطق التي يقطنها الأتراك بشكل خاص، ودعم السلام والاستقرار في المناطق الأخرى أمر لافتٌ للنظر. ويتعامل الحزب مع مفهوم السلام والاستقرار حسب القانون والنظام الدولي. لكن لا يُصادف في بيانات الحزب التي نشرها ونظامه الداخلي حتى الآن خطابًا خاصًا به بشكل عام فيما يتعلق بالشرق الأوسط، إذ مع التأكيدات المعتادة على دعمه للسلام والاستقرار يدعو لمواجهة مشكلات المنطقة (داعش مثلاً)، وجميع المنظمات الإرهابية التي قد تظهر لاحقًا في إطار التعاون الدولي المشترك (حزب الحركة القومية 2015: 252-254).

شدد الحزب على أن تركيا التي ستساهم في الشراكات الدولية كافة ضد الإرهاب الذي يعد المشكلة الأساسية في المنطقة منذ سنوات، تتوقع تعاونًا بالمثل في محاربة الإرهاب على صعيدها الوطني. كما بيَّن الحزب أن تقديم تركيا يد المساعدة لكل المظلومين -في جميع الحروب المندلعة في الشرق الأوسط دون النظر إلى الهوية أو الانتماء - ضرورة، وأن السياسات يجب رسمها ضمن هذا الإطار. وبالمقابل يرى أن هذه المساعدات يجب أن تكون مؤقتة، ويلفت الانتباه إلى التركيز على التركمان في موضوع المساعدات. كما يؤمن بأن حل أزمات اللاجئين والفارين من الحروب المندلعة، ولكونها أزمات دولية، فإنه من غير الممكن حلها إلا في إطار جهد دولي ترسم معالمه الأمم المتحدة، يشارك بعد ذلك جميع الحلفاء؛ ويحث باستمرار على حشد الجهود الدبلوماسية للدفع في هذا الاتجاه. ويميل في هذا السياق إلى التفكير بأنه سيكون من المناسب تغطية التكاليف التي ستنتج عن هذه الأزمات مع الشركاء المعنيين (حزب الحركة القومية 2015: 252-254).

وقد أكد مؤسس حزب الحركة القومية ألب أرسلان تركش في لقاء إذاعي بصفته الأمين العام لحزب الفلاحين القومي الجمهوري، الذي شكل الأرضية التي انطلق منها حزب الحركة القومية، على أن الشيوعية تتحزب شيئًا فشيئًا، وأن هذا التحزب سيشكل خطرًا محدقًا بالنسبة لتركيا. ونوّه أيضًا إلى أن هذه المنظمات تعمل بالتنسيق مع روسيا والصين، وأنها تسعى في هذا الإطار إلى إنشاء حكم ذاتيٍ في مناطق تركية معينة. كما لفت إلى أن هدف تلك المنظمات الشيوعية من هذه التحركات زعزعة العلاقات التي بنتها تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو (تركش 1966: 6-7).

ويلاحظ من كلام تركش في هذا اللقاء الإذاعي إيمانه بضرورة تعزيز تلك العلاقات أكثر، وبإنشاء علاقات وثيقة مع الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، وتبني تركش لهذا النهج يتلاءم مع النهج العام للسياسة الخارجية التركية في تلك الفترة.

وكان قد أُعلن في التاسع من شباط عام 1969م، في مؤتمر لحزب الفلاحين القومي الجمهوري عن تغيير اسمه إلى حزب الحركة القومية، وأكّد في بيانه

الانتخابي التحضيري لانتخابات مجلس النواب بعد عشرة أشهر على تقدير الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة في خفض التصعيد في الحرب الباردة في ذلك الوقت. كما صرح أنه يجب على الناتو أن يبذل جهودًا أكثر لإنشاء الحل السلمي، داعيًا إلى ضرورة خروج الشرق الأوسط من كونها جغرافيًا تعكس النزاعات بين الأطراف، مشددًا على المظالم التي تعرض لها الأتراك في تلك الحقبة، ومؤكدًا على أن الحل السلمي هو الطريق الوحيد لتجاوز هذه النزاعات. وأشار في هذه النقطة أيضًا إلى أنه يجب على تركيا التحرك في إطار القانون الدولي لكي تتمكن من حل المشاكل التي واجهتها على الساحة الدولية.

ونلاحظ في البيان الانتخابي الأول لحزب الحركة القومية ضعف العناية بالموضوعات السياسية الخارجية، والتركيز على القضايا الداخلية والوعود المتعلقة بالتنمية، كما يلاحظ أن هذا البيان الانتخابي الأول لم يُعْنَ بالتطرق إلى العلاقات مع أي دولةٍ، ولا حتى الحديث عن مواقف وتوجهات خاصة بنا في سياستنا الخارجية؛ بل مثّل تركيزه على الأمم المتحدة والناتو إشارةً ضمنية بتبعية السياسة الخارجية لهذه المنظمات.

وشهدت «الحركة المثالية» التي تصاعدت خلال الثمانينيات والتسعينيات من خلال القومية التركية وحزب الحركة القومية تحديدًا، وبعد أن سلكت الدول التي يقطنها الأتراك طريق الاستقلال عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، زيادة مجال تأثيرها على الصعيد الرمزي والأيديولوجي، وعلى صعيد الدوافع القومية في السياق الفكري والعملي. لقد أثرت هذه الأفكار القومية والنشاطات التي تم تنفيذها على السياسة الخارجية الرسمية في التسعينيات؛ إذ أمسى دور تركيا الرائد في عملية استقلال الجمهوريات التركية وتحولها إلى دول غربية معاصرة واحدة، من أهم مواد أجندة السياسة الخارجية التركية، إذ تم رسم سياسات تهدف لاختراق هذه الجمهوريات التركية وتم ترسيمها ووضعها محل التنفيذ سريعًا، ولقد دَعَم حزب الحركة القومية في هذه المرحلة السياسات والممارسات المذكورة. كما بدأت العديد من منظمات المجتمع المدني ذات التوجه القومي بالعمل على نشر التعليم والثقافة في جمهوريات آسيا الوسطى. وكان لمنظمة المراكز التركية بصماتٌ مميزة في هذا المضمار (بورا وجان 2004: 207-213).

إن الأيديولوجيا والبرنامج اللذين تبناهما الحزب ساقاه إلى التركيز على مسائل الدولة الداخلية وعلى رأسها قضية الإرهاب. إلا أن الأمر الذي يجب التنويه إليه هنا أن حزب الحركة القومية اعتبر قضية أتراك الخارج عنصرًا من عناصر السياسة التركية الداخلية. ومن الممكن القول إن المشاكل التي تعيشها بعض الجمهوريات التركية مع دول أخرى (أذربيجان وأرمينيا)، والظلم الذي يتعرض له التركمان المقيمون في بعض الدول (كركوك، بلغاريا، أذربيجان)، شكّلت فرصةً لخروج قواعد حزب الحركة القومية إلى الشارع للاحتجاج والترويج للعديد من الشعارات والرموز (بورا وجان 2004: 218-219).

لقد شكّلت الرغبة في تنظيم تدفق المساعدات المرسلة إلى الجمهوريات التركية في وسط آسيا دافعًا مهمًا في تشكيل وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) عام 1992م، التي تقدّم اليوم المعونات والمساعدات دون مقابل في شتى أنحاء العالم.

وفي سبيل تأمين التواصل في المنطقة أنشأت مؤسسة البريد والبرقيات التركية في تلك الفترة 2500 شبكة هاتف واتصال ليست مجبرة على المرور عبر روسيا. كما بدأت رحلات مباشرة بين عواصم هذه البلدان وإسطنبول وأنقرة، وعلينا ألا نغفل عن أن الظروف الدولية المواتية في تلك الفترة، والضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية والناتو والاتحاد السوفييتي، سهّل هذا التطور المتسارع في العلاقات بين تركيا والجمهوريات التركية (أيدن 2005: 371-384).

نستطيع القول: إن هذه الأعمال وما شابهها دلالة على نجاح الفكرة التي قدمها حزب الحركة القومية لفترة عن إنشاء علاقات تستند على أساس العرق ولو جزئيًا من خلال توجيه الظروف الدولية، وبالتالي نرى أن حزب الحركة القومية رسم سياسته الخارجية من وجهة نظر قومية صارمة، حيث وضع العلاقات مع الأمم الأخرى في الدرجة الثانية بشكل يتناسب مع سياسة الدولة؛ ولا تزال الحساسية تجاه التركمان قائمة إلى يومنا هذا.

يبدو من الصعب الحديث عن وجود سياسة شرق أوسطية واضحة للحزب من خلال مفاهيمه التي تؤكد على القانون الدولي والناتو والأمم المتحدة، ضمن

النظام الدولي ومفاهيمه التي تركز على قضايا الأتراك والتركمان.

في الحقيقة لقد أثّرت السياسة التي تبنتها تركيا تجاه الشرق الأوسط، وتهميش العرب جديًا في توجه حزب الحركة القومية؛ إذ إن سياسة التهميش التي تمت بشكل خاص عبر خطاب «خيانة العرب[57] شملت المجتمعات العربية كافة، لينأى الحزب بنفسه عن الاقتراب من المنطقة، كما يمكننا القول إن هذه الذرائع شكلت الركيزة الأساسية بالنسبة لحزب الحركة القومية في السياسة الخارجية ليدافع عن الشعار المتمثل بـ «لا صديق للأتراك إلا الأتراك»، مع التأكيد على مسألة الأتراك والتركمان.

ومن العوامل الأخرى التي زادت من احتقان الحزب تجاه العرب ما حصل من قتل للتركمان في كركوك في العراق عام 1956، رغم علاقة الصداقة التي كانت تجمع البلدين، كما حدثت العديد من الوقائع التي أثرت سلبًا على العلاقات في الفترة التي تلت هذه المجزرة (دوغان 2000: 25).

يبدو أنه من الصعب الحديث عن سياسة عامة يمكن أن نطلق عليها سياسة حزب الحركة القومية تجاه الشرق الأوسط. كما النظر بانتباه نجد أن حزب الحركة القومية اتخذ من روابطه بالقومية التركية قاعدةً ليدعم من هذا الإطار السياسات المنفذة في السياسة الخارجية، أما في القضايا الأخرى كافة فيدعم السياسات التي يتبعها النظام العالمي، بما في ذلك قضايا الشرق الأوسط. وقد غدت قضية المهاجرين إلى تركيا في السنوات الخمس الأخيرة محطّ نظر الحزب الذي لطالما اتبع مفهومًا يجعل من قضية التركمان مركزًا في العلاقات مع سوريا والعراق.

يهدف الحزب بشكل عام إلى تحقيق الاستقرار والسلام والصلح والمنفعة

57/ أما جملة (خيانة العرب) فهي تشير إلى الفعاليات التى قادها الشريف حسين أمير مكة، الذي تعاون مع الإنجليز والفرنسيين ضد الدولة العثمانية من أجل تأسيس دولة مستقلة، وذلك خلال فترة الحرب العالمية الأولى التي تعرضت فيها الدولة العثمانية للخسارة. وقاد الشريف حسين عرب تلك المنطقة خلال العصيان على الدولة العثمانية بمساعدة إنجلترا وفرنسا، وكانت الدولة العثمانية قد فقدت جزءًا كبيرًا من قوتها بعد تعرضها للخسارة في الحرب. وتعتبر تلك الحادثة هي مصدر غضب كبير بين الأتراك الذين يعتبرونها السبب الرئيسي لخسارة تلك الجهة.

الوطنية في المنطقة وجميع دول العالم، أما فيما يخص العلاقات مع الدول الأخرى فيركز على الاستقلال واحترام الوحدة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع الاهتمام بقضايا الأتراك في الخارج بالطبع. وقد نشر الحزب عام 2014م بيانًا متعلقًا بالشرق الأوسط هو الأول من نوعه تحت عنوان «وثيقة سياسة الشرق الأوسط»، أما الأمور المهمة التي برزت في هذه الوثيقة، فهي تلخص موقف الحزب التقليدي الذي تكلمنا عنه فيما سبق.

الرؤية التي تبناها حزب الحركة القومية بخصوص القضية الفلسطينية

عندما نقيّم خطاب حزب الحركة القومية تجاه القضية الفلسطينية؛ نلاحظ أنه على الرغم من إيمانه بوجوب الاهتمام بفلسطين كدولة مسلمة، يفضّل النظر إلى القضية من منظاره القومي المعتاد ليؤثِرَ في النهاية النأي بنفسه عن القضية.

ويؤكد ألب أرسلان تركش، مؤسس الحزب والأب الروحي له، على أن الدولة العثمانية رغم الفاقة التي ألمت بها في عهدها الأخير، آثرت أن تُبقي فلسطين بأيدي أصحابها على أن تأخذ الذهب الثمين الذي عرضه اليهود عليها آنذاك، ولم تقبل بالتخلي عن أي شبرٍ منها، إلا أن تأليب لورنس الإنكليزي للعرب على العثمانيين رغم دفاعهم عن الأراضي العربية خلال الحرب العالمية الأولى -الذي أدى إلى احتلال القدس بعد ذلك- عدّه الحزب خيانة وطعنًا في الظهر للأتراك. إذ يذكر تركش أن العرب هم من ساهم في استيطان اليهود الذين يبنون دولتهم اليوم على أرض فلسطين، كما يذكر أيضًا أن العرب عملوا مع القوى الغازية أثناء احتلال الأراضي العربية الأخرى خلال الحرب العالمية الأولى، وأنهم طعنوا الأتراك من الخلف هناك. وقد قدم ألب أرسلان تركش أمثلة وتبريرات متعلقة بأسباب المسافة بينه وبين العرب، ذاكرًا وصف ياسر عرفات لتركيا بالدولة المحتلة لقبرص في تصريح صحفي أثناء حرب الخليج الأولى، كما قدم تركش

في حديثه هذا العديد من الأمثلة عن المواقف السلبية التي تبناها العرب تجاه الأتراك (ألب أرسلان تركش).

كما أن حسين نهال أتسز، وهو أحد منظري حزب الحركة القومية ومن الأشخاص الآخرين الذين يعكسون تصورات الحزب، يعتقد أن الحفاظ على السياسة الوطنية لكل أمة يمكن فقط عبر وجود مُثُلٍ خاصة بها دون طلب الرضا من منتسبي الأعراق الأخرى، ومن خلال تصرفها بعدائية تجاههم لأجل هذه المُثُل عند اللزوم. ونستطيع أن نلحظ من هذا المنظار السبب الفطري وراء عداوة العرب لإسرائيل، ومواقفهم المنسجمة من القضية الفلسطينية واستعدادهم لخوض ما تدعوه الحاجة من الحروب لاسترجاعها؛ في حين يعتبر ذلك الثمن الذي دفعته إسرائيل في سبيل تحقيق حلمها في إقامة دولة والتوسع في أراضيها (أتسز, 1962). يرى أتسز الذي لعب دورًا مهمًا في تشكيل القومية التركية، التي تشكل الخلفية الأيديولوجية لحزب الحركة القومية، أن ما لاقته الدول العربية من هزائم مشينة من إسرائيل في الحروب التي اندلعت بينهم هو ثمنٌ لخيانتهم للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. حتى أنه يعتقد أن الأرمن والعرب متساوون في هذه الخيانة ضد الأتراك (أتسز, 1973).

كما أن واحدة من أولى التصريحات، التي تطرح موقف حزب الحركة القومة الرسمي فيما يخص فلسطين، ذكرها تحديدا ألب أرسلان تركش، هي الزيارة الرسمية التي قام بها كنائب رئيس الوزراء ورئيس لحزب الحركة القومية إلى الجماهيرية الليبية، التي امتدت خمسة أيام في تشرين الثاني عام 1977م. وفي مقابلة أجراها ألب أرسلان مع إحدى الوكالات الإخبارية الليبية، أكّد على وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها، كما أدان «جميع الخطط الهادفة للتخلي عن المشاعر المقدسة أو تسليمها للأعداء»، بحسب تعبيره (تورهان 2009: 390). وفي مقالةٍ نُشرت لتركش في صحيفة الشرق الأوسط في السابع من شباط عام 1997، شدّد على أن القضية الفلسطينية وقضية القدس تخص تركيا بشكل مباشر (تورهان 2009: 1183). ويمثل هذا التصريح بشكل أو بآخر، انعكاسًا سياسيًا للخلاف الأيديولوجي بين أتسز وتركش الذي تحدثنا عنه في القسم.

لكن، وبسبب عدم تشكيل حزب الحركة القومية بمفرده لأي حكومة منذ تأسيسه، فإن سياساته الخارجية تجاه المنطقة لم تُرَ بوضوح، لذلك يجري تقييم آرائه حول السياسة الخارجية بصورة عامة عبر تحليل خطاباته السياسية، لقد تحرك الحزب بشكل يتلاءم مع سياسات الدولة عندما كان جزءًا من الحكومة الائتلافية؛ فأثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي بدأت في أيلول عام 2000، كان حزب الحركة القومية شريكًا في الحكومة الائتلافية حينها، إذ لم تسمح تركيا في تلك الفترة بتوتر علاقاتها مع الدول العربية عبر التقارب مع إسرائيل، لكنها أيضًا لم تكن على توافق تام مع الدول العربية حول القضية الفلسطينية، إذ أبقت على مسافة معينة لعلاقاتها مع إسرائيل.

ولم يقدم حزب الحركة القومية خطابًا مغايرًا لسياسات الدولة حول هذه المسألة (إيرهان وكوركتشو أوغلو 2005ب :575-579).

ومن ناحية أخرى، يرى حزب الحركة القومية أن موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية فيه من النفاق ما فيه. وكان دولت باهتشيلي قد خصّص القسم الأول من كلمته في اجتماع مجموعته الحزبية في البرلمان التركي لإدانة الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في كانون الأول عام 2008، إذ وصف باهتشيلي هذه الهجمات بالإرهابية وأدانها بأقسى العبارات، كما أنه ادّعى امتلاكه لمعلوماتٍ تفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت التقى برئيس الوزراء التركي أردوغان في أنقرة قبل هذه الهجمات، وأنه تم شكر أولمرت بسبب مواقفه في الشرق الأوسط؛ ليستنتج في النهاية أن جميع هذه التطورات جاءت نتيجةً لموقف أردوغان المتردد، ويرى باهتشيلي أن موقف أردوغان حينها من إسرائيل لم يتغير إلا شكليًا، فعوضًا عن استخدام الصناعات الدفاعية المشتركة والعلاقات العسكرية والاقتصادية المتينة ورقةً للضغط عليها، لم يبد أي ردة فعل يمكن أن تعتبر ردًا ملموسًا له نتائجه (باهتشيلي 2009أ: 10-13, 46-48, 57-61).

وإذا أُخذ بعين الاعتبار ندرة حظوظ الحزب في الوصول إلى الحكم، نجد أنه آثر الاهتمام بالقضية الفلسطينية عبر بياناته في زمنٍ ظهرت فيه العديد من الحساسيات العالمية، أكثر من تطوير سياسات خاصة حولها. كما لم يتبنَّ

الحزب قضية فلسطين مباشرة، ولم يجعل التدخل في الوضع هناك جزءًا من سياسة الحزب أو مفهومه عن السياسة الخارجية.

وعند زيارة القذافي الذي اكتسب شهرة في تركيا بعد دعمه لأنقرة في «عملية السلام العسكرية» بقبرص عام 1974، أُلقيت عدة خطابات داعمة للقضية الفلسطينية. إلا أننا نعتقد أن مراعاة حساسية الشعب الليبي كانت الدافع لهذه الخطابات، وليس تعبيرًا عن دعم فعلي للقضية.

إن تصور حزب الحركة القومية عن الدور الذي يجب أن تلعبه تركيا في القضية الفلسطينية، يتجلى في أوضح صوره في البيان الانتخابي للحزب عام 2015، بالعبارات التالية: «يجب دعم الحوار العربي الإسرائيلي وإيجاد حلٍ دائم وعادل للقضية الفلسطينية في إطار القانون الدولي، والضغط بشتى السبل للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة داخل المجتمع الدولي» (حزب الحركة القومية 2015: 254). إذ لا يعد هذا البيان انفصالاً عن منهج الحزب التقليدي في رسم السياسة الخارجية الإقليمية.

موقف حزب الحركة القومية من إسرائيل

على الرغم من عدم تشكيك حزب الحركة القومية بشرعية إسرائيل كدولة، إلا أنه ينتقد بشكل عام السياسات التعسفية التي تتبعها تجاه فلسطين، وبالإضافة إلى ذلك، ثمة فائدةٌ في إيضاح أن الحزب يرى في إسرائيل دولة احتلال للأراضي الفلسطينية (باهتشيلي 2013: س. 224). وكما لم يشترك الحزب في أي حملةٍ مناهضة لإسرائيل، فضل السير مع تيار الرأي العام الدولي فيما يتعلق بإسرائيل؛ لكن عندما يكون المراد هو المصالح الوطنية للجمهورية التركية لا يجد الحزب مانعًا أيديولوجيًا من الوقوف في صف حكومة وطنه. فمثلًا، بعد الاعتداء على سفينة مافي مرمرة، صرح الحزب بأنه يراه اعتداءً على الأمة التركية، حيث دعا مرارًا وتكرارًا في هذا السياق إلى وجوب اتخاذ تدابير

صارمة (باهتشيلي, 2010أ: 123-127, 146-169؛ باهتشيلي, 2010د).

أمّا خلال وجود حزب الحركة القومية كشريك في ائتلاف الحكم في حكومة الجبهة القومية الأولى (1975-1977)، فإن أهم الأحداث التي أثرت في العلاقات التركية الإسرائيلية كان الاعتراف التركي بمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أدى إلى برود العلاقات، كما أعقب ذلك تصويت تركيا لمصلحة قرار الأمم المتحدة الداعي إلى اعتبار الصهيونية مرادفًا للعنصرية في تشرين الثاني عام 1975. أما في الفترة التي تلت هذه الأحداث فإن إعلان تركيا بأنها ستسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء مكتب لها في أنقرة؛ نتيجة زيارة سعيد كمال أحد كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أنقرة في عهد هذه الحكومة، فإن الموافقة على منح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في تركيا صفة ديبلوماسية أدّى إلى تراجع العلاقات جديًا مع إسرائيل (إيرهان وكوركتشو أوغلو 2005أ: 800). ومما يلفت النظر حقًا في هذا الأمر هو أن حكومة تلك الفترة أقامت علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعززتها بشكل لا يتعارض مع الظروف الدولية.

إن واحدًا من أهم الأمور الذي يجب الانتباه إليه هنا، أن هذه الحركة التي يقودها ألب أرسلان حافظت في البداية على مسافة من العرب الذين آثروا التقارب مع روسيا الشيوعية، وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية. إذ إنّ هناك شكوكًا في أنّ بعض الأشخاص الحاصلين على تدريبات عسكرية في مخيمات منظمة التحرير، قد لعبوا دورًا في بعض الهجمات التي حدثت في تركيا في تلك الفترة (فرات وكوركتشو أوغلو 2005أ: 795). كما أقرَّ ألب أرسلان تركش في برنامج تلفزيوني شارك فيه بعد عام 1991، بتكوينه علاقات وثيقة مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية، وقال إن استمرار علاقات قوية مع إسرائيل هو أمر ضروري لتركيا، كما أكد أنه سيكون من الخطأ إفساد العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب قضية فلسطين، وأن اليهود والأتراك لم يحاربوا بعضهم بعضًا في أي فترة من التاريخ.

وفيما رأى أن القضية الفلسطينية اليوم هي في الأساس امتدادٌ للأخطاء التي ارتكبها العرب، أكد أن العلاقات مع اليهود لطالما عادت بالنفع على تركيا طوال تاريخها، وأن الظروف الحالية تفرض على تركيا متابعة هذه العلاقات للحفاظ

على منافعها. وهكذا يرى في هذا السياق أن استمرار العلاقات مع إسرائيل بشكل ودي سيعود بالنفع على تركيا (ألب أرسلان تركش).

أما العلاقات مع إسرائيل في عهد الحكومة الائتلافية السابعة والخمسين، التي كان حزب الحركة القومية جزءًا منها، فقد قامت على أساس المحافظة على التوازن القائم بين علاقات تركيا مع الدول الإسلامية من جهة، والعلاقات مع إسرائيل من جهة أخرى. ولقد تسببت مشاكل مثل المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في الانتفاضة الثانية، ووضع إسرائيل لادعاءات الإبادة الأرمنية على أجندتها في تراجع العلاقات مع إسرائيل، ولكن ورغم كل هذه الأزمات تم الحفاظ على العلاقات المتبادلة على المستوى القيادي. ورغم جميع ما حدث استجابت تركيا لإرادة محاور القوة العالمية في تعزيز العلاقات مع إسرائيل مع مراعاة التوازنات مع الدول الإسلامية التي تقيم معها علاقات (إيرهان وكوركتشو أوغلو 2005ب: 573-579).

نستطيع أن نقسم وجهة نظر حزب الحركة القومية من العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قسمين هما رؤيته لهذه العلاقات قبل حادثة مافي مرمرة وبعدها.

قبل الاعتداء على سفينة مافي مرمرة مال الحزب لتقديم جرعات خفيفة من النقد تجاه السياسات التي تتبعها الحكومة، أما بعد الاعتداء فلقد اشترط الحزب ضرورة تلبية شروط معينة قبل عودة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، ونشر ذلك بتصريح مكتوب إلى الرأي العام التركي عقب الحادثة (باهتشيلي, 2010د؛ باهتشيلي, 2010أ: 123-127).

نستطيع أن نرى بوضوح هنا أن الاعتداء على سفينة مافي مرمرة شكل نقطة تحول جدية في رؤية حزب الحركة القومية للعلاقات مع إسرائيل. كما طالب الحزب الحكومة بعد الاعتداء على سفينة مافي مرمرة بضرورة ألَّا تلين في إجراءاتها ضد إسرائيل حتى الحصول على نتيجة، موضحًا أن المستهدف من هذا الاعتداء هو الدولة التركية والشعب التركي، كما بيّن في هذا السياق أنه في حال وقوع هجوم على الدولة والأمة، سيقف إلى جانب الحكومة بعيدًا عن الخلاف السياسي.

موقف حزب الحركة القومية من المقاومة في فلسطين وبرنامج المصالحة

أثناء توقيع اتفاقية أوسلو بين فلسطين وإسرائيل عام 1993، كان ألب أرسلان تركش ومحسن يازجي أوغلو وغيرهم من النواب، قد حجزوا مقاعدهم في مجلس الأمة التركي في فترته التاسعة عشرة بعد التحالف مع حزب العمل القومي، إلا أنهم ظلوا في مقاعد المعارضة. لم يكن من المفاجئ انكفاء الحزب على ذاته، وتجاهل هذه المحادثات التي شكلت نقطة تحول جذري في مسار القضية الفلسطينية، إذا أخذنا بعين الاعتبار بنية الحزب الفكرية والعملية التي تجلت في منظمات المجتمع المدني (المراكز المثالية، مركز المفكرين، المركز التركي إلخ)، التي عُرف عنها الاهتمام بقضايا الجمهوريات التركية ورعاية مصالح التركمان المقيمين في الدول الأخرى وقيامها بأنشطة متنوعة في هذا السياق. كما ويُعتقد أن هذه الفعاليات التي قادها الحزب كان لها فضل كبير في زيادة اهتمام المجتمع بالجمهوريات التركية وتركمان الخارج وتكوين رأي عام مهم حولهم (دارين ديلي أوغلو، 1977)، في المقابل لو تركنا الحديث عن المبادرات والنشاطات جانبًا فإن شح خطابات حزب الحركة القومية فيما يتعلق بفلسطين مهم جدًا لتقييم توجهاته.

لم يزعج حزب الحركة القومية نفسه بالتطرق للقضية الفلسطينية في بيانه الانتخابي في الانتخابات العامة لعام 1995م، التي تلت اتفاقية أوسلو مباشرة حتى ولو بجملة، واكتفى بتحديد «تحقيق السلام في منطقتنا وعالمنا» محورًا لسياساته الخارجية.

وعلى الرغم من تأكيد الحزب على أنه سيهتم بقضايا الشرق الأوسط والدول الإسلامية عن قرب، إلا أنه وبسبب ظروف تلك الفترة، ركّز على القضايا الأكثر قربًا وقوميةً في السياسة الخارجية، مثل قضية قبرص والأزمة مع اليونان (حزب الحركة القومية, 1995).

وإذا حللنا رؤية الحزب العامة للسياسة الخارجية، ونظرته تجاه الشرق الأوسط، وجميع ما صدر عنه حتى الآن، فإنه ومع دعم الحزب للمقاومة الفلسطينية يؤكد على ضرورة استمرارها في إطار القانون الدولي، وهكذا ستحظى بالمزيد من المشروعية الدولية؛ ما سيساهم تدريجيًا في اعتراف العالم بفلسطين، كما دافع أيضًا عن أن الانخراط في السعي نحو حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه عبر الإطار القانوني بواسطة محكمة العدل الدولية وبقية المؤسسات الدولية الأخرى، طوال هذه العملية، سيأتي بنتيجةٍ في نهاية المطاف.

نلاحظ عند النظر إلى خطابات حزب الحركة القومية في السنوات الخمس الأخيرة، وصفه للشعب الفلسطيني بـ «الشقيق»، كما دافع عن حق الفلسطينيين الشعب المظلوم بالمقاومة، وسمَّى من فقدوا حياتهم أثناء هذه المقاومة بالشهداء (باهتشيلي 2012:272، باهتشيلي 2010أ: 14). وبالإضافة إلى هذه الرسائل الاجتماعية، يؤمن الحزب بضرورة اعتراف دول العالم كافة بفلسطين دولة مستقلة وتامة حظيت بوحدة أراضيها، في أقرب وقت. (باهتشيلي 2012: 190-192).

إلا أننا عند تحليل هذه الخطابات لا نستطيع مثلًا الجزم بالمعنى المقصود من وراء مصطلح وحدة الأراضي، فسياسات الاستيطان غير الشرعي التي تمارسها إسرائيل اليوم مستمرة، على الرغم من مخالفتها للقانون الدولي. حيث يستدعي هذا الوضع من حزب الحركة القومية النهوض في وجه هذه السياسات الإسرائيلية وتقديم مقترحات بهذا الخصوص؛ لكن لم نستطع التوصل إلى أي ردة فعل من الحزب حيال هذا الأمر.

لا تشير الأبحاث التي تمت والمعلومات المستمدة من مسؤولي الحزب إلى وجود أي ارتباط بين الحزب وأيٍّ من الجماعات أو الأحزاب السياسية الفلسطينية، وذلك لأنه وكما بينا سابقًا يؤمن بضرورة معاملة الأطراف الفلسطينية كافة بشكل متساوٍ.

ومن الجهة الأخرى، يُلاحظ حضور إسرائيل في قائمة الممثليات الخارجية التي سوف تُشكل، التي تضمنتها ملاحق النظام الداخلي الذي تم قبوله في مؤتمر

الحزب الدوري التاسع الذي تم عقده في 8 نوفمبر 2009، ولا تزال قراراته سارية حتى الآن، في حين غابت فلسطين عن تلك القائمة تمامًا(حزب الحركة الوطنية، 2009: 154-156). وكما يثير هذا الأمر فكرة عدم امتلاك الحزب سياسة متعلقة بالقضية الفلسطينية؛ يمكن أن يظهر أيضًا اعتباره بأن إسرائيل هي المخاطب الأول في هذه المسألة.

خاتمة

لقد لاحظنا التعامل الحذر الذي انتهجه حزب الحركة القومية في التعامل مع القضية الفلسطينية، وبسبب إيمان ألب أرسلان تركش القائد الأول لهذه الحركة، وغيره من مفكري الحزب الذين أسسوا القاعدة الفكرية لهذه البنية السياسية، بأن العرب قد خانوا الأتراك سابقًا؛ حافظ الحزب على مسافة بينه وبين العرب. وبالإضافة إلى هذه المسافة فإن رغبة الحزب باستمرار العلاقات مع إسرائيل بشكل جيد، أدت إلى معاناة الحزب من صعوبات في تحديد النقطة التي سيقف عليها من القضية الفلسطينية.

أما في فترات الحكومات التي شارك الحزب فيها، فلقد تشكلت العلاقات مع فلسطين وإسرائيل بشكل مناسب لشروط الظروف الدولية حينها.

إن مركز السياسة الخارجية لحزب الحركة القومية هم «أتراك الخارج»، وفي هذا الإطار وحتى وهو خارج مجلس النواب، يلاحظ أنه لعب دورًا مهمًا في تغير سياسة الدولة الخارجية الرسمية لصالح الأتراك، من خلال الجماهير التي يحركها ومنظمات المجتمع المدني.

لا نستطيع الادّعاء بأن الحزب قد قام بمبادرة ما لأجل فلسطين. وعليه فإنه عند تقييم ممارسات الحزب في هذا الشأن يمكن القول: إن الحزب ومع عدم قيامه بفعاليات كبيرة وملموسة ومؤثرة، فإنه قدم خطابًا وفعاليات متوائمة مع السياسات التي حددتها الدولة التركية بخصوص فلسطين.

ومن ناحية أخرى، فإن أحداث مافي مرمرة شكلت نقطة تحول بالنسبة لحزب الحركة القومية أيضًا لترتفع بعد هذا التاريخ حساسية الحزب تجاه القضية الفلسطينية. لقد زادت قسوة خطابات الحزب تجاه إسرائيل بعد هذا التاريخ.

وفيما يتعلق بفلسطين، وبشكل يتناسب مع المطالب الشعبية، فلقد تم تطوير

خطابات تساهم في رفع الوعي حول أهمية القضية الفلسطينية. أما من الناحية العملية فلم يتجاوز ذلك تأسيس الحزب لمنظمات مساعدات إنسانية للفلسطينيين. إن القدسية المبالغة التي أُسبغت على الدولة، في عُرف حزب الحركة القومية أجبرت الحزب على موقف محصور لا يمكنه فيه صياغة سياساته الخاصة، حتى في أهم القضايا في المنطقة، بل حوله لحزب لا يمكنه القيام بمبادرة، حتى أو إن قام بها فبعد فوات الأوان. كما يجب أن لا يُنسى أنه يوجد ضمن الأيديولوجيا التي تشكل أرضية هذا القيد تيار يؤكد على الحساسية الإسلامية أيضًا.

إن التحول الاجتماعي الذي طرأ في الفترة الأخيرة يترك انطباعًا بأن الأحزاب المحافظة بشكل خاص رفعت من حساسيتها الإسلامية، وأن هذه الحساسيات لعبت دورًا رائدًا في فعالياتها السياسية. وفي هذا السياق يجب على الحزب في الفترة القادمة دراسة المكانة الحالية التي تحظى بها تركيا داخل الشرق الأوسط وتبني سياسة أشمل. وكما يوجد في تقاليد الحزب الماضية تيار يمتلك هذه الفرصة، فإنه من الواضح انعكاس هذه التقاليد على علم الحزب. إذ يجب على الحزب توسيع منهجه الجامد والضيق في السياسة الخارجية من خلال وضع حساسيات الفئة التي يخاطبها بعين الاعتبار؛ ليحدد خطة عمل ووجهة نظر جديدة في سياسته حول الشرق الأوسط.

ويأتي على رأس أولى الخطوات التي يجب على الحزب اتخاذها ضمن هذا الإطار، الانفتاحات الثقافية والاجتماعية التي ستعيد تموضع موقعه تجاه مجتمعات الشرق الأوسط، التي ساهمت سياسته الخارجية التي يتبعها منذ عشرات السنين في اغترابه عنها، حيث يجب على الحزب أيضًا إعادة دراسة تجارب مجتمعات الشرق الأوسط السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ انفصالها عن الدولة العثمانية، ورسم خريطة طريق جديدة لنفسه من خلال الاستفادة من قراءات المختصين بالمنطقة.

وفي هذا السياق ولكي يستطيع حزب الحركة القومية التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل مثمرٍ وأكثر حسمًا، يمكنه الانفتاح على هذه القضية من خلال سياسات يعدها ويقترحها فريق من منتسبي الحزب يتكون من خبيرٍ أو خبراء في قضايا الشرق الأوسط، يمكنهم القيام بدراسات حول فلسطين داخل

الحزب، أما الممارسة الأكثر عملية فتتمثل بإضافة فلسطين إلى قائمة الممثليات الخارجية الموجودة في ملاحق النظام الداخلي المعمول به إلى الآن.

الفصل الثامن

موقف حزب الشعوب الديمقراطي والحركة السياسية الكردية من القضية الفلسطينية

أ. د. آدم بالابييك[58]

58/ جامعة موش ألب أرسلان، قسم علم الاجتماع.

مقدمة

لقد آثرت الجمهورية التركية بعد تأسيسها عام 1923م، فرض هوية الدولة العلمانية تدريجيًا، وتعريف جميع فئات الشعب على أساس عرق واحد؛ كما رجحت الخروج عن نظام الملل الدينية الذي ورثته عن الدولة العثمانية لتتحول إلى نموذج الشعب الذي يضم الملل كافة تحت اسم واحد، حيث أخضع تجمع الملل هذا خلال هذه العملية إلى برنامج علمنة ممنهج.

لقد برز من بين التيارات الفكرية التي بقيت من العهد العثماني، التيار الإسلامي والحركة السياسية الكردية، اللذان شكلا أكبر التحديات في وجه مشروع الدولة القسري لإعادة تعريف الهويات، بيد أن الأكراد قد أخفقوا ولسنوات طويلة، سواء لأسباب نابعة منهم أو لأسباب نابعة من طبيعة النظام نفسه، في نقل هذا التحدي لسياسات الدولة إلى الميدان السياسي، إذ يمكننا اعتبار فترة الحزب الواحد وفترة التعددية الحزبية حتى عقد التسعينيات من بين هذه الإخفاقات؛ إذ إن نضال الأكراد الأكبر في تلك الفترات تركز حول البحث عن شرعية سياسية وثقافية.

انقسمت الحركة السياسية الكردية إلى تيارين، خاصة بعد اختيار حزب العمال الكردستاني للعنف. إذ يقع في الطرف الأول المؤمنون بضرورة استمرار الحركة السياسية الكردية بواسطة حزب العمال الكردستاني، أما على الطرف الآخر فهنالك عملية التحزب التي بدأت منذ التسعينيات، المستمرة حتى الآن مع حزب الشعوب الديمقراطي.

انخرطت الأحزاب السياسية الكردية في الحياة السياسية التركية من خلال خطاب سياسي، وأبعاد غير معهودة طورتها لتنال من خلالها قاعدة شعبية مهمة خاصة في السياسة الفاعلة. يحظى حزب الشعوب الديمقراطي من بين هذه الأحزاب بمكانة مهمة، كما يمثل إلى الآن آخر حلقات هذا التيار[59].

59/ لقد كتب هذا النص قبل أن يلقى القبض على صلاح الدين دميرطاش وفيغين يوكسيك داغ.

يرجع الفضل بإدراج القضية الفلسطينية في الأجندة السياسية التركية بعد الستينيات إلى التيارات الإسلامية واليسارية، ولقد ترعرعت الحركة السياسية الكردية في اليسار الاشتراكي والأوساط ذات الأيديولوجيا اليسارية. ولهذا السبب، وكما كانت القضية الفلسطينية موضوعًا مهمًا وذا أولوية للحركات اليسارية بين حقبة الستينيات وحقبة الثمانينيات، كانت القضية الفلسطينية مهمةً أيضًا لدى الحركات الكردية اليسارية والاشتراكية، حتى أن كثيرًا من الاشتراكيين الأتراك في تلك الفترة تلقوا تعليمهم في المخيمات الفلسطينية، وشاركوا في النضال المسلح ضد إسرائيل. وقد انخرطت هذه الحركات الاشتراكية بالأخص فيما يسمى اليوم بحركة فتح في فلسطين، كما كانت تعرف قصص هذه المجموعات التي ناضلت لأجل استقلال فلسطين وسِيَر مقاتليهم جيدًا في أوساط المجموعات اليسارية في تلك الفترة.

أما على الطرف الآخر، فهنالك الأوساط الإسلامية التي تبنت دعم القضية الفلسطينية بدوافع مختلفة. إن تأثير الأيديولوجيات والبنى العرقية على الحياة السياسية التركية بعد الثمانينيات ساهم في تنويع الأوساط الإسلامية لبرامجها السياسية بعد أن حظيت بهيكلية جديدة، حيث شهدنا في هذه المرحلة بالذات بروز الإسلاميين على شاكلة الإسلاميين الليبراليين، والإسلاميين الاشتراكيين، والإسلاميين الأتراك، والإسلاميين الأكراد ليندمجوا ثانيةً بعالم السياسة.

لقد دفعت هذه الانقسامات الإسلاميين الأكراد إلى البحث عن مجالات سياسية جديدة، بيد أن هؤلاء الإسلاميين الأكراد لم يستطيعوا التوحد مع الحركة الكردية الاشتراكية بسبب عجزهم عن إيجاد مكان ضمن هذه الحركة وبسبب عدم تفكيرهم بالتوحد معهم، وبعد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، استطاعت القومية الكردية أن تشكل قاسمًا مشتركًا يربط بين كل من تيار الإسلاميين الأكراد والحركة الكردية الاشتراكية ولو جزئيًا. وعليه ورغم اختلافاتهم السياسية والأيديولوجية، حاولت هاتان الجماعتان التوحد خلف قاسم مشترك واحد تحت سقف حزب سياسيٍّ جديد هو حزب الشعوب الديمقراطي[60].

60/ كمثال على هذا الانضمام، وجود أسماءٍ كهدى كايا، ألتان تان وعثمان بايديمير في حزب الشعوب الديمقراطي. لأن هذه الأسماء تنتمي إلى الفكر الإسلامي وتمتلك تجارب إسلامية في ماضيها.

لقد عمل حزب الشعوب الديمقراطي بهذا الشكل على استقطاب مختلف تيارات الحركة السياسية الكردية على اختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية، كما شكلت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا التي تدين لها هذه التيارات الفكرية والأيديولوجية التي تضم الإسلاميين والاشتراكيين بشكل وازن بنجاحاتها السياسية.

إذن لم لا نرى القضية الفلسطينية في أجندة حزب الشعوب الديمقراطي الذي جمع بين هذه التيارات؟ لقد تأخر حزب الشعوب الديمقراطي في التفاعل مع العديد من الأحداث، على رأسها حروب غزة التي تفاعلت معها تركيا ودول أخرى، أو بقي تفاعله هزيلًا ولم ينجح في تشكيل أجندة رأي عام، إذ يعود هذا التوجه قطعًا إلى قراءة حزب الشعوب الديمقراطي مختلف القضايا الوطنية والدولية مرتكزًا على القضية الكردية، حيث ساهم ذلك في نظر الحزب نحو الحركات في العالم بعين القضية الكردية.

إن الموضوع الأساسي لهذا القسم هو بيان الموقف الرسمي لبرنامج حزب الشعوب الديمقراطي، الذي يعتبر آخر ممثل سياسي للحركة السياسية الكردية في سياق مشروعيتها الاجتماعية حول ممارسات إسرائيل، التي جعلت الفلسطينيين بلا أرض أو دولة، والأبحاث التي تمت حول هذا الموقف.

وفي هذا السياق سنسلط في بداية هذه الدراسة الضوء على مسيرة الأحزاب السياسية التي أفرزتها الحركة الكردية في الحياة الاجتماعية والسياسية التركية وأيديولوجياتها وتاريخها بشكل موجز، ولأن المقالة تدور حول حزب الشعوب الديمقراطي، سنتعرض إلى برنامج الحزب السياسي، وسياسته الخارجية، والتحولات والتطورات التي طرأت عليه؛ ثم سنحاول تقديم موقف الحركة الكردية في التعامل مع القضية الفلسطينية منذ نشوئها وإلى يومنا هذا؛ وفي هذا السياق أيضًا سنتطرق وبالتوازي مع تقديم رؤية الحركة الكردية حول القضية الفلسطينية أيضًا لموقفها تجاه إسرائيل منذ نشوئها وحتى اليوم.

الحركة السياسية الكردية.. حزب الشعوب الديمقراطي وأحزابها الأخرى

لقد وجد الأكراد لنفسهم مكانًا بين التيارات القومية التي ظهرت في آخر عهد الدولة العثمانية، وقد مارسوا هذه الفعاليات عبر المنشورات والجمعيات التي أنشؤوها (زورخر, 2016: 121-142). ومن ناحية أخرى فلقد بدأت العديد من العشائر الكردية في ظل الفراغ السلطوي الناشئ، وضمن الحدود السياسية الواسعة للدولة بالتصرف بشكل مستقل عن المركز (برونيسين, 2015). كما دفع احتلال الدول الأوروبية للدولة العثمانية أيضًا الأكراد الذين يعيشون في أماكن بعيدة عن مركز الدولة إلى التصرف بشكل مستقل، ولقد كانت غاية الأكراد في هذه الفترة بشكل عام المحافظة على قيمهم الثقافية الخاصة مع البقاء في ظل الدولة العثمانية، ولم تظهر أي بوادر رغبة في المطالبة بأرضٍ ولا دولة.

ومع انهيار الدولة العثمانية تفرّق الأكراد بين العديد من الدول، وعند الحديث عن أكراد الجمهورية التركية فقد ظل الموضوع على أجندة الدولة بوصفه «التمرد الكردي» و«معضلة الشرق»، وقد بحثت القومية الكردية في خضم هذه الأجندة عن أرضية لإثبات شرعيتها وكونها عنصرًا أصليًا في الدولة. ولو تناولنا الأحداث التي جرت في عهد الحزب الواحد فيمكن الجزم بأنه نُظِرَ إلى الحركة السياسية الكردية بوصفها العدو الأخطر للجمهورية التركية حديثة النشوء.

إن مفهوم الدولة القومية التي عرفتها الدولة على أساس التمرد الكردي، وصف فعاليات الحركة السياسية الكردية بالخطيرة والهدامة من الدرجة الأولى؛ وعليه فإن الحديث عن حركة كردية سياسية في عهد الحزب الواحد أمر غير ممكن.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول عهد التعددية الحزبية، نهضت الحركة الكردية السياسية شيئًا فشيئًا من رمادها؛ كما أعادت إنشاء امتداداتها خارج تركيا وفي الجغرافيا العثمانية السابقة. إذ دخلت الحركة السياسية الكردية في عالم نظام القطبين مجال جاذبية الموجة الماركسية الاشتراكية، التي عمت العالم في ستينيات القرن لتأخذ طابعًا اشتراكيًا وطنيًا، وإلى جانب المجموعات الماركسية واليسارية التركية التي دخلت الحركة الكردية في تركيا مجال تأثيرها منذ الستينيات، جسدت حركة بارزاني التي تتبنى القومية الكردية التي تصاعدت بعد العهد العثماني في منطقة العراق القطب الثاني للحركة الكردية الإقليمية. كما يُلاحظ في أواخر الستينيات افتراق دروب الحركات اليسارية التركية والكردية، إذ إن واحدًا من أهم أسباب هذا الافتراق هي البنية المفككة لكل من اليسار التركي واليسار الكردي. وقد أعقب هذا الوضع بنية حركية يهيمن عليها حزب العمال الكردستاني الذي نشأ في الثمانينيات وأصبح وجوده واضحًا في التسعينيات (أياك كايا, 2013: س. 89). وفي مقابل حزب العمال الكردستاني الذي تبنى طريق الكفاح المسلح وتطرف في هذا الطريق، ولدت مع بداية التسعينيات حركة سياسية تتخذ من التوعية السياسية والأيديولوجية وتكوين المنظمات غايةً لها.

انبثقت من هذا الإطار أحزاب كردية سياسية يمكن تسميتها بأسلاف حزب الشعوب الديمقراطي اليوم، ونستطيع أن نقسم الحركة الكردية السياسية، وعلاقاتها مع الدولة إلى مرحلتين متمايزتين، تمتد أولاهما من عام 1990م إلى 1998م، وتبدأ الأخرى عام 1999م لتنتهي عام 2008م.

إن فعالية هذه الأحزاب خلال المرحلة الأولى ومع كونها رسمية استندت على وسائل غير شرعية أيضًا، أما في المرحلة الثانية فقد استخدمت بعض القوى الحاكمة في تركيا آليات السلطة القضائية وتنظيم السلطة الحاكمة؛ كي تشرف على تنظيم فعاليات الأحزاب السياسية الكردية[61]. حيث يؤكد هذا الوضع على

61/ هذه بعض الأمثلة التي ذكرها واتس عن تسخير قوة السلطة واستقاء آليات التنظيم والانضباط: «لقد قضت محكمة أمن الدولة في أنقرة بحبس ثمانية نوابٍ أكراد بين ثلاث سنوات ونصف وخمس عشرة سنة، كما وجدت محكمة أمن الدولة في إسطنبول ثلاثة رؤساء بلدية مذنبين لما اعتبرته بيانات خادمة لأجندة شخصية وقضت بالجزاء المناسب؛ كما قضت محكمة أمن الدولة في قونيا بالحبس عشرين عامًا على الأمين العام السابق لحزب الديمقراطية وغرمته بمبلغ 41 مليون ليرة تركية؛ كما قضت محكمة أمن الدولة في أنقرة

دخول الأحزاب السياسية الكردية في خضم جهود تحدٍّ جديد وتغيير آليات السلطة في الدولة (واتس, 2014: س. 135-136).

لقد أثّر هذا التفاعل بشكل جذري على المفاهيم التي طورها الناشطون الأكراد حول طبيعة العلاقات مع الدولة والمجتمع في تركيا. كما شكل تحديًا لهم حول كيفية تحديد هدف الحركة وآلية تحقيق هذا الهدف. وعليه، لقد بدأ يُنظر إلى كفاح أكراد تركيا في سبيل نيل حقوقهم وحكم أنفسهم والاعتراف بهم كقضية تطورت من خلال التفاعل مع اللاعبين السياسيين الآخرين، وليس كظاهرة ذات طابع مستقل وخارجي (المصدر السابق، س. 56-57). إذ أصبحت القضية الكردية مسألة لا يمكن تجاهلها بعد الآن. كما آن أوان تفاعل الأحزاب السياسية الكردية مع الحياة السياسية التركية (كييماز, 2010: س. 20-22).

نستطيع القول: إن هذا التفاعل بدأ مع حزب عمل الشعب[62]، وبالأخص بعد تحدث النائب ليلى زانا بالكردية في مجلس الأمة التركي، ثم توصيف الحزب بالانفصالي لينتهي الأمر بإغلاقه في 14 تموز عام 1993م. وقد تأسس بعد إغلاق هذا الحزب حزب الحرية والديمقراطية[63]، الذي أغلق في 23 تشرين الثاني عام 1993م بالذريعة نفسها. ليتأسس بعده حزب العمل الديمقراطي[64]، الذي أغلق أيضًا في 16 حزيران عام 1994م بالذريعة ذاتها. تأسس بعد ذلك حزب الشعب الديمقراطي[65]، الذي كان مصيره الإغلاق في 13 آذار عام 2003م،

بالحبس على إداريي حزب الحق والمساواة لمدة تتراوح بين سنتين إلى ست سنوات، كما غرمتهم بمبالغ تتراوح بين 100 و250 مليون ليرة تركية؛ وقضت محكمة أمن الدولة في إزمير أخيرًا بالسجن عشرين عامًا لأحد الأعضاء المؤسسين لحزب الديمقراطية وغرمته بمبلغ 208 مليون ليرة تركية» (واتس, 2014: 140).

62/ للاطلاع على قوانين جميع الأحزاب وبرامجها انظر الرابط: http://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/e_yayin.liste_، erişim: 23.07.2013.

ومن حزب عمل الشعب انظر: إيرسانلي-أوزدوغان, 2012: 25؛ أيكول, 2010: 165؛ أيكول, 2010: 165؛ واتس, 2014: 96؛ دوندار, 2009: 210؛ ماكدوال, 2004: 571؛ مجلس الأمة التركي, 2014أ: 10؛ جونيش, 2013: 293-294؛ بيلماز, 2006: 21؛ أكتان, 2012: 77.

63/ انظر أنايورت, 2001: 12-13؛ أيكول, 2010: 165.

64/ للمزيد من المعلومات المفصلة انظر: دوندار, 2009: 211؛ جونيش, 2013: 302؛ تشاغلايان, 2007: 130-131؛ أيكول, 2010: 166.

65/ للمزيد من المعلومات المفصلة انظر: دوندار, 2009: 203؛ جونيش, 2013: 310؛ أيكول, 2010: 167؛ دوندار, 2009: 216؛ أوزجان, 2014: 41؛ مجلس الأمة التركي, 2014: 9.

بالذريعة نفسها كالأحزاب السياسية الكردية التي سبقته. تأسس بعده الحزب الشعبي الديمقراطي[66]؛ ليسري الحكم نفسه الذي سرى على الأحزاب السابقة على هذا الحزب، ليقوم بحل نفسه في 16 تشرين الثاني عام 2005م. قام حزب المجتمع الديمقراطي[67] وبشكل مختلف عن الأحزاب السياسية الكردية التي سبقته بتطبيق نظام الرئاسة بالشراكة، الذي لم يحمِه من الإغلاق بالذريعة نفسها في 11 كانون الأول عام 2009م. أما حزب السلام والديمقراطية[68] الذي أُسس بعد حزب المجتمع الديمقراطي، فيعد الأهم في هذه العملية؛ لأن العديد من الحوارات الدولية بدأت مع هذا الحزب، حيث يمكننا القول بأن هذه الحوارات الدولية، ومن بينها أولى المباحثات حول القضية الفلسطينية، بدأت في عهد حزب السلام والديمقراطية، وقد حصلت بعض اللقاءات القليلة بين قيادات كردية وفلسطينية. كما صرح ديميرطاش في خطاب جماعي بضرورة ألَّا تحتل إسرائيل الأراضي الفلسطينية، غير أنه نصح الفلسطينيين بعدم الخروج عن سبيل الصلح والسلم. كما التقى رئيس بلدية رام الله جانيت ميخائيل، ديميرطاش في مقر حزب السلام والديمقراطية عند زيارته لمدينة ديار بكر، ليزور بعد ذلك رئيس بلدية ديار بكر الكبرى عثمان بايديمير.

لقد بدأ حزب الشعوب الديمقراطي الذي أُسس في الخامس عشر من تشرين الأول عام 2012م، نشاطه السياسي الفاعل مع انتخاب إيرطغرل كوركتشو وصباحات تونجل رؤساء بالشراكة للحزب في السابع والعشرين من تشرين الأول عام 2013م، إلا أن هذين الاسمين وبالأخص صباحات تونجل قد جرّا الحزب إلى كثير من التعقيدات، كما أدى تعاطف جماهير حزب الشعوب الديمقراطي مع صلاح الدين ديميرطاش إلى الاستبدال بإيرطغرل كوركتشو ديميرطاش؛ ذلك لأن ديميرطاش يحظى بمكانة مميزة وباستحسانٍ أكثر لدى الشعب الكردي ضمن العملية السياسية (ألبتيكين, 2014:س. 10-14). وكذلك

66/ للمزيد من المعلومات المفصلة انظر: أيكول, 2010: 167؛ إيرسانلي-أوزدوغان, 2012: 39؛ جينكيز, 2013: 311؛ مجلس الأمة التركي, 2014ب: 7؛ أيكول, 2010: 167.

67/ للمزيد من المعلومات المفصلة انظر: جينكيز, 2013: 311-312؛ أيكول, 2010: 168؛ مجلس الأمة التركي, 2014سي: 120.

68/ للمزيد من المعلومات المفصلة انظر: أيكول, 2010: 169؛ حزب السلام والديمقراطية, 2014: 1؛ كافاك, 2012: 231؛ أوزجان, 2014: 94-95 .

وبسبب بعض الادعاءات التي ظهرت في وسائل الإعلام حول تونجل، وتورطه في محاكمات قضائية، فلقد اختيرت فيغين يوكسيكداغ وصلاح الدين ديميرطاش في الانتخابات المعادة في 22 حزيران عام 2014م. وهما اليوم وعلى الرغم من اعتقالهما ما زالا الرئيسين المشاركين للحزب حتى الآن.

إن حزب الشعوب الديمقراطي وبينما يُعرّف نفسه بأنه البنية التي توحدت فيها العديد من المجموعات المضطهدة، أعلن في مؤتمره الأخير عن تغييرٍ في نظامه الداخلي يجعل منه حزبًا جماهيريًا ذا خطة أيديولوجية. أما بعد ذلك فلقد تباعد حزب العمل عن حزب الشعوب الديمقراطي على إثر هذا التحول، لكنه ورغم ذلك، اتخذ قرار دعم صلاح الدين ديميرطاش في الانتخابات الرئاسية عام 2014.

دعا الحزب أنصاره إلى التظاهر في الشوارع نصرة لكوباني عام 2014، وقد اعتبرته الحكومة حينها الطرف المسؤول عن أحداث كوبان. ولقد حظي الأمين العام بالشراكة للحزب صلاح الدين ديميرطاش في الانتخابات الرئاسية عام 2014م، على 3 مليون و958048 صوتًا ليصل إلى نسبة 9.76% من مجمل الأصوات.

بعد الانتخابات الرئاسية عام 2014م، خاض الحزب عمليتين انتخابيتين متتابعتين عام 2015م، كان أولاهما الانتخابات البرلمانية في السابع من حزيران، وثانيهما الانتخابات البرلمانية في الأول من تشرين الثاني. وفي مقابل نسبة الأصوات العالية التي حصدها الحزب في انتخابات السابع من حزيران، خسر في انتخابات الأول من تشرين الثاني نسبًا مهمة من الأصوات، فمثلًا خسر الحزب هذه النسب من أصواته في المدن التالية: ديار بكر 9%، باطمان 7%، ماردين 6%، شرناق 2%، هكاري 8%، وان 15%، سيرت 12%، بيتليس 20%، موش 18%، آغري 21%، إيغدير 9%، وتونجيلي 13% (تشيتشيك, 2015) بينما ارتفعت نسبة خسائره في الأصوات في مدن شانلي أورفا، بينجول، كارس، وأردهان إلى ما بين 20 و30 بالمئة. وبالطبع كان السبب الرئيس وراء هذا التراجع ما شهدته مناطق الشرق والشرق الجنوبي من أحداث حفر الخنادق. ولقد كان لهذه التوترات أثر سلبي على انطباع الناخبين الأكراد، لا سيما المحافظين

منهم. لقد ساهم هذا التشكيل، وعملية التفاعل التي تلت ذلك، في توجيه دعم الناخبين الأكراد المحافظين نحو الاستقرار لا النزاع. إن إفلاس سياسات حزب الشعوب الديمقراطي تجاه الناخبين الأكراد المتدينين يمكن أن يكون في الحقيقة إشارة إلى عدم وجود وجهة نظر ترتكز على مشاكل دينية، إلا أنه يمكن قراءة اختيار نواب ذوي توجهات إسلامية كخطوة نحو سد هذا العجز. إن سكرة الانتصار في انتخابات السابع من حزيران دفعت الحزب إلى أرضيته الأيديولوجية السابقة ليختار التحول إلى قوة كردية سياسية خالصة. حيث يتجلى بوضوح اختفاء وجهة نظر الحزب المتعلقة بالقضية الإسلامية بعد انتخابات السابع من حزيران بالتحديد، حيث ركز الحزب على قضية الاضطهاد أكثر من القضية الإسلامية.

تصور حزب الشعوب الديمقراطي حول السياسة الخارجية والشرق الأوسط

يدعي حزب الشعوب الديمقراطي بأنه حزب يمثل عموم تركيا، حتى وإن قبلنا هذه الادعاءات فإن الحزب والأحزاب الكردية الأخرى من قبله، التي تصرفت كممثل لأقلية عرقية موجودة في تركيا، انتهجت سياسة خارجية تمركزت حول القضية الكردية، إن علاقة أحزاب الحركة السياسية الكردية بالحزب الحاكم لطالما أثرت على محتوى هذه السياسة الخارجية؛ وفي هذا السياق لطالما قامت علاقة منفعة متبادلة بين حزب السلام والديمقراطية والحزب الحاكم طوال عملية الحل. ومن أكثر الأقوال رواجًا في وسائل الإعلام في تلك الفترة «لن يقسم الأكراد تركيا، بل ستكبر تركيا بهم» (أنصار أوغلو , 2013: س.56).

إذا ما قيمنا توجهات الحزب على صعيد السياسة الخارجية بشكل عام، نرى ببساطة انعكاس سياسته الداخلية على سياسته الخارجية، إذ نلاحظ أنه وكما يركز حزب الحركة القومية على قضايا الأتراك في سياسته الخارجية، فإن حزب الشعوب الديمقراطي يركز على قضايا الأكراد في سياسته الخارجية

كذلك. فمثلاً: عندما نتحدث عن الشرق الأوسط نرى أن حزب الشعوب الديمقراطي والسياسيين الأكراد الآخرين يؤكدون على حق الشعوب بتقرير مصيرها بمطلق الحرية؛ أما عند تقييم هذه التصريحات على الصعيد العملي، فهو يشير إلى ضرورة إفساح المجال للأكراد لإنشاء دولة مستقلة في المنطقة إذا ما أرادوا ذلك.

من الواضح أن جميع العلاقات التي أنشأها حزب الشعوب الديمقراطي مع الأطراف الدولية على صعيد السياسة الخارجية، كانت تهدف إلى جذب الدعم والمساندة لسياساته الإقليمية، بدلاً من اتخاذها وسيلة لتعزيز دوره في الأجندة الوطنية. فمثلاً: انتقد صلاح الدين ديميرطاش في كلمة ألقاها في البرلمان الأوروبي في حزيران عام 2016م، السياسات التركية في المنطقة الكردية، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى الوساطة بينهم. كما أن زيارة ديميرطاش إلى روسيا يمكن أن تكون مثالًا آخر لهذا الأمر، خاصة أنها تمت في فترة كانت علاقات تركيا كدولة مع روسيا في أسوأ حالاتها، حيث انتقد ديميرطاش في المباحثات الثنائية التي أجراها مع الروس سياسات بلاده، بالإضافة إلى أنه تناول قضايا الأكراد في سوريا والعراق، والحرب مع داعش أيضًا.

إن جميع الأمور التي أشرنا إليها ترشدنا إلى أن سياسة حزب الشعوب الديمقراطي الخارجية اتبعت أجندة إقليمية، حيث يتضح ذلك من خلال التصريحات التي استعملها الحزب في مؤتمراته، أو من خلال بيانه الانتخابي في الانتخابات العامة عام 2015. حيث يمكننا أن نعتبر تأكيده في هذا البيان على حق شعوب الشرق الأوسط بتقرير مصيرهم بأنفسهم، ووصفه للحدود بين الدول في الشرق الأوسط بكونها مصطنعة جزءًا من جهوده لتكوين أجندته الخاصة في تركيا عبر الأحداث الدولية والإقليمية.

حزب الشعوب الديمقراطية وفلسطين

إن حداثة تأسيس حزب الشعوب الديمقراطية، علاوةً على جذوره، لم تتح له فرصة تعديل نظرته للقضية الفلسطينية؛ كما أن هيئة العلاقات الخارجية في الحزب تبرر انعدام علاقاته مع أي منظمة أو مؤسسة أو شخصية فلسطينية بحداثة عهد الحزب. كما أن الزيارات الدولية المزامنة للانتخابات اقتصرت على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبروكسل، وركزت كذلك على لفت الأنظار واستقطاب الدعم لمسألة كوباني، وكان البيان التأسيسي للحزب، والتصريحات العديدة التي أدلى بها نوابه تركز على الشرق الأوسط وشعوبه المظلومة والمهجرة، وتندد باتفاقية سايكس بيكو وما نتج عنها من انقسام في الجغرافيا الكردية، كما تستنكر الاستبداد والظلم المتكرر للأكراد في إيران والدول العربية وتركيا. ويظهر هذا الأمر اتباع الحزب موقفًا مشتركًا مشابهًا للأحزاب السياسية الكردية السابقة من خلال وضع تصور كامل حول القضية الكردية، حيث تجلت جدالات الأحزاب الكردية السابقة ومناهجها الاشتراكية والماركسية في الخطاب الرسمي للحزب. إن حزب الشعوب الديمقراطي الذي ركز رؤيته في السياسية الخارجية بالأساس حول الكفاح ضد الاستعمار، يؤكد في سياق الخطاب السياسي الذي يطرحه على دعم حق الأفراد والمجتمعات من جميع الانتماءات في تقرير مصيرها السياسي؛ إذ يجب في هذا السياق أن يحظى هؤلاء الأفراد وهذه الشعوب بفرصة المضي في طريق الحرية من الناحية القانونية والسياسية.

وفيما يخص التصريحات التي قامت بها لجنة العلاقات الخارجية في الحزب في موضوع رؤيتها حول السياسية الخارجية، فلم تخرج عن النسق الذي بيناه أعلاه. وعلى صعيد فلسطين، فإن العبارات الداعمة لمساواة الشعوب، وحريتها، ودعم كفاحها من أجل العدل كانت لافتة في برنامج الحزب. وبينما يعبر الحزب عن دعمه حركات المقاومة كافة التي ستقوم بها هذه الشعوب في سبيل نيل هذه القيم، فإنه يؤيد ويدافع عن حق الشعب الفلسطيني وكفاحه في سبيل

بناء دولته مستقلة (حزب الشعوب الديمقراطي، 2015: س. 4).

إن شكل هذه التصريحات تظهر نتيجة موقف مشترك، ولكن الحزب في نظرته إلى القضية الفلسطينية، يسعى إلى تحليل مصطلح المقاومة دون أن يصبح طرفًا في هذه القضية. وبشكل خاص لم يبذل الحزب من أجل فلسطين مجهودًا كالذي بذله محليًا ودوليًا بخصوص أحداث كوباني، فحتى لو تم تنظيم العديد من الفعاليات المتعلقة بفلسطين وروج آفا (مشروع كردستان سوريا)، فقد كانت قضايا مثل كوباني وروج آفا فواعل أكثر أولوية لحزب الشعوب الديمقراطي في فعالياته المتعلقة بفلسطين، إذ وعلى الرغم من عدم إهمال منح مكان لفلسطين ضمن هذه العملية إلا أنها لم تكن واضحة.

وفي المقابل، وعند حدوث تطورات مهمة على صعيد القضية الفلسطينية، لم يتوان الحزب عن القيام بردود أفعال مكتوبة أو لفظية لتوعية الرأي العام. فمثلاً في العدوان الإسرائيلي على غزة في السابع من تموز عام 2014م، الذي أسمته إسرائيل «الجرف الصامد»، الذي راح ضحيته العديد من المدنيين الأبرياء؛ أدان حزب الشعوب الديمقراطي في تصريح صحفي قام به في تلك الفترة العدوان وإسرائيل، حيث أكد فيه أن تركيا والحكومة التركية شركاء أيضًا في أعمال إسرائيل الوحشية، مشددًا على وجوب فضح الدعم التركي لإسرائيل. وفي حين يؤكد على سياسات «النفاق» التي تتبعها الحكومة التركية في فلسطين وسوريا، أشار إلى ضرورة القيام بردود فعل أكثر جديةً وحدة تجاه إسرائيل.

ومرة أخرى في عام 2014م، وفي بيان صحفي آخر أدان الحزب بشدة مجموعة من الممارسات الإسرائيلية مثل الاستهداف المتعمد للمدنيين، واستخدام أسلحة الدمار الشامل المحرمة، واستعمال القوة المفرطة، وقد أشار الحزب إلى تطبيق هذه الممارسات على الأراضي السورية أيضًا، سواءً من قبل النظام السوري أو الجيش السوري الحر؛ ليدين هذه الممارسات في سوريا والممارسات الإسرائيلية معًا، وفي هذا السياق أطلق الحزب نداءات تطالب بوقف إطلاق النار بين الطرفين لأجل دعم الحلول السلمية.

أما فيما يخص اقتراحات حزب الشعوب الديمقراطي لحل القضية الفلسطينية، فرغم عدم وجود وثائق مكتوبة تبين رأيه الخاص في هذه الخصوص، إلا أنه وفي اللقاء الذي تم مع مسؤولي الحزب أكدوا أن انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967، وحل إنشاء دولتين مستقلتين سيكون حلًّا واقعيًا. أما فيما يتعلق بالانتهاكات التي نشهدها إلى اليوم، فمع ضرورة حضور مراقبين دوليين محايدين، يرى الحزب ضرورة إنشاء لجنة حوار تتضمن ممثلين عن كلا الطرفين؛ وبعد توافق الطرفين شدد على ضرورة إنشاء المنطقة الفلسطينية بدعم من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى كل هذا، يرى مسؤولو الحزب أنَّ تركيا تحظى بدور مهم في مباحثات السلام هذه إلا أنهم يؤكدون أنه بسبب حزب سياسات حزب العدالة والتنمية وخطاباته الشعبوية خسرت تركيا هذا الدور.

بالإضافة إلى ذلك، فإن واحدة من النتائج الأخرى التي حصلنا عليها من هذه المقابلات، أن التيار اليساري في حزب الشعوب الديمقراطي، وصف إسرائيل في سياق القضية الفلسطينية بالممثل للعالم الرأسمالي والاستعماري. وفي هذا السياق أيضًا، يرى حزب الشعوب الديمقراطي أن حزب العدالة والتنمية هو تجلٍ آخر لهذه المنظومة الاستعمارية العالمية في المنطقة وممثلها الرئيس في تركيا؛ حيث يقول الحزب إن حزب العدالة والتنمية مكافئ لإسرائيل في النظام الرأسمالي والاستعماري؛ إذ يرى الحزب أيضًا أن إسرائيل تضطّهد الفلسطينيين وأن حزب العدالة والتنمية يضطّهد الأكراد في تركيا. بيد أن هذا الموقف عمليًا لم يحظ بأي صدى، وربما يعود ذلك إلى أنه طوال مباحثات عملية الحل التي بدأها حزب العدالة والتنمية، تعامل مع حزب الشعوب الديمقراطي كشريك في هذه العملية.

ومن التطورات المهمة الأخرى التي يجدر بنا ذكرها حيال حزب الشعوب الديمقراطي أيضًا، تقديمه مباشرة لمرشح في الانتخابات الرئاسية، حيث أصبح رئيس الحزب بالشراكة صلاح الدين ديميرطاش مرشحًا عنه في الانتخابات الرئاسية عام 2014م. وخلال سباق الانتخابات الرئاسية، وبعد أن أهدى ديميرطاش تحياته إلى الشعب الفلسطيني في مسيرة لأنصاره في إسطنبول، اتهم حكومة العدالة والتنمية بالنفاق السياسي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

والعلاقات مع اسرائيل؛ ودلل على ذلك أنه وبرغم اضطراب العلاقات مع إسرائيل تلك الفترة، إلا أن هناك اثنتي عشرة اتفاقية ما زالت سارية المفعول معها؛ حيث أكد ديميرطاش أن حكومة العدالة والتنمية إن كانت تدعي الصدق والإخلاص في خطاباتها وفعالياتها، فيجب أن تكون مستعدة لتجميد جميع علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية مع إسرائيل، وقدم دول أمريكا اللاتينية التي سحبت سفراءها من إسرائيل مثالًا على ذلك. بصراحة حزب الشعوب الديمقراطي هنا تصرف بما تمليه عليه مصلحته مرة أخرى.

يُفهم من هذه الأقوال أنه يمكن تعريف إسرائيل بالنسبة لحزب الشعوب الديمقراطي بكونها دولة يجب الوقوف ضدها، وأنه يجب انتقادها لقاء الظلم الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني. وبالنسبة لحزب الشعوب الديمقراطي فإنه لا يجب على حزب العدالة والتنمية الاكتفاء بالكلام عن القضية الفلسطينية بل يجب اتخاذ خطوات عملية ملموسة فيما يخصها. إلا أن هذه التصريحات الشعبوية من حزب الشعوب الديمقراطي تجاه حزب العدالة والتنمية تنزع عن خطابات الحزب رداء الواقعية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار موقع حزب العدالة التنمية كحزب حاكم، وموقع حزب الشعوب الديمقراطي المعارض الذي يمثل طرفًا في السياسة الكردية، فإننا نجد من الطبيعي اتهام حزب الشعوب الديمقراطي لحزب العدالة والتنمية بعدم القيام بسياسات غير واقعية. إن عدم تجاهل كون خطابات حزب الشعوب الديمقراطي الذي لم يخصص أي لقاء روتيني أو اجتماع مهم لبحث القضية الفلسطينية خطابات شعبوية أمرٌ مهم أيضًا.

إن الأمر المهم الذي يجب الانتباه إليه هنا هو هيمنة العداء لحزب العدالة والتنمية على حزب الشعوب الديمقراطي في خطاباته المرتبطة بفلسطين وإسرائيل، وعدم تشكيله نموذجًا لدعم القضية الفلسطينية على الصعيد العملي.

كما استعملت الرئيسة بالشراكة لحزب الشعوب الديمقراطي فيغين يوكسيكداغ في خطاب مجموعة الحزب البرلمانية في 11 تشرين الثاني عام 2014م، تعبيرات مشابهة لتلك التي استعملها زميلها صلاح الدين ديميرطاش.

ونجد في كلامها وكما في تصريحات الحزب الأخرى ربطًا بين القدس وكوباني. كما أكدت في بقية حديثها على تشابه كفاح التحرير الذي يخوضه الفلسطينيون اليوم والكفاح الذي خاضه الأكراد؛ كما شددت على أن سياسات الحكومة التركية تضعها مع إسرائيل في بوتقة واحدة.

ويمكن القول إن يوكسيكداغ كانت صارمة ضد الممارسات الإسرائيلية في خطابها باجتماع مجموعة حزبها البرلمانية، وسيكون من الصحيح الاعتقاد بأن خطاب المساواة بين كوباني والقدس تعبير تم استخدامه نتيجة اختيار لا يراعي الاختلاف الديني بينهما، وعليه فيمكننا هنا استنتاج أن ما يهم يوكسيكداغ ليس الموقف الديني، وإنما مسألة ظلم الشعوب واضطهادها.

وقد حاول سياسيو حزب الشعوب الديمقراطي فيما سبق إبراز القضية الكردية من خلال القضية الفلسطينية في بعض خطاباتهم، ففي حين نظموا العديد من الحملات والعروض لجذب الدعم والأنظار لما يحدث في كوباني، فإن انعدام مبادراتهم الداعمة للقضية الفلسطينية يدعم بشدة الادّعاء القائل إن هذه خطاباتهم السياسية خطابات شعبوية فقط.

إن تعريف حزب الشعوب الديمقراطي لإسرائيل بوصفها دولة صهيونية يتقاطع مع مواقف الدول الإسلامية؛ إذ وبالنسبة إلى حزب الشعوب الديمقراطي، فإنه يمكن القبول بالمقاربة القائلة بأن الصهيونية تضييق لمساحة عيش شعب وحريته أكثر منها إلغاء لمعتقداته. وبحسب مسؤولي الحزب، فإنه ورغم التأكيد على رفض التواصل مع الحكومة الإسرائيلية، لكن لكونه حزبًا يتبنى فكرة التنوع الثقافي فإنه مع الطبيعي وجود تجمعات يمكن التواصل معها حتى ولو داخل إسرائيل. ومن هذا المنطلق، فإن الحزب يمتلك علاقات مع القائمة العربية المشتركة التي تنشط في داخل إسرائيل بقيادة أيمن عودة. وبحسب الحزب فإن التعاون وإقامة العلاقات مع الأطراف التي تدعم التعددية والديمقراطية والتحررية في إسرائيل يعد وقفة ضد السياسات التعسفية والعنصرية.

وبالإضافة إلى الموقف الرسمي للحزب، ينظر بعض نوابه إلى القضية الفلسطينية في سياق كونها كفاحًا إيمانيًا. وإن هذا المنطلق شبيهٌ جدًا بذلك الذي تنتهجه

الدول الإسلامية تجاه فلسطين من الناحية الدينية والناحية الاستعمارية. وبالإضافة إلى إدانة الممارسات الإسرائيلية فقد دعا النائب البرلماني عن الحزب ألتان تان العالم الإسلامي إلى النهوض في وجه هذه الممارسات. وبينما أكد ثقته باستجابة العالم الإسلامي، توجّه إلى الذين يعيشون هناك بقوله «اللهم أعن إخوتنا المسلمين». ويختلف هذا الخطاب عن خطاب يوكسيكداغ بأنه يتم التأكد على المجتمع المسلم. ويرى تان أن المقارنة التي أجرتها الأخيرة بين كوباني والقدس غير ممكنة أصلاً؛ إذ يرى تان أنّ إسرائيل دولةٌ سفاحة وتمارس جرائمها بحق الإنسانية والمسلمين، ولهذا يدعو إلى ضرورة تحرك الدول الإسلامية. أما رسالة يوكسيكداغ فهي رسالة تضامن تجعل من كوباني أولوية، وهذا يعني أنه لا يوجد توافق داخل الحزب تجاه القضية الفلسطينية.

إن الأهمية التي يعطيها حزب الشعوب الديمقراطي بوصفه حزبًا سياسيًا للقضية الفلسطينية تظهر في خطاباته السياسية، وخطابه العام يرتكز على استقلال فلسطين، لكن هناك استغلالًا لخطاب الاستقلال هذا في دعم القضية السورية والأكراد هناك.

إن حزب الشعوب الديمقراطي الذي يعرف أهمية أحداث كوباني، يبدأ الحديث عن القضية الفلسطينية بالإشارة إلى هذه الأحداث؛ وتجلى ذلك أيضًا في الرسالة التي وجهها الحزب للعالم في يوم السلام العالمي. فعند النظر إلى هذا التصريح فإن عبارة «من سنجار إلى غزة» تثبت صحة ادّعائنا. إن ادعاء حزب الشعوب الديمقراطي وخطابه حول فلسطين هو ملخص قصير لقول الأكاديمي زبير شيفان: «بهذا الشكل تحولت القضية الفلسطينية إلى مطية يركبها الديكتاتوريون المستبدون في العالم الإسلامي للبقاء في السلطة»(شيفان, 2014). كما يجب عدم نسيان أن إسرائيل دولة أسست عام 1948م على أراض فلسطينية، وهي منذ يوم تأسيسها في صراع مستمر مع الشعب الفلسطيني. إن النتيجة الأهم هي رفض إسرائيل إعطاء شبر من الأراضي للفلسطينيين وإصرارها على طردهم منها، أما الأكراد فلقد بقوا في الأراضي نفسها في عهد الإمبراطورية العثمانية وعهد الجمهورية التركية، حيث كان في المجلس التأسيسي الأول نواب

أكراد بقدر ما كان هنالك نواب **لازيون**[69] (بال, 2009). فمن هذه الناحية برغم وجود جوانب متشابهة بين القضية الفلسطينية والقضية الكردية، إلا أنه ليس من الممكن وضعهما في التصنيف نفسه، لكن بعض الدول قارنت بين عبد الله أوجلان وياسر عرفات على صعيد الحركة السياسية، ورأت أنه يجب السير على المنهج نفسه الذي اتبعه عرفات مع إسرائيل؛ لأجل تقوية الوحدة التركية الكردية. (أليبوني_بيبوني, 2000: س. 38).

69/ لازستان هو اسم يطلق على المنطقة التي كان يعيش فيها شعوب اللاز. وهي منطقة جغرافية تضم جنوب غرب قفقاسيا (القوقاز) وشمال شرق الأناضول. في عهد الدولة العثمانية كانت تلك المنطقة هي قسم إداري تحت اسم سانجق لازستان. وتلك المنطقة الإدارية في ذلك الوقت كانت تضم ناحية أوف شرق مدينة طرابزون ومدينة ريزا ومدينة أرتفين ومدينتي باطوم وسرب الواقعتين في جورجيا حاليًا.

خاتمة

لقد أوضحنا أن حزب الشعوب الديمقراطية، وهو آخر الحلقات السياسية في الحركة السياسية الكردية منذ نشوئها وإلى اليوم، لم يكن حزبًا وحيد اللون، بل ضم العديد من التيارات كاليساريين الأكراد، والإسلاميين الأكراد، والقوميين الأكراد، وإلى جانب ذلك مثلت القومية الكردية القاسم المشترك الذي جمع بين هذه التيارات، سواءً على الصعيد الخطابي أو العملي، كما أن مصطلح الاستعمار يستعمل بشكل عام في النقاشات التي تخوضها إدارة الحزب بخصوص القضية الفلسطينية.

ويميل حزب الشعوب الديمقراطي الذي يتعامل بشكل عام مع الشرق الأوسط من منظور علماني وإنساني بدلاً من المنظور الديني؛ إلى أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في جذوره متعلق بالاستعمار والحرية، كما تعود علاقات الحزب مع مجموعات سياسية داخل إسرائيل إلى هذا السبب أيضًا. ولأن قضايا الاضطهاد والاستعمار جزء من سياسة حزب الشعوب الديمقراطي الوطنية والدولية أيضًا، فإن المعايير التي تحدد نظرة الحزب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تنطلق من هذه القضايا، كما يربط الحزب بين استعمار المجتمع الفلسطيني والمجتمع الكردي واضطهادهما.

أما الجماعة الممثلة للأكراد الإسلاميين في الحزب، فتنظر إلى القضية على أنها ظلم للمسلمين وتعدٍ على حرمات مقدساتهم. بالإضافةِ إلى أن محاولة إخضاع الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين عبر سياسات إمبريالية يُعدّ النقطة الأساسية التي يرتكز عليها إسلاميو الحزب. حيث يمكن قراءة آراء النائبة المتدينة هدى كايا بشكل خاص في هذا السياق، وقالت كايا: «ليست إسرائيل ما نخشاه، بل انتشار الفكر الإسرائيلي»، مشددةً على أن الأكراد كالفلسطينيين تم اضطهادهم. وبينما تكلم ألتان تان عما مر به الفلسطينيون، أكد على أن الإخلاص للمفاهيم الإسلامية، وأن تقييم المسألة من خلال هذا الإطار هو ما

تدعو إليه الحاجة. يجب التنويه هنا إلى أن الإسلاميين الأكراد أيضًا يحاولون باستمرار الربط بين ما يجري في فلسطين وما يمر به أكراد المنطقة، فبينما تربط السردية الإسلامية العامة بين المسلمين في تركيا والفلسطينيين، بدأ الإسلاميون الأكراد المنضوون تحت جناح حزب الشعوب الديمقراطي قراءة الحدث من منظور يركز على الأكراد. إذ يرون وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا ساعدهم في حل معظم مشاكلهم، في حين ما زالت القضية الكردية على حالها؛ مما أدى لانزياح الإسلاميين الأكراد إلى تيار أكثر قومية.

ونستطيع في هذا السياق أن نقول إن هذه العبارة التي استخدمها الحزب: «سيقف الحزب في وجه سياسات القتل والاحتلال التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية، وسنقدم الدعم اللازم لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، والأخذ بيد الشعب الفلسطيني لتقرير مستقبله السياسي بنفسه، والاعتراف بحقه في إقامة دولة مستقلة، وسنستمر في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني إلى حين زوال الظلم والاضطهاد الذي يعيشه» تختصر ما نحاول توضيحه.

حتى وإن بدا نهج حزب الشعوب الديمقراطي متلائمًا مع بعض نقاط القضية الفلسطينية، فإن الحساسية المكانية التي تتفرد بها فلسطين مهمة للغاية. إن فلسطين التي تمثل قبلة للأديان السماوية الثلاثة، لا بد من أن تحظى بجانب من الاهتمام والرعاية لا تحظى بها القضية الكردية، وإن مفهوم الاستغلال والاستبداد الذي ارتكز عليه حزب الشعوب الديمقراطي غير كافٍ لحل مشكلة مزمنة بهذا الحجم. وبالنظر من هذا الجانب، نعتقد أن الحزب يرى القضية الفلسطينية مسألة إشكالية ومعقدة للغاية. وبعد أن اتضح أن الموضوع أعمق من مسألة مطالبة بالحرية، يجب الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بحرية الاعتقاد الديني، وبحرية ممارسة الشعائر الدينية في مشاعر القدس، ومن الواضح غياب هذه الجوانب المقدسة عن ماضي القضية الكردية وحاضرها.

ولو بدا أن القضية الفلسطينية ومقاربة حزب الشعوب الديمقراطي حولها تتقاطع في بعض النقاط، فإن حساسية فلسطين كمكان مهمة جدًا. إن فلسطين التي تحمل رمزية مهمة للديانات الثلاثة الكبرى يجب أن توضع في هذا السياق في مكان مختلف عن القضية الكردية، حيث إن مصطلحات الاضطهاد

والاستعمار التي يستخدمها حزب الشعوب الديمقراطي ليست كافية لتقديم حل منطقي؛ بسبب وجود العديد من الأراضي المستعمرة والمضطهدة التي يمكن الحديث عنها من خلال هذين المصطلحين.

وفي حال تناول القضية الفلسطينية من هذا المنظور فقط فستحظى بمكانة ضحلة، كما أن الحديث عن الحرية ليس كافيًا، يجب أن تنعكس هذه الحرية على الإيمان الديني أكثر من الحياة اليومية، ويجب أن يتم الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في القدس، بيد أن القضية الكردية لا تحظى بهكذا ماضٍ مقدس أو هكذا جدل.

إن المشكلة الأساسية في القضية الكردية هي دخول حزب العمال الكردستاني في العملية، ومحاولته لحل المسألة على طريقته. بينما لا توجد منظمة شبيهة في فلسطين، وإذا ذُكرت حماس في هذا الصدد فإن حماسًا تجري العديد من اللقاءات على الصعيد الدولي وقادرة على لعب دور سياسي فعال. وفي هذا السياق فإن اقتراح حل القضية الفلسطينية، بما تمتلكه من قدسية، بالطريقة نفسها التي يتم اقتراحها لحل القضية الكردية التي لا تمتلك القدسية نفسها، هو توجه غير مقبول دوليًّا. أما النقطة المهمة الثانية، فتتمحور حول أن القضية الفلسطينية تتمثل بوطنٍ يعاني من احتلال أرضه في هذه اللحظة، في حين إن ادعاء حزب الشعوب الديمقراطي بأن هنالك مشكلة كهذه متعلقة بالأكراد غير صحيح. إن المقاومة الفلسطينية تمارس بطولة الوقوف أمام احتلال غير شرعي لأراضيها التي تقوم به دولة مجاورة، لكن الادّعاء بأن حزب العمال الكردستاني يناضل للسبب نفسه فهذا بعيد عن جادة الصواب.

يجب أن لا تكون قضية مثل فلسطين هي المقابل لمصطلح كردسات الذي يستعمله حزب الشعوب الديمقراطي في كل محفل، ذلك أن الاعتداء الذي يتم على أراضي دولة شرعية معترف بها ليس استعمارًا ولا اضطهادًا؛ إنه احتلال صريح وعدوان. لكن الروابط العاطفية لدى الأكراد دفعتهم عوضًا عن تناول القضية الفلسطينية كونها قضية احتلال إلى اعتبارها مسألة اغتصاب حق أو كفاح لأجل الحرية، وهذا الموقف ليس صحيحًا.

- **قائمة المصادر والمراجع**

أك كايا, أ. هـ. (2013). السبيعينيات في ظل عملية تحزب الحركة الكردية. المجتمع والعلم, (127), 88-120.

أكتان, حمزة, (المواطن الكردي, نشريات إيليتيشيم, إسطنبول.

أليبوني, روبيرتو-بيوبي, دانييلا (2000) «إعادة النظر في قضية أوجلان», المشاهد الدولي, مجلد 35, عدد, 3, حزيران_أيلول, بب, 37-47.

ألبتيكين, حسين, (2014) الانتخابات الرئاسية والمرشحون: مفهوم صلاح ديميرطاش السياسي, عدد, 104, آب, نشريات سيتا, إسطنبول.

أنايورت, أو. (2001) «نظام إغلاق الأحزاب السياسية في القانون التركي: هزيمة الديمقراطية الوطنية النكراء أمام ديمقراطية ستراسبورج», الفكر الليبرالي, سنة: 6, عدد: 23, فصل, سس, 5-28.

أيكول, هـ. (2009) تاريخ إغلاق الأحزاب السياسية في تركيا, نشريات إيمغي. إسطنبول.

بال, إحسان, (2009) «هل حزب العمال الكردستاني هو حماس تركيا؟, انظر

حزب السلام والديمقراطية (2012) ملخص تشريعات حزب السلام والديمقراطية ومفهومه الإداري، مطبعة جون, إسطنبول.

حزب السلام والديمقراطية, (2014) تشريعات حزب السلام والديمقراطية, انظر:

برونيسين, م: ف. (2015) الآغا، والشيخ، والدولة, ترجمة: بانو يالكوت, نشريات إيليتيشيم. إسطنبول.

تشاغلايان, هـ. (2007) الذكريات ورفاق الدرب والآلهة: النساء في الحركة الكردية وتركيب هوية المرأة.

تشيتشيك, جمعة (2015) «حزب الشعوب الديمقراطي وانتخابات 1 تشرين الثاني: الخسائر، والانتصارات، والنتائج»,

دوندار, صفية, (2009) الأكراد وجدالات الأقلية, دوغان كتاب. إسطنبول.

إيرسانلي, ب. _أوزدوغان, ج. ج. (2012) «نضال الأتراك في سبيل التمثيل والمشاركة السياسية في تركيا في الماضي القريب», الأكراد في السياسة التركية: المقاومة, المطالبة بالحقوق، والمشاركة, باب: بشرى إيرسانلي وديغ, سس, 17-56, نشريات إيليتيشيم. إسطنبول.

بانون, ف. (2007) لعنات الأرض, ترجمة: شين شوير, نشريات فيرسوس. إسطنبول.

جونيش, س. د. (2013) «خطاب مايكل فاوكولت وقوته», القلق, عدد: 21, جوز, سس, 55-69.

حزب الشعوب الديمقراطي، (2015) البرنامج التأسيسي لحزب الشعوب الديمقراطي،

إيشيك, حسين مراد, (2011) مفهوم الجمهورية والدولة في تركيا بحسب قرارات المحكمة الدستورية: تحليل مضمون قرارات إغلاق الأحزاب السياسية, معهد العلوم الاجتماعية في جامعة غازي، كلية الإدارة العامة, فرع العلوم السياسية والاجتماعية، أطروحة دكتوراة منشورة. أنقرة.

قباني, م. (2012) مدخل إلى علم السياسة, نشريات بيلجي. أنقرة.

كافاك, ش. (2012) «السياسة الكردية في القرن الواحد والعشرين: التتريك وحزب المجتمع الديمقراطي», الأكراد في السياسة التركية: المقاومة، المطالبة بالحقوق، والمشاركة، باب: بشرى إيرسانلي و ديغ, سس, 151-201, نشريات إيليتيشيم. إسطنبول.

ماور, م. (1997) الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية/مناهج مقارنة والتجربة

البريطانية, روتليدج. لندن.

ماك داوولد, د. (2004) تاريخ الأكراد المعاصر, ترجمة: نيشي نور دومانيتش, نشريات دوروك. أنقرة.

موري, جونيور. بارينجتون (2012) الجذور الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية, ترجمة: علاء الدين شينيل, نشريات إيمغي. أنقرة.

أوزجان, علي كمال (2014) أكراد تركيا, ترجمة: حسن كايا-مانوليا عشق, نشريات بروفيل. إسطنبول.

سوناي, ر. (2001) «الحرية الحزبية وتطبيق الاتفاقية الأوروبية في تركيا في ضوء السياسة والأيديولوجية والقضاء», «الفكر الليبرالي, سنة: 6, عدد: 22, باهار, سس, 32-45.

سوير, س. س. (2011) «الأحزاب السياسية المهيمنة», مجلة اتحاد نقابات المحامين في تركيا, عدد: 96, سس, 49-90.

شاهين, س. (2011) إسلام من؟, نشريات آرام. ديار بكر.

شيفان, زبير (2014) «الأكراد والقضية الفلسطينية»,

web: http://hurbakis.net/content/kurtler-ve-filistin-meselesi

المجلس النيابي التركي (2013) «القسم الأول: مفهوم الحزب السياسي وحزب الشعوب الجمهوري»,

http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/200400296%20CHP%20EGITIM%20EL%20KITABI/200400296%20CHP%20EGITIM%20EL%20KITABI0011-0022%20BOLUM%201%20SIYASAL%20PARTI

http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/200400296%20CHP%20EGITIM%20EL%20KITABI/200400296%20CHP%20EGITIM%20EL%20KITABI0011-0022%20BOLUM%201%20SIYASAL %20PARTI%20KAVRAMI%20VE%20CHP.pdf, ERİŞİM:30.09.2013

برنامج حزب الشعب الديمقراطي،

TBMM (2014a) HEP Parti Programı, Bkz:

http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/199004408%20HEP%20PROGRAMI%201990/199004408%20HEP%20PROGRAMI%201990.pdf, ERİŞİM: 21.05.2014

المجلس النيابي التركي (2014أ) برنامج حزب الحق والمساواة، انظر:

http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/199004408%20HEP%20PROGRAMI%201990/199004408%20HEP%20PROGRAMI%201990.pdf, ERİŞİM: 21.05.2014

المجلس النيابي التركي (2014ب) برنامج الحزب الشعبي الديمقراطي،

TBMM (2014c) DTP Parti Programı, Bkz:

http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/200707129%20DTP%20PROGRAM%20VE%20TUZUGU%202005/200707129%20DTP%20PROGRAM%20VE%20TUZUGU%202005%20.0000_0215.pdf, ERİŞİM: 21.05.2014

المجلس النيابي التركي (2014س) برنامج حزب المجتمع الديمقراطي, انظر

http://www.tbmm.gov.tr/eyayin/GAZETELER/WEB/KUTUPHANEDE%20BULUNAN%20DIJITAL%20KAYNAKLAR/KITAPLAR/SIYASI%20PARTI%20YAYINLARI/200707129%20DTP%20PROGRAM%20VE%20TUZUGU%202005/200707129%20DTP%20PROGRAM%20VE%20TUZUGU%202005%20.0000_0215.pdf, ERİŞİM: 21.05.2014

توراين, أ. (1997) ماذا تعني الديمقراطية؟ إعلام ويست فيو, كولارادو-الولايات المتحدة الأمريكية و أوكسفورد_المملكة المتحدة.

تونجاي, سوافي, (2000) تركيا والديمقراطية داخل الأحزاب, نشريات جون دوغان. أنقرة.

واتس, ن. ف. (2014) التحدي بصناديق الاقتراع: سبيل الأكراد السياسي في تركيا, ترجمة: بيلجيسو سومر, نشريات إيليتيشيم. إسطنبول.

يلماز, أ. (2006) السياسة وهوية المرأة: ليلى زانا, كلية دراسات المرأة في معهد جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، أطروحة شهادة عليا منشورة. أنقرة.

زورخر, إي. جي. (2016) تاريخ تركيا المعاصرة, ترجمة: ياسمين سامر, نشريات إيليتيشيم. إسطنبول.

- **الملاحق**

الملحق الأول - المقابلات:

أُجريت المقابلة مع إيفرين تشيفيك عضو لجنة العلاقات الخارجية في حزب الشعوب الديمقراطي عبر الهاتف والبريد الإلكتروني 18-5-2016:

«إن حزبنا يرى في النضالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة، التي عاشتها الشعوب المظلومة، والعمال والكادحون، والنساء والشباب والمجموعات الدينية، جزءا من نضاله وتجاربه».

«نحن على أبواب الذكرى المئة لاتفاقية سايكس بيكو التي تعد أسوأ اتفاقية في تاريخ الشرق الأوسط، والتي قطعت أوصال الجغرافيا الكردية إلى أربعة أجزاء. إن الشعب الكردي عانى على امتداد القرن الماضي مرارة الإمبريالية الغربية التي أرغمته على العيش في ظل الدول الوطنية العربية، والفارسية، والتركية، وهوياتها السيادية التي فرضت على الشعب الكردي علاقة هشة معها على أساس الآمر والمأمور المجبر على الإطاعة، وإن التركيز على أساس هذا التناقض الاجتماعي المصطنع، وإظهار زيف العلاقة الهرمية بين الهويات هو من أبرز أهداف حزب الشعوب الديمقراطي».

«إن وجهة نظر حزب الشعوب الديمقراطي حيال السياسة الخارجية تتخذ من حريات الشعوب منطلقًا لها، حيث إن خلق أرضية قانونية وسياسية تتجاوز الحدود الوهمية، وتتيح لجميع الهويات على اختلاف أعراقها وأديانها التعبير عن نفسها هو من أولويات حزب الشعوب الديمقراطي. إن الحديث عن الهدم الذي سببته الحربان العالميتان في قرن واحد من تاريخ إنساني امتد عشرات آلاف السنين، والصدمة الاجتماعية التي ما نزال نعيش آثارها إلى اليوم لا يعد ضربًا من المبالغة والمغالاة. لذلك فإن حزب الشعوب الديمقراطي الذي تأسس كبديل في مواجهة السياسات الإمبريالية، التي سببتها الحروب العالمية والعنصرية وخطابات العنصرية والكراهية ونُظُم الدولة القومية المرتكزة على القوة؛ يتخذ من الديمقراطية والعدالة أساسًا لرسم سياسته الخارجية، ويؤمن بأن التعاون مع الحكومات والمنظمات المدنية والتيارات المدافعة عن

التعددية، وتحكيم القانون هو أحد غاياته الفطرية».

إن الحملات العسكريات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان والعراق بعد هجمات الحادي عشر من أيلول بحجة مكافحة الإرهاب، وما اختلقته القوى الغربية المهيمنة في مناخ الشرق الأوسط الجديد من مصطلحات هلامية كـ «الإسلام والمعارضة المعتدلتين»، التي تم وضعها في مركز سياسات هذا التحالف الأمر الذي أدى إلى زيادة أزمة الاستقرار المنطقة».

- **«تصريحات للإعلام والرأي العام»**

لقد أودت الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، تحديدا منذ 7 تموز 2014 وحتى الآن، بحياة المئات من الأطفال والنساء. وكم هو محزن استمرار تدفق الأنباء عن وقوع المزيد من الضحايا المدنيين، ووصول مستوى الدمار في المنطقة إلى مستويات وحشية، منذ بدء الهجوم البري الإسرائيلي مساء البارحة. إننا كحزب الشعوب الديمقراطي ندين بشدة القتل الممنهج للمدنيين الذي تستمر به إسرائيل، وندعو الشعب الإسرائيلي وجميع الشعوب للوقوف بوجه هذه الجرائم بحق الإنسانية.

إن استمرار صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الجرائم بحق الإنسانية التي تقوم بها دولة إسرائيل، يفتح الباب أمام المزيد من هذه الهجمات. لقد آن الأوان لجميع الشعوب والتيارات التقدمية لكي تفضح ليس فقط إسرائيل، بل وجميع الحكومات والمنظمات الدولية التي تغض الطرف عن هذه الانتهاكات.

وندعو في هذا الإطار حكومة العدالة والتنمية إلى تجاوز التصريحات الكلامية، واتخاذ موقف جدي يساهم في وضع حدٍ للمشكلة. وطبقًا للمعطيات الرسمية، تستمر العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية بالنمو سنة بعد أخرى، مما يدل على أن التوتر المُدّعى بين حكومة العدالة والتنمية وإسرائيل لم يتجاوز التصريحات الكلامية. كما أننا لا نرى فرقًا بين اعتداءات داعش ونظام الأسد على المدنيين، وبين الاعتداءات الإسرائيلية. وإن الوقوف ضد

الاعتداءات الإسرائيلية لا يختلف عن الوقوف ضد داعش أو نظام الأسد، وهو مسؤولية وجدانية أخلاقية. إننا كحزب الشعوب الديمقراطي ندعم الشعب الفلسطيني المقاوم، ونرجو من الله الرحمة للمدنيين الذين فقدوا حياتهم، ونعزي جميع شعوب الشرق الأوسط بهذه الخسارة.

إننا ننظر بحزن وقلق تجاه الهجمات الإسرائيلية الموسعة على المدن الفلسطينية التي راح ضحيتها إلى هذه اللحظة أكثر من 80 قتيلاً ماتوا بشكل مفجع، وأكثر من أربعمئة جريح؛ ونؤكد أن استهداف المدنيين أمرٌ لا يمكن أن يقبل تحت أي ذريعة كانت. كما أن المعلومات المفزعة عن استخدام إسرائيل لأسلحة دمار شامل محرمة دوليًا، وبقاء المجتمع الدولي متفرجًا إزاء القوة المفرطة التي تستخدمها إسرائيل أمر لا يغتفر أبدًا.

إن الهجمات التي تشنها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني لا تختلف أبدًا عما يمارسه نظام الأسد ووحدات الجيش السوري الحر من مجازر وعنف بحق المدنيين؛ ولهذا ندعو الأمم المتحدة وجميع الأطراف المسؤولة إلى اتخاذ موقف واضح من هذه الهجمات، وفرض العقوبات إن تطلب الأمر. إن نيل الشعب الفلسطيني لحريته في ظل القانون والحقوق الأساسية، وحل جميع مشاكله مع الشعب الإسرائيلي بشكل سلمي هو من أكبر أحلامنا، وعليه فإننا ندعو جميع الأطراف الدولية للمساهمة بإلزام جميع الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية بمبادئ وقف إطلاق النار الفوري، والاستمرار بمفاوضات السلام برعاية المجتمع الدولي. كما يعزي حزب الشعوب الديمقراطي الفلسطينيين وشعوب الشرق الأوسط بمن فقدوهم، ونرجو لجرحاهم الشفاء العاجل.

إن حزب الشعوب الديمقراطي يؤمن بضرورة دعم المفاوضات للوصول إلى حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق نار ثنائي خلال مرحلة المفاوضات. كما ويدافع عن ضرورة وجود هيئة مراقبة محايدة تمتلك صلاحية فرض عقوبات اقتصادية وسياسية رادعة على الطرف المخل بوقف إطلاق النار. إن السياسات الاحتلالية التي تنتهجها الدولة الإسرائيلية في فلسطين مستمرة، وهذا وحده جريمة بحق الإنسانية

بل وجريمة حرب، ويجب أن تحاكم الحكومات الإسرائيلية ومسؤولوها أمام المحاكم الدولية لمسؤوليتهم وتسببهم في إجبار الفلسطينيين على ترك بيوتهم، وقيام المستوطنين بحرق بساتين الزيتون وإتلافهم الأراضي الزراعية الفلسطينية، بل وحتى قيامهم بممارسات تصل إلى حد المجازر. وإليكم اقتراحاتنا الأساسية حول كيفية حل القضية:

- على إسرائيل التراجع إلى حدود ما قبل 1967م، وقبول نموذج حل الدولتين.

- يجب إنشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، تضم ممثلين عن كلا الطرفين وإعطائها الصلاحية لتدقيق تفاصيل الجرائم العسكرية والاجتماعية والسياسية التي يدّعيها كلا الطرفين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من ثبت تورطهم.

- يجب استحداث سياسة اجتماعية صحيحة لمواجهة الشرخ الاجتماعي الذي أدت إليه الصهيونية بخطوطها العريضة، التي ترفض حرية الشعب الفلسطيني، وتصرفات التيارات التي ترى نفسها أسمى من الهويات الأخرى. وعلى الجانب الآخر، يجب تطبيق سياسات اجتماعية شاملة تهدف إلى التخفيف من عداء اليهود والتطرف الذي قادت إليه الآلام التي عاناها الشعب الفلسطيني، إذ يمكن على المدى البعيد تطبيع العلاقات بين الشعبين في العديد من المجالات مثل مجال التعليم، والخطاب الإعلامي، والمجال السياسي والحقوقي.

- يجب على المجتمع الدولي إظهار تضامنه مع الشعب الفلسطيني بشكل ملموس. وفي هذا السياق يجب تنفيذ برنامج دعم شامل يرمم ما دمر من البنية التحتية الفلسطينية، ويمكِّن الشعب الفلسطيني من الوقوف مجددًا على أقدامه.

- يجب دعم حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه إزاء التهديدات المحتملة.

تستطيع تركيا -بموافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي- أن تلعب دورًا يمهد الطريق لحلٍ نهائي للمسألة. إلا أن الخطابات والسياسات الشعبوية التي تطلقها حكومة العدالة والتنمية؛ لإثبات دعمها للقضية الفلسطينية واستقطاب المزيد من الناخبين المحافظين، أبعدت تركيا عن المكانة التي يمكن من خلالها لعب هذا الدور.

إن حزب الشعوب الديمقراطي، بوصفه داعمًا للكفاح الذي خاضه الشعب الفلسطيني لنيل حريته، سيبذل أقصى جهده لدعم مبادرات دبلوماسية شاملة، تتيح المجال لرصد انتهاك الحقوق والظلم المرتكب بحق الفلسطينيين بشكل أفضل، كما يجب إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية والتجارية المبرمة بين تركيا وإسرائيل إلى حين الوصول إلى حل.

«إن حزب الشعوب الديمقراطي معارضٌ لمعاداة السامية، فلا يمكن قبول النظر إلى المجتمع اليهودي الذي يعد واحدًا من الهويات القديمة في الشرق الأوسط بشكل مختلف عن بقية المجتمعات، إلا أن الطريقة التي تأسست إسرائيل بها بدعم القوى الغربية، والسياسة التوسعية التي تمارسها، تعتبران من أهم أسباب تزعزع الاستقرار الحاصل. إن التفرقة العنصرية التي تنتهجها إسرائيل في التعامل مع الشعب الفلسطيني تشبه إلى حد كبير سياسة التمييز العنصري الذي شهدته جنوب إفريقيا.

إسرائيل دولة ارتكبت الكثير من الجرائم بحق الإنسانية، ولهذا لن يعقد حزب الشعوب الديمقراطي أي شراكة مع الحكومة الإسرائيلية إلى حين الوصول إلى حل مع الفلسطينيين، وعلى الطرف الآخر ليس لدينا تحفظ حول تطوير العلاقات مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطية، والتعددية، والتحررية في إسرائيل، إذ إن تواصلنا في حزب الشعوب الديمقراطي مستمر مع القائمة المشتركة التي يرأسها أيمن عودة في إسرائيل.